جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المُحاسبة

أثر مستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة

دراسة تطبيقيّة في سوق دمشق للأوراق الماليّة

رسالة مُقدمة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في المُحاسبة

إعداد الطالبة:

سلمى حسن غصن

إشراف:

أ. د. حسين دحدوح

1439 هـ - 2018 م

قرار لجنة الحكم

تم مناقشة هذه الرسالة والتي تحمل عنوان:

"أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة في سوق دمشق للأوراق الماليّة"

وأُجيزت بتاريخ 2018/09/04 من قِبل لجنة الحكم المؤلفة من:

أعضاء لجنة الحكم **التوقيع**

الأستاذ الدكتور حسين دحدوح:

(الأستاذ في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً مشرفاً)

الأستاذ الدكتور إبراهيم العدي:

(الأستاذ في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً)

الدكتور عقبه الرضا:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾

ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ



الإقرار

أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة

دراسة تطبيقيّة في سوق دمشق للأوراق الماليّة

أُقرّ بأنّ هذه الرسالة غير مُقتبسة أو منقولة ولم يسبق أن قُدِمَت للحصول على أيّة درجة علميّة، وأنَّ المعلومات الواردة في الرسالة قد نُسِبَت إلى مصادرها في النص وفي قائمة المراجع.

التاريخ: 2018/09/04

الباحثة

سلمى حسن غصن

الإهداء

إلى الرحمة المُهداة...والنور المُستضاءُ به...خير الأنام...رسول الله وحبيبه ومصطفاه...

رسول الله محمد بن عبد الله...عليه أفضل الصلاة والسلام...

إلى من احتضنتني بروحها قبل كفيها...فكانت لي الوطن والأمان...

جنتي...أمي...

إلى من أحمِلُ اسمه في قلبي قبل اسمي...شرياني الذي يمُدني بالحياة...فيُحمل اسمي دوماً بين كفيه إلى السماء...

دُنيتي...أبي...

إلى من شاركتهم بدايات الحياة...فرسمنا معاً ألوان الطفولة...وسرنا معاً نحو حياتنا وأحلامنا...فكانوا النبض الذي استمدُ منه قوتي...

نبضاتُ قلبي...إخوتي وأخواتي...

إلى من بعثهم الله نجوماً لي في دروب الحياة...فكانوا فرحاً رسم الزمن سره بوجودهم...سكنٌ لي من الله أنتم...

نعمة الله...أصدقائي...

إلى النور الذي أطفأ عتمة الأيام...وطريقي المعبد بالنجاح...

قدوتي...أساتذتي...

إلى من كانت ملاك لي في العطاء...وهبةُ لي من الرحمن...

الدكتورة سلوى عبد الدايم...

الشكر

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أما بعد؛ يطيبّ لي أن أشيد بأهل الفضل وأذكر فضلهم عليّ، وأسجل لأهل العطاء عطاءهم، وأخص بذلك **الأستاذ الدكتور حسين دحدوح** الذي تولى الإشراف على هذه الرسالة، فأعطاها من وقته الثمين، وكانت لتوجيهاته القيّمة وأرائه السديدة، وما قدمه من نصح وإرشاد وتذليل للصعوبات أثراً بالغاً في إنجازها، فكان ضميري الباعث على الجد والاجتهاد، له مني كل الاحترام والتقدير.

والشكر الموصل لأعضاء المناقشة والحكم **الأستاذ الدكنور إبراهيم، والدكتور عقبه الرضا** لتكرمهم بقراءة هذه الرسالة لتقويمها والحكم عليها، بارك الله علمهما، وجزاهما الله عني كل الجزاء.

كما أتوجه بالشكر إلى جامعة دمشق التي أقطف اليوم ثمرة دراستي فيها، والشكر الأكبر لسوريتي فهي الأم والوطن.

الباحثة

2018/9/4

أثر مستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة في سوق دمشق للأوراق الماليّة

المُلخص

هدفت الدراسة إلى التعرّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، ومدى تأثُّر هذه العلاقة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة، حيثُ تمت الدراسة على القطاع المالي في سوق دمشق للأوراق الماليّة مُكوناً من /8/ مصارف و/4/ شركات تأمين، وقد تم قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح من خلال مقياس *Standard & Poor's*، بينما أُستخدِمت ثلاثة مقاييس أو مُؤشرات غير مُباشرة لقياس جودة التقارير الماليّة هي: استمراريّة الأرباح، والقيمة المُلائمة للتقارير الماليّة، واستمراريّة حسابات الاستحقاق، إضافةً إلى مقياس مُجمع للمقاييس الثلاثة، ومن ثم دراسة أثر مُستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال كل مقياس من المقاييس الأربعة باستخدام الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح قد بلغ على مُستوى سوق دمشق للأوراق الماليّة 62.52% في عام 2015 بينما بلغ 62.69% في عام 2016، أما فيما يُخص أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة فقد توصلت الدراسة إلى أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح يُؤثر في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح، ومقياس القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة، ومقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق بعلاقة طرديّة، أيّ أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح يزيد من جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، كما أنّ هذه العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة لا تتأثر بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة.

الكلمات المُفتاحيّة: مُستوى شفافيّة الإفصاح، عدم تماثل المعلومات، التقارير الماليّة، جودة التقارير الماليّة، استمرارية الأرباح، القيمة المُلائمة، استمراريّة حسابات الاستحقاق.

فهرس المُحتويات

العنوان	رقم الصفحة
لجنة الحكم	ب
الآية القُرآنيّة	ت
الإقرار	ث
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	ح
الملخص باللغة العربيّة	خ
الفهرس	د
قائمة الجداول	ص
جدول المُصطلحات	ظ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1. مُشكلة الدراسة	3
2. أهمية الدراسة	4
3. أهداف الدراسة	4
4. الدراسات السابقة	5
5. ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	19
6. فروض الدراسة	19
7. نموذج الدراسة	21
الفصل الثاني: طبيعة شفافيّة الإفصاح ومُستوياتها	
المبحث الأول: طبيعة شفافيّة الإفصاح	24
1.1.2. الجذور التاريخيّة لشفافيّة الإفصاح	24
2.1.2. مفهوم شفافيّة الإفصاح	26

3.1.2. أهمية شفافيّة الإفصاح	27
المبحث الثاني: مستويات شفافيّة الإفصاح ومُحدداتها	31
1.2.2. مُتطلبات تحقيق شفافيّة الإفصاح	31
2.2.2. مُحددات شفافيّة الإفصاح	33
1. تعارض المصالح بين الإدارة والمُستثمرين	33
2. صعوبة تحقيق الميزة التنافُسيّة	34
3. التكاليف الإضافيّة الناتجة عن تحقيق شفافيّة الإفصاح نتيجة عرض معلومات أكثر	34
3.2.2. مُستويات شفافيّة الإفصاح	35
1. المُستوى الأول: شفافيّة المُعاملات والأحداث	35
2. المُستوى الثاني: شفافيّة الطرق المُحاسبيّة	35
3. المُستوى الثالث: شفافيّة التقديرات والأحكام الشخصيّة للإدارة	36
4. المُستوى الرابع: شفافيّة الجوهر الاقتصادي	36
5. المُستوى الخامس: شفافيّة التنبؤ	36
6. المُستوى السادس: شفافيّة الحصول على المعلومات	36
4.2.2. دور المعايير المُحاسبيّة في شفافيّة الإفصاح	37
5.2.2. واقع شفافيّة الإفصاح في سورية	39
المبحث الثالث: مقاييس مُستوى شفافيّة الإفصاح	43
1.3.2. مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*	43
2.3.2. مقياس *BPS (Bushman, Piotroski & Smith)*	45
3.3.2. مقياس *S&P's (Standard and Poor's)*	47
الفصل الثالث: جودة التقارير الماليّة وعلاقتها بشفافيّة الإفصاح	

المبحث الأول: طبيعة التقارير الماليّة وأهدافُها	52
1.1.3. مفهوم التقارير الماليّة ومُكوناتها	52
2.1.3. الخصائص النوعيّة للمعلومات المُحاسبيّة	55
1. مُلائمة المعلومات المُحاسبيّة	56
2. التمثيل الصادق	56
3. القابلية للمقارنة	57
3.1.3. أهداف التقارير الماليّة	57
المبحث الثاني: طبيعة جودة التقارير الماليّة ومُحدداتُها	59
1.2.3. مفهوم جودة التقارير الماليّة	59
2.2.3. أهمية جودة التقارير الماليّة	61
3.2.3. مُحددات جودة التقارير الماليّة	62
1. الأهمية النسبيّة للمُعلومات المُحاسبيّة	62
2. تكلفة إنتاج المعلومات المُحاسبيّة والمنافع المتحققة منها	63
3. المعايير المُحاسبيّة المُطبقة	63
4. التحفُّظ المُحاسبي	65
5. لجان المُراجعة	66
6. الرقابة الداخليّة	67
7. التدقيق الداخلي	68
المبحث الثالث: مقاييس جودة التقارير الماليّة	69

1.3.3. المُؤشرات التي ترتبط بعلاقة مُباشرة مع جودة التقارير الماليّة "الخصائص النوعيّة للمعلومات"	71
2.3.3. المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة	74
1. جودة الأرباح	74
2. القيمة المُلائمة	76
3. نماذج الاستحقاق	80
3.3.3. المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة سلبيّة مع جودة التقارير الماليّة	81
1. إدارة الأرباح	81
2. قياس حسابات الاستحقاق الاختياريّة	82
المبحث الرابع: علاقة شفافيّة الإفصاح بجودة التقارير الماليّة	85
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقيّة	
المبحث الأول: منهجيّة الدراسة	89
1.1.4. مُجتمع وعينة الدراسة	89
2.1.4. مصادر البيانات	90
3.1.4. الأساليب الإحصائيّة المُستخدمة	91
4.1.4. اختبار توزع البيانات	92
5.1.4. الإحصاء الوصفي	93
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها	95
1.2.4. قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة	95

2.2.4. قياس جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة	104
1. المقياس الأول لجودة التقارير الماليّة: استمراريّة الأرباح FRQ_1	105
2. المقياس الثاني لجودة التقارير الماليّة: القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة FRQ_2	108
3. المقياس الثالث لجودة التقارير الماليّة: استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3	111
4. المقياس الرابع: المقياس المُجمع للمقاييس الثلاثة FRQ	116
3.2.4. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة	116
1. قياس أثر شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح FRQ_1	117
2. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة FRQ_2	119
3. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3	123
4. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال المقياس المُجمع FRQ	128
المبحث الثالث: اختبار الفروض	132
المبحث الرابع: النتائج والتوصيات	135
1.4.4. النتائج	135
2.4.4. التوصيات	136
قائمة المراجع	

1. المراجع باللغة العربيّة	138
2. المراجع باللغة الإنكليزيّة	149
الملخص باللغة الإنكليزيّة	

قائمة الجداول

اسم الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1) اختبار توزيع البيانات *Shapiro-Wilk*	92
الجدول رقم (2) التوصيف الإحصائي لبيانات عينة الدراسة	93
الجدول رقم (3) مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة لعامي 2015-2016	101
الجدول رقم (4) اختبار مُعامل التحديد وثابت مُعامل التحديد لمقياس استمراريّة الأرباح	106
الجدول رقم (5) اختبار مُعاملي الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمقياس استمراريّة الأرباح واختبار تحليل التباين *ANOVA*	106
الجدول رقم (6) مُعاملات معادلة الانحدار لمقياس استمراريّة الأرباح	107
الجدول رقم (7) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمقياس القيمة المُلائمة واختبار تحليل التباين *ANOVA*	109
الجدول رقم (8) مُعاملات معادلة الانحدار لمقياس القيمة المُلائمة	110
الجدول رقم (9) نتائج اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* لمقياس القيمة المُلائمة لعامي 2015، 2016	111
الجدول رقم (10) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق واختبار تحليل التباين *ANOVA*	113
الجدول رقم (11) مُعاملات معادلة الانحدار لمقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق	113
الجدول رقم (12) نتائج اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* لمقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لعامي 2015، 2016	114
الجدول رقم (13) تحليل الارتباط *Pearson Correlation* للمقياس المُجمع	116

الجدول رقم (14) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح	117
الجدول رقم (15) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح واختبار تحليل التباين *ANOVA*	118
الجدول رقم (16) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح	119
الجدول رقم (17) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة	120
الجدول رقم (18) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة واختبار تحليل التباين *ANOVA*	121
الجدول رقم (19) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة	121
الجدول رقم (20) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة لعامي 2015، 2016	122
الجدول رقم (21) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* ومُعاملات الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة لعام 2016	123
الجدول رقم (22) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق	124
الجدول رقم (23) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق واختبار تحليل التباين *ANOVA*	125

الجدول رقم (24) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق	126
الجدول رقم (25) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لعامي 2015، 2016	126
الجدول رقم (26) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* ومُعاملات الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لعامي 2015، 2016	127
الجدول رقم (27) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة	129
الجدول رقم (28) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة واختبار تحليل التباين *ANOVA*	130
الجدول رقم (29) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة	130

جدول المصطلحات

الاختصار	الاسم باللغة الإنكليزيّة	الاسم باللغة العربيّة
-	*Information Asymmetry*	عدم تماثل المعلومات
AASB Australia	*Australian Accounting Standards Board*	مجلس معايير المحاسبة الاستراليّة
BPS	-	مقياس (*Bushman, Piotroski & Smith*)
COBIT	*Control Objectives for Information and Related Technologies*	مقياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات
DT	*Disclosure Transparency*	شفافيّة الإفصاح
FASB	*Financial Accounting Standards Board*	مجلس معايير المُحاسبة الماليّة
FRQ	*Financial Reporting Quality*	جودة التقارير الماليّة
IAASB	*International Auditing and Assurance Standards Board*	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدوليّة
IASB	*International Accounting Standards Board*	مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة
IASC	*International Accounting Standards committee*	لجنة معايير المُحاسبة الدوليّة
IASs	*International Accounting Standards*	معايير المُحاسبة الدوليّة
IFRSs	*International Financial Reporting Standards*	المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة
OECD	*The Organization for Economic Cooperation and Development*	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
S&P's	*Standard and Poor's*	مؤسسة ستاندر آند بورز

SCFMS	*Syrian Commission on Financial Markets and Securities*	هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة
SOX	*Sarbanes-Oxley Act*	قانون ساربنز أوكسلي
T&D Score	*Transparency and Disclosure Score*	مقياس شفافيّة الإفصاح
UK ASB	*United Kingdom Accounting Standards Board*	مجلس معايير المحاسبة البريطاني

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الإفصاح وشفافيته، حيث أثّر فقدان الثقة بالمعلومات المُفصح عنها من قِبل الشركات على قيمها السوقيّة، ورغم تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة التي تُحدد مُتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح، إلّا أنّ هناك فجوة بين حاجات المُستثمرين للمعلومات وبين ما هو مُفصح عنه في التقارير الماليّة، وخاصةً في المعلومات غير الماليّة والتي تُؤثر بالقرار الاستثماري لهؤلاء المُستثمرين، مما دفع بالباحثين والهيئات المُشرِفة على الأسواق الماليّة إلى الاهتمام بمقدار المعلومات المُفصح عنها، ومدى مصداقية هذه المعلومات من خلال طرح مفاهيم جديدة كشفافيّة الإفصاح، والإفصاح الاختياري وجودة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة كسُبل لتضييق هذه الفجوة.

يُعدّ كُلٌّ من مُصطلح شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من المُصطلحات الحديثة نسبيّاً، ويعتبر قانون *Sarbanes-Oxley "SOX"* أنّ شفافيّة الإفصاح أحد خصائص جودة التقارير الماليّة، إلّا أنّه لم يحدد مدى تأثير شفافيّة الإفصاح بجودة التقارير الماليّة (Sarbanes-Oxley Act, 2002)، وقد قامت العديد من المؤسسات الماليّة العالميّة مثل *Moody, Standard & Poor's* بوضع مقاييس لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح، إضافةً إلى مقاييس وضعتها منظمات دوليّة مهنيّة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *"OECD"*، في حين تعددت المقاييس المُرتبطة بقياس جودة التقارير الماليّة بين مُؤشرات مُباشرة وغير مُباشرة، فالمُباشرة منها مُرتبطة بالخصائص النوعيّة للمعلومات المُفصح عنها، بينما ترتبط المقاييس غير المُباشرة بجودة الأرباح، وإدارة الأرباح والقيمة المُلائمة، وغيرها من المقاييس التي تدرس مدى وجود بيانات مُضللة أو أي تلاعب من قِبل الإدارة، وتأتي هذه الدراسة لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات

المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، والتعرّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة لهذه الشركات.

1. مُشكلة الدراسة:

تتمثل مُشكلة الدراسة في قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، والتعرّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة، باعتبار كُلٍّ من شفافيّة الإفصاح، وجودة التقارير الماليّة، عوامل مُؤثرة في القرارات الاستثماريّة، وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤالين التاليين:

السؤال الأول: هل يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة؟

إنّ الإجابة عن السؤال السابق تقتضي الإجابة عن الأسئلة الفرعيّة الآتية:

1. هل يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح؟
2. هل يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة؟
3. هل يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة جودة المُستحقات؟

السؤال الثاني: هل تتأثر العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة؟

2. أهمية الدراسة:

تنطوي أهمية هذه الدراسة في ناحيتين هُما:

- **أهمية علميّة:** تأتي أهمية الدراسة العلميّة من خلال تناولها لمفهوم حديث في المُحاسبة ألا هو شفافيّة الإفصاح، وقياسها لمُستوى شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وتحديد أثره في جودة هذه التقارير، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون اعتمادها على عدة مقاييس غير مباشرة لجودة التقارير الماليّة، كجودة الأرباح من خلال استمراريّة الأرباح، والقيمة المُلائمة للمعلومات المُحاسبيّة المُفصح عنها من قِبل الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وجودة المُستحقات، وبالتالي دراسة جودة التقارير الماليّة من خلال جوانب مُختلفة، إضافةً إلى استخدام مقياس مُجمع لهذه المقاييس الثلاثة.
- **أهمية عمليّة:** تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العمليّة أولاً من تعدُّد الأطراف المُستفيدة من التقارير الماليّة السنويّة، وأهمية أنّ تتمتع هذه التقارير بالجودة لكي تُمكّن مُستخدميها سواء مُستثمرين حاليين أو مُحتملين من اتخاذ قراراتهم الاستثماريّة بصورة صحيحة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة السوق المالي والثقة في التقارير الماليّة المنشورة، وثانياً؛ إنّ زيادة شفافيّة الإفصاح يؤدي إلى زيادة الثقة بالمعلومات التي تعرضها هذه التقارير الأمر الذي يُخفض من أيّة تكاليف قد يتكبدها المُستثمر في سبيل الحصول على المعلومات التي يقوم عليها قراره الاستثماري.

3. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في التعرُّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة وفقاً للمقاييس المُطبقة، وعليه يُمكن صياغة أهداف البحث وفق مايلي:

1. التعرُّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح.
2. التعرُّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة.
3. التعرُّف على أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة جودة المُستحقات.
4. التعرُّف على أثر المقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة على العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة.

4. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربيّة:

1. دراسة (محمد، 2016)[1] بعنوان: "**مدخل مُقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة**":

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كُلٍّ من خصائص الشركة مُتمثلةً بحجمها، وربحيّتها، وسيولتها، والرافعة الماليّة الخاصة بها، وحوكمة الشركات من خلال حجم مجلس الإدارة، نوع مكتب التدقيق، الإزدواج الوظيفي للمدير التنفيذي، في جودة التقارير الماليّة، ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق الماليّة المصريّة، في حين كانت عينة الدراسة عبارة عن التقارير الماليّة السنويّة لـ /40/ شركة عن الأعوام 2009، 2010، 2011، واعتمدت الدراسة مُؤشرات غير مُباشرة لقياس جودة التقارير الماليّة من

[1] محمد، موسى عبد الجليل، 2016، "**مدخل مُقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر).

خلال استخدام كُلٍّ من نموذج (McNichols & Stubben, 2008)، ونموذج (Kasznik, 1999) المُعتمد على نموذج (Jones, 1991)، ونموذج (Dechow & Dichev, 2002)، حيثُ تُعد هذه المقاييس الثلاثة مقاييس إدارة الأرباح، وباستخدام تحليل الانحدار الخطي المُتعدد *Multiple Linear "Regression"*، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طرديّة ومعنويّة بين جودة التقارير الماليّة وكُلٍّ من الإزدواج الوظيفي للمدير التنفيذي والسيولة.
- توجد علاقة طرديّة غير معنويّة بين جودة التقارير الماليّة وكُلٍّ من عمر الشركة، ونوع مكتب التدقيق.
- توجد علاقة عكسيّة ومعنويّة بين جودة التقارير الماليّة وكُلٍّ من حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة، والرافعة الماليّة.
- توجد علاقة عكسيّة غير معنويّة بين جودة التقارير الماليّة والربحيّة.

2. دراسة (أحمد، 2015)[1] بعنوان: "**العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وأسعار وحجم تداول الأسهم في إطار حوكمة الشركات: دراسة إمبريقيّة – تحليليّة**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على طبيعة العلاقة بين شفافيّة الإفصاح وأسعار وحجم تداول أسهم الشركات المصريّة، إضافةً إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على هذه العلاقة، وتكونت عينة الدراسة من /70/ شركة في/11/ قطاع، وبتطبيق كُلٍّ من الانحدار الخطي البسيط والمُتعدد على بيانات هذه الشركات خلال عامي 2009 و2010، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

[1] أحمد، ضياء محمد، 2015، "**العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وأسعار وحجم تداول الأسهم في إطار حوكمة الشركات: دراسة إمبريقيّة – تحليليّة**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة الزقايق، مصر).

- عدم وجود علاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وأسعار الأسهم.
- وجود علاقة طرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح والتغير في متوسط حجم التداول سواء كان التغير /5/ أيام بعد و/5/ أيام قبل تاريخ نشر التقارير الماليّة، أو كان التغير يوم بعد ويوم قبل تاريخ نشر التقارير الماليّة.
- عدم وجود علاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وحجم التداول في تاريخ نشر التقارير الماليّة.
- يوجد أثر موجب لتطبيق الحوكمة في العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح والتغير في متوسط حجم التداول /5/ أيام بعد و/5/ أيام قبل تاريخ نشر التقارير الماليّة.
- عدم وجود أثر لتطبيق الحوكمة في العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وكُلّ من التغير في متوسط حجم التداول يوم بعد ويوم قبل تاريخ نشر التقارير الماليّة، وحجم التداول في تاريخ نشر التقارير الماليّة.

3. دراسة (نصور، 2015)[1] بعنوان: "أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة":

هدفت الدراسة إلى تقييم مُستوى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال مجالاتها الأربعة الرئيسيّة (التخطيط والتنظيم، الامتلاك والتنفيذ، الدعم والتوصيل، المتابعة والتقييم) في قطاع المصارف السوريّة من خلال النموذج القياسي *COBIT* (مقياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات)، إضافةً إلى؛ التعرُّف على أثر تكنولوجيا المعلومات في جودة التقارير الماليّة من خلال مدى توافر خصائص جودة المعلومات المُحاسبيّة، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المستويات الإداريّة العليا في المصارف السوريّة العامة والخاصة

[1] نصور، ريم محمد، 2015، "**أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية).

في دمشق وفروعها في محافظتي اللاذقية وطرطوس، والبالغ عددهم /450/ مفردة، في حين بلغ عدد مفردات العينة /207/، وقد تم استخدام الاستبانة في الدراسة، وبعض الأساليب الإحصائيّة المُناسبة لتحليل البيانات مثل مُعامل الثبات ألفا كرونباخ *"Cronbach- alpha"* ومُعامل الارتباط بيرسون *" Pearson Correlation"* ونموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط *"Linear Regression"*، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود أثر لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار عمل *COBIT* بمجالاتِه الأربعة مُجتمعةً، وبشكل منفرد على جودة التقارير الماليّة للمصارف.
- بلغ مُستوى توافر خصائص جودة المعلومات في التقارير الماليّة للمصارف محل الدراسة القيم التالية: (المُلائمة 74.44%، المُوثوقية 72.17%، قابلية المُقارنة 69.24%).
- إنّ العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار عمل *COBIT* بمجالاتِه الأربعة مُجتمعةً وجودة التقارير الماليّة في المصارف االسوريّة هي علاقة طرديّة ذات دلالة إحصائيّة.

4. دراسة (خليل، 2015)[1] بعنوان: " **تقييم دور المُراجع السابق للمُنشأة كأحد أعضاء لجان المُراجعة في تحسين جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على دور المراجع السابق للشركة كأحد أعضاء لجنة المُراجعة في تحسين جودة التقارير الماليّة في البيئة المصريّة، وتقييم ذلك الدور ، ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المُساهمة المُسجلة في بورصة الأوراق الماليّة المصريّة، بعد استبعاد قطاع البنوك، وقطاع الخدمات الماليّة، لأنّ هذه القطاعات "بحسب الدراسة" تخضع لقيود تنظيميّة أكثر من غيرها من القطاعات مما يُقلل من قدرة شركات هذه

[1] خليل، رشا حسن، 2015، "**تقييم دور المُراجع السابق للمُنشأة كأحد أعضاء لجان المُراجعة في تحسين جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر).

القطاعات على ممارسة إدارة الأرباح، وكانت عينة الدراسة مُكونة من التقارير الماليّة لـ 30 شركة مُدرجة خلال الفترة من 2008 إلى 2012، تم قياس جودة التقارير الماليّة من خلال إدارة الأرباح "مُؤشر غير مُباشر"، وذلك باعتماد نسبة ميلر *"Miller Ratio"* كمقياس لإدارة الأرباح، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام كل من مُعامل الارتباط بيرسون *"Pearson Correlation"* ونموذج تحليل الانحدار الخطي التدريجي المُتعدد *"Multiple Linear Regression"* ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طرديّة معنويّة بين وجود المراجع السابق للمنشأة كأحد أعضاء لجنة المُراجعة وبين جودة التقارير الماليّة.
- وجود علاقة طرديّة معنويّة بين بعض معايير تحقيق كفاءة وفعالية الأداء مثل الخبرة المُحاسبيّة والماليّة، التأهيل العلمي، والمركز الوظيفي للمراجع السابق للشركة كأحد أعضاء لجنة المُراجعة، وبين جودة التقارير الماليّة.

5. دراسة (عبد الحكيم، وملو العين، 2013)[1] بعنوان: "**قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة المنشورة لتحسين جودة المعلومات المُحاسبيّة بمنشآت الأعمال السعوديّة**":

هدفت الدراسة إلى قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة المنشورة في سوق الأوراق الماليّة السعوديّة، ودوره في تحسين جودة المعلومات المُحاسبيّة، وقد تكونت عينة الدراسة من /33/ شركة من الشركات السعوديّة المُساهمة والمُسجلة في سوق الأوراق الماليّة خلال عام 2011، وحاولت الدراسة بناء مؤشر لقياس شفافيّة الإفصاح مُعتمدةً على مقياس *Standard & Poor's*، بعد تعديله بما يتناسب والبيئة

[1] عبد الحكيم، مجدي مليجي، وملو العين، علاء محمد، 2013، "**قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة المنشورة لتحسين جودة المعلومات المُحاسبيّة بمنشآت الأعمال السعوديّة**"، (المجلة العلميّة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة عين شمس، مصر، العدد3)، ص ص483-564.

السعوديّة "بحسب الدراسة"، ومن ثم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المُتعدد *Multiple Linear Regression"*، لقياس العلاقة بين المُتغيرات المُستقلة والمُتغير التابع، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ:

- هناك علاقة ارتباط إيجابيّة ومعنويّة بين مُستوى الإفصاح الاختياري وبين كُلٍّ من استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ولجان المُراجعة وحجم مكتب المُراجعة، وحجم الشركة.
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الإفصاح الإلزامي وبين أيٍّ من استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ولجان المُراجعة وحجم مكتب المُراجعة، وحجم الشركة.
- هناك علاقة ارتباط سلبيّة ومعنويّة بين مُستوى الإفصاح الاختياري وبين نسبة الملكيّة العائليّة في الشركات المُساهمة السعوديّة.

6. دراسة (أبو بكر، 2011)[1] بعنوان: "**سياسات التحفظ المُحاسبي في الفكر المُحاسبي المُعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المُحاسبيّة وقرارات المُستثمرين بسوق الأوراق الماليّة المصريّة**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على أثر سياسات التحفظ مُحاسبي في جودة التقارير الماليّة في سوق الأوراق المصرية، حيثُ تم توزيع /100/ استبانة على المهنيين في مكاتب التدقيق والمُحاسبة، والأكاديميين بأقسام التدقيق والمُحاسبة، وغيرهم، ومن خلال بعض الأساليب الإحصائيّة المُناسبة لتحليل البيانات من مُعامل الثبات ألفا كرونباخ *Cronbach- alpha"*، ومُعامل الارتباط بيرسون *"Pearson Correlation"*، ونموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط *"Linear Regression"*، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يُساعد التحفظ المُحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

[1] أبو بكر، زمزم أحمد، 2011، "**سياسات التحفظ المُحاسبي في الفكر المُحاسبي المُعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المُحاسبيّة وقرارات المُستثمرين بسوق الأوراق الماليّة المصريّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

- يُزيد التحفظ المُحاسبي من جودة التقارير الماليّة من خلال تحقيق عنصر الموثوقية.
- يُساهم التحفظ المُحاسبي في توفير معلومات مُلائمة عن الشركة بما يلبي احتياجات مُستخدمي التقارير الماليّة.

7. دراسة (الصوالحة، 2008)[1] بعنوان: "**الإفصاح المُحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة: دراسة تطبيقيّة على الشركات المُساهمة العامة الصناعيّة الأردنيّة المُدرجة في بورصة عمان**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على مُستوى شفافية الإفصاح المُحاسبي في الشركات الصناعيّة المُساهمة المُدرجة في سوق عمان للأوراق الماليّة، وتقييمه، واختبار تأثير عدد من المُتغيرات المستقلة على مُستوى شفافيّة الإفصاح، وكانت هذه المُتغيرات على الشكل الآتي:

- **الخصائص المُرتبطة بأداء الشركات:** مُتمثلة بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية.
- **الخصائص المُرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركة:** مُتمثلة بالسوق المُدرج بها الشركة من سوق أوليّة أو سوق ثانويّة، وطبيعة نشاط الشركة.
- **الخصائص المُرتبطة بالشركة:** مُتمثلة بالمُتغيرات التالية: قيمة الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، ومعدل المديونية، ونسبة مساهمة المُستثمر المؤسسي، وطبيعة رأي المُدقق.

تم استخدام مقياس *Standard and Poor's* لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح، بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وقد تكوّن مُجتمع الدراسة من الشركات الصناعيُة المُساهمة الأردنيّة المُدرجة في سوق عمان للأوراق

[1] الصوالحة، جعفر معروف، 2008، "**الإفصاح المُحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة: دراسة تطبيقيّة على الشركات المُساهمة العامة الصناعيّة الأردنيّة المُدرجة في بورصة عمان**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الأكاديميّة العربيّة للعلوم الماليّة والمصرفيّة، الأردن).

الماليّة في عام 2006 والبالغ عددها 89 شركة، في حين كانت عينة الدراسة 41 شركة، تم اختيارها عشوائياً، وبعد الدراسة الإحصائيّة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بلغ معدل مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات الصناعيّة المُساهمة المُدرجة في بورصة عمان .%50.87
- بلغ مُستوى الإفصاح عن البنود المُتعلقة بالمُلكية وحقوق المُستثمرين 33.89%، وعن البنود المُتعلقة بمجلس الإدارة 45.81%.
- لا يوجد أثر للخصائص المُرتبطة بالبيئة التي تعمل بها الشركة، أو الخصائص المُرتبطة بأداء الشركة على مُستوى شفافيّة الإفصاح.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنكليزيّة:

1. دراسة (Mbobo & Ekpo, 2016)[1] بعنوان: "**تفعيل الخصائص النوعيّة للتقارير الماليّة**":

هدفت الدراسة إلى آلية تفعيل الخصائص النوعيّة كما حددها مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة، وإمكانية الاعتماد على هذه الخصائص في قياس جودة التقارير الماليّة في الشركات النيجريّة، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب الاستبانة المُصمّمة وفقاً للخصائص النوعيّة، حيثُ تم توزيع 120 استبانة على المُحاسبين ذوي الخبرة في نيجيريا، ومن ثم تحليل البيانات الناتجة باستخدام الجداول والنسب المئوية والتحليل الوصفي والوسطي، وتشير النتائج إلى:

- يمكن تفعيل الخصائص النوعيّة للتقارير الماليّة وهي: الأهمية النسبيّة، والتمثيل الصادق، وقابلية المقارنة، وقابلية التحقق، والفهم، والتوقيت.

[1] Mbobo, M. E., & Ekpo, N. B., 2016, **"Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting"**, International Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.4, PP.184-192.

- التمثيل الصادق يساعد في تحسين جودة التقارير الماليّة.
- نوع تقرير مُدقق الحسابات، يليه استخدام القيمة العادلة كأساس قياس في التقرير المالي، يُعزز أيضاً من جودة التقارير الماليّة إلى حد كبير.
- توقيت الإبلاغ المالي، وقابلية المقارنة، والمعلومات الواضحة، كلها تُظهر تأثيراً كبيراً في تحسين جودة التقارير الماليّة.

2. دراسة (Chan, et. all., 2014)[1] بعنوان: "**هل تؤثر مُلكية صناديق الاستثمار المُشتركة على جودة التقارير الماليّة في الشركات الصينيّة الخاصة**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على دور صناديق الاستثمار المشتركة في تعزيز جودة التقارير الماليّة في الصين، حيث تفترض الدراسة أنّ لصناديق الاستثمار المُشتركة قدرة في منع المديرين التنفيذيين من التلاعب بالأرباح، مما يُزيد من جودة التقارير الماليّة، وتمثلت عينة الدراسة بالتقارير الماليّة لشركات الصينيّة المُدرجة بين عامي (2003–2008)، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- تؤثر ملكية صناديق الاستثمار المُشترك في الحدّ من انتشار آراء مراجعي الحسابات المُعدَّلة في الشركات المملوكة للدولة، وبشكل أكبر في شركات القطاع الخاص، وخصوصاً تلك التي تحقق معدلات نمو أعلى.
- تشكل صناديق الاستثمار جزءاً هاماً من آليات الحوكمة في البلدان الناشئة.
- تساعد صناديق الاستثمار في زيادة جودة التقارير الماليّة.

[1] Chan, A., Ding, R., & Hou, W., 2014, **"Does Mutual Fund Ownership Affect Financial Reporting Quality for Chinese Privately-Owned Enterprises?"**, International Review of Financial Analysis, Vol.36, pp.131-140.

3. دراسة (Hope, et. all., 2013)[1] بعنوان: "**جودة التقارير الماليّة للشركات الخاصة والعامة في الولايات المُتحدة الأمريكيّة**":

هدفت الدراسة إلى اختبار جودة التقارير الماليّة للشركات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وتكونت عينة الدراسة من بيانات التقارير السنويّة لـ /100,000/ شركة عامة وخاصة، حيثُ اعتمدت الدراسة على نماذج الاستحقاق في قياس جودة التقارير الماليّة، وقد توصلت إلى أنّ:

- التقارير الماليّة للشركات العامة ذات مُستوى أعلى في الجودة وأكثر تحفظاً من الشركات الخاصة.
- تنخفض جودة التقارير الماليّة في الشركات المعرّضَة لإدارة الأرباح أو الشركات التي من المُحتمل أن تواجه انخفاضاً في الطلب على معلوماتها الماليّة.

4. دراسة (Samaha & Dahawy, 2010)[2] بعنوان: "**العوامل المُؤثرة على شفافيّة الإفصاح في الشركات النشطة المُدرجة في البورصة: دراسة تحليليّة**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على العوامل المُؤثرة في شفافيّة الإفصاح للتقارير الماليّة لأفضل /30/ شركة تداولاً في السوق المصري، وقد تم قياس شفافيّة الإفصاح من خلال مُستوى الإفصاح الطوعي أو الاختياري *VD* في التقارير الماليّة السنويّة، وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق المربعات الصغرى والانحدار الخطي إلى النتائج التالية:

- بلغ المُستوى العام للإفصاح الاختياري *VD* 19.38٪ وهو مُنخفض جداً.

[1] Hope, O., et al. 2013, **"Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms"**, The Accounting Review, Forthcoming, Rotman School of Management Working Paper.

[2] Samaha, K., & Dahawy, K., 2010, **"Factors Influencing Corporate Disclosure Transparency in The Active Share Trading Firms: An Explanatory Study"**, In Research in Accounting in Emerging Economies, Emerald Group Publishing Limited, pp.87-118.

- تتأثر شفافيّة الإفصاح بنسبة ملكيّة المُساهمين، حيثُ ترتبط شفافيّة الإفصاح بعلاقة عكسيّة مع نسبة مُلكية المُساهمين.
- تتأثر شفافيّة الإفصاح باستقلال أعضاء مجلس الإدارة، حيثُ ترتبط شفافيّة الإفصاح بعلاقة طرديّة مع استقلال مجلس الإدارة.

5. دراسة (Luo, et. all.,2009)[1] بعنوان: "**مجلس الإدارة، فعالية لجنة المُراجعة وجودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة**":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على أثر أدوات الحوكمة في تحسين جودة التقارير الماليّة في كندا، وتكونت عينة الدراسة من /50/ شركة، وقد تم قياس الحوكمة من خلال استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، كمؤشر عن خصائص مجلس الإدارة؛ واستقلالية أعضاء لجنة المُراجعة وخبرتهم الماليّة، كمؤشر عن خصائص لجنة المُراجعة، أما جودة التقارير الماليّة فقد تم قياسها بالاعتماد على عدة مقاييس هي: إدارة الأرباح، تحليل المحتوى الخاص بالأرباح، والتقارير الماليّة المضللة، ومن ثم قامت الدراسة بدراسة العلاقة بين المُتغيرين المستقلين (مجلس الإدارة و خصائص لجنة المُراجعة)، وجودة التقاريرالماليّة، باستخدام نموذج الانحدار المُتعدد *"Multiple Linear Regression"* ، وتوصلت إلى أنّ استقلاليّة مجلس الإدارة يؤثر بشكل فعّال في الحدّ من ممارسات إدراة الأرباح، وفي الحلول دون إعداد تقارير ماليّة مُضللة، في حين أنّ استقلالية لجنّة المُراجعة لا ترتبط بانخفاض ممارسات إدراة الارباح.

[1] Luo, He, et al., 2009, **"Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence",** Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, No. 2.

6. دراسة (Biddle & Hilary, 2006)[1] بعنوان: "**الجودة المُحاسبيّة والاستثمار الرأسمالي على مُستوى الشركة**":

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة التقارير الماليّة وكفاءة القرارات الاستثماريّة، وتم تطبيق على /34/ دولة، وقد قامت الدراسة بقياس جودة التقارير الماليّة من خلال مقاييس غير مباشرة (اندفاعيّة الأرباح وتجنُب الخسارة، والتوقيت وتمهيد الدخل) إضافة إلى مقياس مجمع لمقاييس الأربعة، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ العلاقة طرديّة بين جودة التقارير الماليّة وكفاءة القرارات الاستثماريّة من خلال تخفيض فجوة عدم تماثل المعلومات.

7. دراسة (Aksu & Kosedag, 2005)[2] بعنوان: "**مُستوى الشفافيّة والإفصاح ومُستواها في سوق اسطنبول للأوراق الماليّة**":

هدفت الدراسة إلى قياس مُستوى الشفافيّة في الشركات المُدرجة في سوق اسطنبول للأوراق الماليّة، ودراسة العوامل التي تُؤثر على مُستوى الشفافيّة، استخدمت الدراسة مقياس *Standard and Poor's* لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح، وتكونت عينة الدراسة من 52 شركة من الشركات المُدرجة في سوق اسطنبول للأوراق الماليّة، حيث تم اختيار الشركات الأكبر حجماً وفقاً درجة السيولة، واعتمدت الدراسة على التقارير السنوية للشركات المُدرجة، بالإضافة إلى معلومات تم الحصول عليها من الجهات المُنظمة لسوق رأس المال، كهيئة الأوراق الماليّة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- بلغ مُستوى شفافية الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق اسطنبول للأوراق الماليّة 41%.

[1] Biddle, G. C., & Hilary, G., 2006, **"Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment",** The Accounting Review, Vol.81, No.5, pp.963-982.

[2] Aksu, M., & Kosedag, A., 2006, **"Transparency and Disclosure Scores and Their Determinants in The Istanbul Stock Exchange",** Corporate Governance: An International Review, Vol.14, No.4, pp.277-296.

- تبيّن أنّ هناك علاقة بين كل من أداء الشركة، نظرية الوكالة، وحجم الأصول؛ ومُستوى الشفافيّة.

8. دراسة (Bushman, et all.,2004)[1] بعنوان: "**مالذي يُحدد شفافيّة الشركات**":

هدفت الدراسة إلي قياس الشفافيّة في الشركات، والتعرُّف على أسباب اختلافها من بلد إلى آخر، وقد قسمت شفافيّة الإفصاح إلى قسمين شفافيّة ماليّة، مُتمثلة بكثافة وتوقيت الإفصاح المالي، وتفسيرات المحللين الماليّين للمعلومات المُفصح عنها، وشفافيّة الإدارة مُتمثلة بمقدار المعلومات التي تُفصح عنها الإدارة والتي يستخدمها المُستثمرون الخارجيّون لمُساءلة الإدارة، وقد وضعت الدراسة مقياس الـ *BPS* والذي تم تطبيقه في قياس شفافيّة الإفصاح على بيانات الشركات في /46/ دولة منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة والدول الاسكندنافيّة، توصلت الدراسة إلى أنّ: أسباب اختلاف الشفافيّة من بلد إلى آخر هو أنّ:

- ترتبط شفافيّة الإدارة بالنظام القانوني لبلد ما، حيثُ أنّها كانت أعلى في البلدان ذات النظام القانوني الذي يتسم بأصول قانونيّة وكفاءة قضائيّة عالية.
- ترتبط الشفافيّة الماليّة بالاقتصاد السياسي، حيثُ أنّها كانت أعلى في البلدان التي فيها انخفاض لملكية الدولة للمصارف، وانخفاض في مخاطر مصادرة الدولة لثروات الشركات.

9. دراسة (Patel, et. all., 2002)[2] بعنوان: "**قياس شفافيّة وإفصاح الشركات في الأسواق الناشئة**":

هدفت الدراسة إلى قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح لـ 354 شركة في 19 سوق ناشئة من دول أمريكيا اللاتينية وآسيا وجنوب إفريقيا وأوربا الشرقيّة والشرق الأوسط، وذلك باستخدام مقياس *Standard and*

[1] Bushman, R. M., Piotroski, J. D., & Smith, A. J., 2004, **"What Determines Corporate Transparency?"**, Journal of Accounting Research, Vol.42, No.2, pp.207-252.

[2] Patel, S. A., Balic, A., & Bwakira, L., 2002, **"Measuring Transparency and Disclosure at Firm Level in Emerging Markets"**, Emerging Markets Review, Vol.3, No.4, pp.325–337.

Poor's، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن الشركات، بالإضافة إلى السجلات لدى الجهات المنظمة للسوق المالي، وأية وثائق صادرة عن الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى:

- إنّ الشفافيّة والإفصاح في الأسواق الناشئة في آسيا وجنوب أفريقيا أعلى بكثير مقارنة بدول أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقيّة، والشرق الأوسط.
- لا يؤثر نوع القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة على مُستوى الشفافيّة.
- توجد علاقة بين القيمة السوقيّة ومُستوى الشفافيّة.

10. دراسة (Patel & Dallas, 2002)[1] بعنوان: "**الشفافيّة والإفصاح: نظرة عامة على منهجيتها ودراسة نتائجها_الولايات المتحدة**":

تعتبر هذه الدراسة أول من طبّق مقياس *Standard and Poor's* عام 2002، لمعرفة مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في السوق المالي في كُلٍّ من الولايات المُتحدة الأمريكيّة، بريطانيا، إستراليا، اليابان، ودول جنوب شرق آسيا، وبعض الدول في أمريكا اللاتينيّة، لتخلُص الدراسة إلى أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعة الثانية "المعلومات الماليّة" هو دوماً أعلى من مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعتين الأولى "هيكل المُلكية وحقوق المُستثمّرين" والثالثة "هيكلية مجلس الإدارة ونشاطاته"، وبينّ النموذج أنّ أكثر الشركات لا تفصح عن أكبر ثلاثة مساهمين فيها، إضافة إلى إنّ هذه الدراسة وجدت أنّ معظم الشركات لم تكشف في تقاريرها السنوية عن المبلغ المدفوع في أتعاب المُراجعة وغير المُراجعة للمُدقق الخارجي.

[1] Patel, S. A., & Dallas, G. S., 2002, **"Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results-United States"**, Standard & Poor's Setting the Standard - Transparency and Disclosure

5. ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

1. قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وتحديداً القطاع المالي بشقيه المصارف والتأمين.
2. قياس جودة التقارير الماليّة في القطاع المالي على الرغم من أنّ الكثير من الدراسات استبعدت هذا القطاع من الدراسة.
3. قياس جودة التقارير الماليّة من خلال مُؤشرات غير مُباشرة إلّا أنّها ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة، إضافةً إلى استخدام مقياس مُجمع لهذه المقاييس، كما أنّ الأبحاث التي قامت بقياس جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، رغم قلتها لم تعتمد على المقاييس غير مُباشرة، إنما استخدمت أسلوب الاستبانة.
4. اختبار العلاقة بين مُستوى شفافية الإفصاح وجودة التقارير الماليّة، من خلال استخدام كُلٍّ من استمراريّة الأرباح، والقيمة المُلائمة، واستمراريّة حسابات الاستحقاق، إضافةً إلى المقاييس الثلاثة مُجتمعة.

6. فروض الدراسة:

تتكون الدراسة من فرضين رئيسيين وثلاثة فروض فرعيّة، وهذه الفروض على الشكل التالي:

1. الفرض الرئيسي الأول:

H_0: لا يؤثر مُستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

H_1: يؤثر مُستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

❐ **الفرض الفرعي الأول:**

H_0: لا يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح.

H_1: يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح.

❐ **الفرض الفرعي الثاني:**

H_0: لا يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة.

H_1: يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة.

❐ **الفرض الفرعي الثالث:**

H_0: لا يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة جودة المُستحقات.

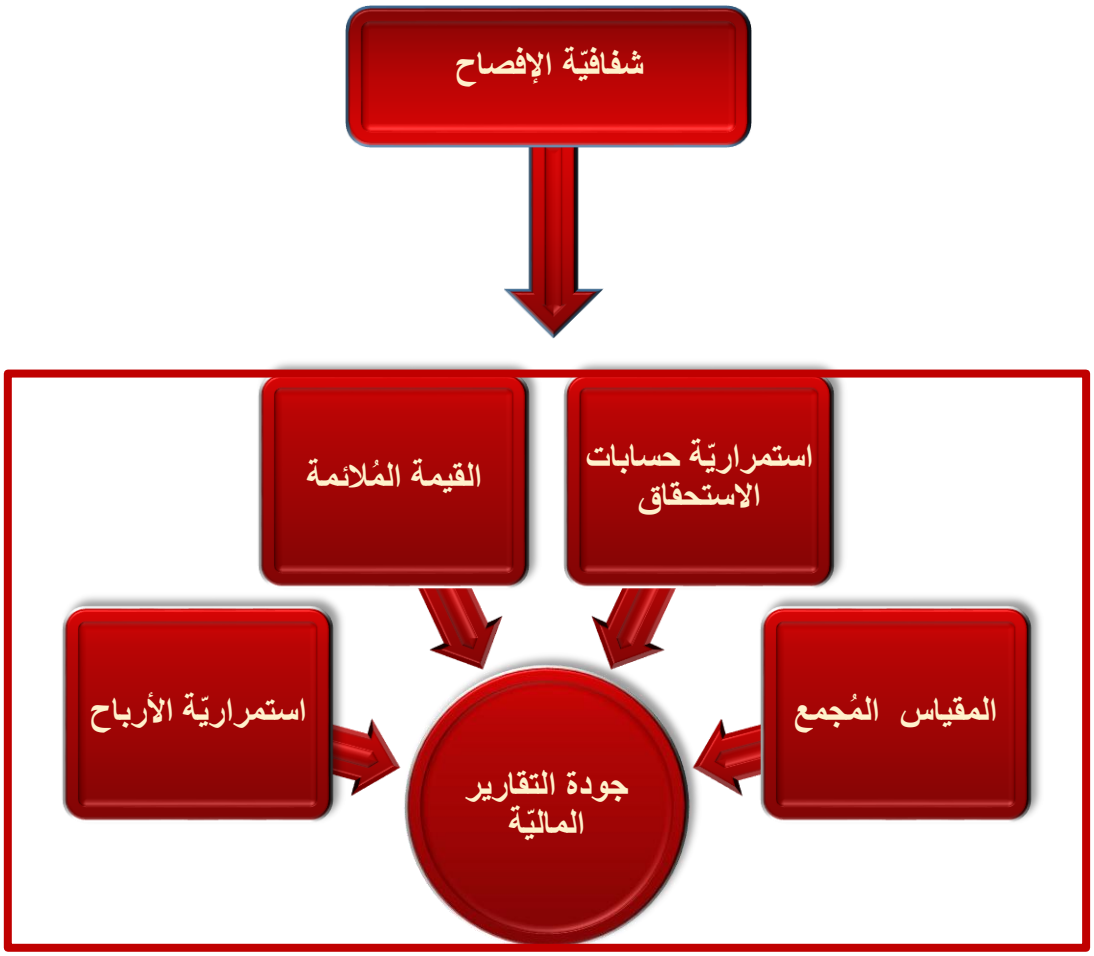
H_1: يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة جودة المُستحقات.

2. الفرض الرئيسي الثاني:

H_0: لا تتأثر العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة.

H_1: تتأثر العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة.

7. نموذج الدراسة:



الفصل الثاني

طبيعة شفافيّة الإفصاح ومُستوياتها

الفصل الثاني

طبيعة شفافيّة الإفصاح ومُستوياتها

إنّ شفافيّة الإفصاح *Disclosure Transparency* مفهوم طُرِح في الأدب المُحاسبي منذ عام 2002، نتيجة الانهيارات الماليّة لكُبرى الشركات العالميّة، فقد أَجمع الكثير من المتعاملين في السوق المالي، والباحثين في الشؤون الماليّة والاقتصاديّة، أنّ السبب الرئيسي وراء تلك الانهيارات هو فقدان الشفافيّة والمصداقية في المعلومات المُفصح عنها، فعدم الإفصاح عن معلومات جوهريّة أدى إلى تضليل المُستثمرين، الأمر الذي دفع الكثيرين للمطالبة بالمزيد من الإفصاح، وخاصة الإفصاحات غير الماليّة، وأن تتمتع هذه الإفصاحات بالشفافيّة.

رغم حداثة مفهوم شفافيّة الإفصاح، توجد محاولات عديدة لوضع إطار نظري لماهية شفافيّة الإفصاح ومُتطلبات تحقيقها، وإيجاد مقاييس تُمكِّن الأسواق الماليّة من تحديد مُستوى شفافيّة الإفصاح لكلٍّ من شركاتها، وقد قدّمت العديد من المنظمات الماليّة العاملة في الأسواق العالميّة الكبرى العديد من هذه المقاييس، التي تبنتها الدراسات والأبحاث والأسواق الماليّة.

يتناول هذا الفصل شفافيّة الإفصاح؛ مفهومها ومُستوياتها، والمقاييس المُستخدمة في قياسها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة شفافيّة الإفصاح.

المبحث الثاني: مُستويات شفافيّة الإفصاح ومُحدداتها.

المبحث الثالث: مقاييس مُستوى شفافيّة الإفصاح.

المبحث الأول

طبيعة شفافيّة الإفصاح

تُعتبر شفافيّة الإفصاح من الأدبيات الحديثة في الفكر المُحاسبي، حيث زاد الاهتمام بمفهوم شفافيّة الإفصاح في الآونة الأخيرة، لما لها من تأثير على الأسواق الماليّة، علاوةً على أنّ فقدان المصداقية في البيانات والمعلومات المُحاسبيّة يؤثر في قيمة الشركات، كما يرى مُستخدمو المعلومات فيها أداة هامة للحدّ من عدم تماثل المعلومات التي يواجهونها أثناء اتخاذ قرارتهم الاستثماريّة.

وقد حاولت العديد من الدراسات والأبحاث طرح هذا المفهوم أكاديميّاً، وتباينت التعاريف المُتعلقة بها، إلّا أنّ عدم قُدرة المُحاسبة على وضع تعريف مُحدّد للإفصاح سيؤدي بالضرورة إلى عدم إمكانية وضع تعريف مُحدّد لشفافيّة الإفصاح.

1.1.2. الجذور التاريخيّة لشفافيّة الإفصاح:

ازدادت أهمية الأسواق الماليّة في الاقتصاد العالمي، وازدادت معها الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات ماليّة وغير ماليّة أكثر في القوائم الماليّة المنشورة؛ بصفتها المصدر الأساسي للمتعاملين في هذه الأسواق، وانتقل الإفصاح من إفصاح وقائي يهدف إلى حماية المُستثمر العادي إلى إفصاح تثقيفي يهتم بالمعلومات المُلائمة التي تخدم مُستخدميها (Schroeder, 2004)، إلّا أنّ انهيار بعض الشركات الكُبرى في أمريكا مثل *"Enron,World Com, Adelphia, Tyco"*، والذي نتج عن وجود تلاعب من قِبل الإدارة في التقارير الماليّة، أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير الماليّة، فكشفت هذه الانهيارات عن وجود قصور في الإفصاح كأداة تنظيميّة فعالّة في الأسواق الماليّة، منها عدم كفاية الإفصاح، وعدم توفير معلومات كافية للمُستثمرين بشأن المخاطر، وحتى المخاطر التي تم الإفصاح عنها فشلت الأسواق في فهم الأثار المترتبة عليها، وبالتالي فقدان ثقة المُستثمرين في السوق الماليّ (Avgouleas, 2009)،

حيثُ أدى انهيار شركة *Enron* للطاقة عام 2001، إلى انهيار شركة التدقيق *Arthur Andersen*[1] في عام 2002، وذلك نتيجة تغطية شركة *Arthur Andersen* لعمليات الاحتيال وإخفاء المعلومات التي قامت بها شركة *Enron* مثل عدم إفصاحها عن النشاطات التمويليّة التي تتم خارج الميزانية *"Off Balance Sheet Transaction"*، مما أدى إلى فقدان الثقة في مهنة المُحاسبة والمراجعة، الأمر الذي تولدّ عنه إصدار القانون الأمريكي *"SOX" Sarbanes-Oxley Act* عام 2002 (Schroeder, 2004)، وقد كان الهدف الرئيسي لهذا القانون حماية المُستثمرين من خلال تحسين دقّة وموثوقيّة الإفصاح، وزيادة الشفافيّة في إعداد التقارير الماليّة (Lander & Auger, 2008)، ليظهر بعد ذلك مصطلح شفافيّة الإفصاح بقوة في وسائل الإعلام الماليّة وبين المُستثمرين والجهات الرقابيّة ومُستخدمي المعلومات كأحد الخصائص الرئيسيّة لجودة التقارير الماليّة (دحروج، 2011)، وقد أُستخدِم مصطلح نقص أو فقدان الشفافيّة بصورة واسعة من قِبل الصحافة الماليّة لتفسير الكثير من أوجه القصور في التقارير الماليّة (خليل، 2008)، والذي عُرِّف بأنّه: "زيادة الفجوة بين ما هو متاح من معلومات وبين ما تحتاج إليه الفئات المُستخدمة لهذه المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة" (أحمد، 2015، ص48)، ورغم حداثة مصطلح شفافيّة الإفصاح وعدم تداوله في الفكر المُحاسبي بصورة كبيرة، فقد تناولتهُ العديد من الدراسات والأبحاث في محاولة لوضع إطار فكري ونظري له، لاسيما بعد أن أصبحت شفافيّة الإفصاح هي المعيار الأساسي لترتيب الشركات المُدرجة في الأسواق الماليّة من قبل المؤسسات الماليّة الكُبرى مثل *Standard & Poor's, Moody* (والي، 2013).

❖ مما سبق نجد أنّ شفافيّة الإفصاح مفهوم حديث العهد في الأدب المُحاسبي، إلّا أنّه أصبح من المعايير الأساسيّة في الأسواق الماليّة العالميّة، وأحد المُتطلبات الرئيسيّة لمُستخدمي المعلومات.

[1] هي واحدة من الشركات العالميّة الخمس الكبرى في مجال التدقيق، لتصبح بعد عام 2002 أربعة شركات تدقيق عالميّة كبرى يطلق عليها *Big4* وهي: *KPMG, Deloitte, Ernst & Young, Price Water House Coopers*.

2.1.2. مفهوم شفافيّة الإفصاح:

إنّ للشفافيّة معاني كثيرة، وذلك حسب الغرض منها؛ فيما يتعلق بالإفصاح، تناولها الفكر المُحاسبي من عدة زوايا مختلفة، فعُرِّفت شفافيّة الإفصاح بأنّها: "توفير معلومات موثوقة عن الشركات المُتداولة علناً فيما يخص أداؤها، ومركزها المالي، وفرص الاستثمار فيها، ومخاطر هذا الاستثمار، إضافةً إلى القيمة السوقيّة لهذه الشركات" (Bushman & Smith, 2003, p.66)، كما عُرِّفت بأنّها: "توفير كل من المعلومات الماليّة وغير الماليّة الخاصة بالشركة لكافة أصحاب المصالح، والتي تتسم بالقدرة التنبؤيّة، وصدق التمثيل لحقيقة موقف الشركة، بما يساعد على رقابة الإدارة، وتخفيض عدم التأكد واتخاذ قرارت رشيدة" (أحمد، 2015، ص49)، ويرى (Bushman, et. all., 2004, p.207) بأنّها: "توفير معلومات مُحددة عن الشركات لمن هم خارجها"؛ أي توفير معلومات للمُتعاملين في السوق المالي ولمُستخدمي هذه المعلومات والذين هم خارج الشركات من خلال الإفصاح عن معلومات تعكس الجوهر الاقتصادي للشركات"، وعُرِّفت بأنّها: "عملية عرض البيانات الداخليّة بالشركة بوضوح كامل، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات المُؤثرة على أسعار الأسهم في التوقيت المناسب، بحيث لا يحقق أي طرف من الأطراف مكاسب غير عادية على حساب باقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة" (غنيمي، 2011، ص20)، ويرى (Uyar, et. all., 2013, p.1081) بأنّها: "تقليل التناقض في المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة، من خلال الإفصاح عن المعلومات بشكل أفضل من خلال وسائل الإعلام المُختلفة مثل مواقع الشركات على شبكة الإنترنت، والنشرات والتقارير السنويّة"، كما عُرِّفت بأنّها: "توفير المعلومات لمُستخدمي التقارير الماليّة بنفس القدر المُتاح للإدارة وبالشكل الذي يساعدهم على ممارسة الرقابة على الإدارة، فلا يبقى المساهمون يحصلون على المعلومات التي تختار الإدارة الكشف عنها فقط، بل باستطاعتهم الحصول على أيّة معلومات تمتلكها الإدارة" (Gigler & Hemmer, 2004, p.871).

وقد عرّفها (Barth & Schipper, 2008, p.173) بأنّها: "القدر الذي تكشف فيه التقارير الماليّة عن الاقتصاد الأساسي للشركة بطريقة يمكن فهمها بسهولة من قبل أولئك الذين يستخدمون التقارير الماليّة" في حين عُرِّف مُستوى شفافيّة الإفصاح بأنّه: "مدى تقديم الشركات لمعلومات وحقائق تعبر عن أداء الشركة وطريقة عملها وتنظيم العلاقة بين المُساهمين والإدارة، بحيث تكون جميع المعلومات حول العمليات التي تمت مع الأطراف الخارجيّة أو الداخليّة والتصرفات التي قامت بها الإدارة مُتاحة للمُساهمين" (الصوالحة، 2008، ص12). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ شفافيّة الإفصاح لا تعني أنّ يكون الإفصاح بلا حدود، بل أنّ يحقق توازناً بين مصلحة مُستخدمي التقارير الماليّة، من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تُمكنّهم من اتخاذ القرارات السليمة، والحفاظ على الوضع التنافسي للشركة في السوق المالي (والي، 2013).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ شفافيّة الإفصاح هي تقديم كافة المعلومات الماليّة وغير الماليّة المُتعلقة بالشركة والتي تُمثل وضعها المالي والاقتصادي بصدق، إلى كافة مُستخدمي هذه المعلومات، والذين لا يمكنهم الاطلاع على بيانات الشركة على حدٍ سواء وفي الوقت نفسه، وذلك من أجل مُساعدتهم في تقييم أداء الشركة من جهة، واتخاذ قرارتهم الاستثماريّة بصورة صحيحة من جهة أخرى.

3.1.2. أهمية شفافيّة الإفصاح:

إنّ شفافيّة الإفصاح ليست غاية في حد ذاتها، وإنّما هي وسيلة لتحقيق أهداف معينة (خليل، 2008)، ولا تكمن أهميتها في الولايات المتحدة الأمريكيّة فقط بل تمتد إلى الأسواق الماليّة في جميع أنحاء العالم وإن كانت نتاج انهيار شركات أمريكيّة (Kieso, 2014)، وتبرز أهميتُها من خلال ما يلي:

1. تُساعد شفافيّة الإفصاح في تحسين بيئة معلومات الشركة (Bhat, et. all., 2006).
2. تؤدي شفافيّة الإفصاح إلى زيادة المعلومات في التقارير الماليّة (Bhat, et. all., 2006).

3. تُساعد شفافيّة الإفصاح المُستثمرين والمُحللين الماليين في تقييم أداء الشركات في الفترة التي تغطيها التقارير الماليّة وفي المستقبل، وذلك من خلال توفير معلومات مُفصلة ومُفيدة للتنبؤ بالمكاسب المُستقبليّة (Bhat, et. all., 2006).
4. تُعتبر شفافيّة الإفصاح حافزاً قوياً للإدارة على تحسين أداءها، فقرارات الإدارة ونتائج تنفيذ هذه القرارات ستكون مُعلنة للمُستثمرين ومُستخدمي المعلومات (يوسف، 2015).
5. إنّ ارتفاع مُستوى شفافيّة الإفصاح يعني توفير المعلومات المُحاسبيّة لكافة المُتعاملين في السوق بصورة عادلة، مما يؤثر إيجاباً على المُؤشرات السوقيّة، وخاصةً تلك المُتعلقة بحجم التداول (المليح، 2017).
6. تُعتبر شفافيّة الإفصاح الخطوة الأولى والأكثر أهمية نحو سوق مالي كُفء، حيثُ تُعد العامل الرئيسي لجذب المُستثمرين وتحقيق كفاءة ونمو السوق المالي (إبراهيم، 2014)، كما أنّها مُؤشر على أنّ الشركات تُفصح عن معلومات ماليّة مُجدية للمُستثمرين (Chen, 2013)، فالمعلومات غير الكافية أو غير الواضحة تُعيق قدرة الأسواق على العمل، وبالتالي زيادة تكلفة رأس المال (OECD, 2004).
7. تساهم شفافيّة الإفصاح في الحدّ من إدارة الأرباح، حيثُ أنّ توفير معلومات صحيحة ودقيقة عن أداء الشركة، وعن أعمالها، يعطي المُساهم القدرة على التنبؤ بأرباح الشركة، مما يمنع الإدارة من قيامها بأي تحريف أو تضليل، ويجعل المُستخدمين الخارجيين قادرين على رقابة الإدارة (Hunton, et. all., 2006, Gigler & Hemmer, 2004).
8. تمنع شفافيّة الإفصاح تسرُب المعلومات الداخليّة، وظهور المضاربات المُستندة على توفير معلومات غير مُتاحة للآخرين للاستفادة منها في التداول، وتحقيق مكاسب أو تجنُب خسائر قبل أن يحصل باقي المُتعاملين على هذه المعلومات (يوسف، 2015).

9. تُخفض شفافيّة الإفصاح من تكلفة رأس المال شريطة أن تُخفض من مخاطر المعلومات، في حين أنّ انخفاض شفافيّة الإفصاح يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، مما يعني انخفاض قيمة استثمارات المُساهمين (Barth & Schipper, 2008, Habib, 2008, Samaha & Dahawy, 2010).

10. تعمل شفافيّة الإفصاح على تضييق فجوة عدم تماثل المعلومات *Information Asymmetry* التي يواجهها المُستثمرون ومتخذو القرار في السوق المالي، والتي تدفع المُستثمرين أحياناً إلى محاولة الحصول على ما يلزمهم من معلومات من مصادر أخرى ذات تكلفة، أو الابتعاد عن التداول في السوق المالي (Patel et. all., 2002)، وبالتالي يعني تخفيض حجم العمليات، وتخفيض درجة سيولة الأسهم، أو زيادة تكاليف العمليات، وكل ذلك سيؤدي إلى انخفاض كفاءة هذه الأسواق (عبد النبي ، 2012، سميا، 2012، مصطفى، 2012)، بينما تعمل شفافيّة الإفصاح على زيادة حجم العمليات ودرجة سيولة الأسهم، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي (Patel et. all., 2002, أحمد، 2015).

مما تم عرضُه يُستنتج أنّ شفافيّة الإفصاح من أهم الأدوات في الحدّ من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي، وتُعد شفافيّة الإفصاح وسيلة حماية للمُستثمرين من إدارة الأرباح التي قد تلجأ الإدارة إليها لحماية مصالحها. كما أنّ لشفافيّة الإفصاح أهمية خاصة في سورية وذلك للسببين التاليين:

1. قلة عدد الشركات الماليّة المتخصصة في تقديم الاستشارات الماليّة والتحليل المالي، مما يدفع المُستثمرين للاعتماد على التقارير الماليّة المنشورة كمصدر أساسي للحصول على المعلومات بُغية اتخاذ القرارات الاستثماريّة.

2. لم يذكر التشريع السوري شفافيّة الإفصاح، ولم تكن ضمن مُتطلباته، إنّما عرّف الإفصاح المُحاسبي بأنّه: "الكشف عن المعلومات التي تهم المُستثمرين وتتضمنها البيانات الماليّة

وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة الماليّة ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق الماليّة والمُستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دوريّة مُرتبطة بالسنة الماليّة للجهة ذات العلاقة أو بصورة فوريّة عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة" (قانون هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة رقم /22/ لعام 2005)، ولم يتطرق إلى أنّه يجب أن تتمتع المعلومات المفصح عنها بالشفافيّة.

المبحث الثاني

مُستويات شفافيّة الإفصاح ومُحدداتها

تُعدّ شفافيّة الإفصاح العامل الأساسي في زيادة ثقة المُستثمرين ومُستخدمي المعلومات في التقارير الماليّة للشركات وبالسوق المالي الذي يتم تداول أسهم هذه الشركات فيه، وعليه كان لابدّ من تحديد مُتطلبات شفافيّة الإفصاح ومُحدداتها، ووضع أسس تُساعد الشركات على تحقيقها، إضافةً إلى أنّه تم تحديد ستة مُستويات لشفافيّة الإفصاح، بعضها مُتعلق بالمعلومات المُفصح عنها والبعض الأخر مُتعلق بالإدارة، الأمر الذي يُساعد المُستثمرين ومتخذي القرار في تحديد الخلل في عملية الإفصاح.

1.2.2. مُتطلبات تحقيق شفافيّة الإفصاح:

لا يوجد اتفاق ما بين الباحثين حول مُتطلبات تحقيق شفافيّة الإفصاح، وقد كانت هذه المُتطلبات وفق الدراسات والأبحاث ما يلي:

1. الالتزام بالمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة *IFRSs* ومعايير المُحاسبة الدوليّة *IASs* عند إعداد التقارير الماليّة (الباز، 2012)، وقد توصلت دراسة (Ball, et. all., 2015) إلى أنّ المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، قد زاد من شفافيّة التقارير الماليّة وقابليتها للمقارنة، ويرى (Peretz & Schroedel, 2009) أنّ توحيد التقارير الماليّة من خلال الالتزام بالمعايير من قَبل كافة الشركات يُعزز من شفافيّة الإفصاح.
2. إنّ تحقيق شفافيّة الإفصاح يتطلب وجود لجان مُراجعة داخليّة بأعضاء مستقلين (يوسف، أبو بكر محمد، 2016)، كما يتطلب الإفصاح عن عدد مرات انعقاد هذه لجان، ومدى استقلال أعضائها (الباز، 2012)، ويرى (Lander & Auger, 2008) أنّه يجب على لجان المراجعة القيام بمساءلة

الإدارة عن كافة المُعاملات التي تستخدمها الشركة، وأن تضَمن الشفافيّة في جوهر الواقع الاقتصادي للشركة.

3. الإفصاح عن المعلومات الجوهريّة وكافة المعلومات التي يحتاجها المُستثمر في اتخاذ قراره، بما في ذلك السياسات الاجتماعيّة والبيئيّة للشركة (الباز، 2012).
4. أن تعكس التقارير الماليّة الوضع الاقتصادي للشركة، فاتباع مُحاسبة القيمة العادلة مثلاً يعكس الظروف السوقيّة الحاليّة بشكل أكثر دقة، وبالتالي يرفع من مُستوى شفافيّة الإفصاح (المليح، 2017).
5. يجب أن تكون التقارير الماليّة واضحة ومفهومة لمُستخدميها (والي، 2013)، وأنّ تتوافر في المعلومات المُفصح عنها خصائص المُلاءمة والمُوثوقية (عبد الحكيم وملو العين، 2013).
6. يجب أن يكون من السهل الوصول إلى المعلومات المُفصح عنها، وفي الوقت المناسب، وأنّ تكون هذه المعلومات كافية (Valletta, 2005 ,عبد الحكيم وملو العين، 2013)، حيثُ أنّ نقص المعلومات يفرض تكاليف إضافيّة على المُستثمرين (Lev & Zarowin, 1999).
7. إنّ الجهة المُدَقِقة للقوائم الماليّة، سواءٌ أكانت من شركات التدقيق الأربعة الكبرى *Big4* أو لم تكن؛ يلعب دور في تحسين مصداقية الإفصاح وزيادة شفافيته وهذا ما توصلت إليه دراسة Bushman (& Smith, 2003)

من خلال ما تم عرضه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ شفافيّة الإفصاح لا تُعنى فقط بتوصيل المعلومات للمُستثمر، إنّما تمتد إلى آلية إنتاج المعلومات، وعرضها وتقديمها للمُستثمر "مُستخدم المعلومات"، وتُحدد فائدة هذه المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري مُستوى شفافيّة الإفصاح، وعليه فإنّ مُتطلبات تحقيق هذه الشفافيّة يجب أن تكون مُرتبطة بالمعايير المُعتمدة في إعداد التقارير الماليّة، بحيث تُقدم المعايير المُطبقة معلومات واضحة ومُلائمة وبالوقت المناسب للمُستثمر ليستفيد منها في اتخاذ قراره الاستثماري،

إضافةً إلى وجوب وجود رقابة على الإدارة من خلال لجان المراجعة الداخليّة، ومُدقق خارجي لتدقيق تقاريرها الماليّة.

2.2.2. مُحددات شفافيّة الإفصاح:

تُعتبر شفافيّة الإفصاح المُراد الأول لمُستخدمي التقارير الماليّة، إلّا أنّ الواقع العملي والاقتصادي للشركات يفرض عليها مُحددات تحول دون تحقيق الشفافيّة المطلوبة، وأهم هذه المُحددات ما يلي:

1. تعارض المصالح بين الإدارة والمُستثمرين:

إنّ أهم مُحدد لشفافيّة الإفصاح هو تعارض المصالح بين الإدارة والمُستثمرين ويعود السبب في ذلك إلى أنّ حوافز ومكافآت مجلس الإدارة ترتبط بنتيجة نشاط الشركة، كما أنّ الإدارة تمتلك معلومات داخليّة، وهي بذلك تستطيع الوصول إلى معلومات لايستطيع المُستثمرون الوصول إليها وهو ما يُسمى بحالة عدم تماثل المعلومات (غنيمي، 2011)، ويرى (Katmun, 2012) أنّ مجلس الإدارة هو مجموعة من الموظفين ذوي الكفاءة العالية، ,هم ليسوا قادرين على إدارة عمليات الشركة فقط، بل إنّهم أيضاً من ذوي المهارات العالية في التلاعب بمُستوى شفافيّة الإفصاح، ولتجنُب ذلك يجب أن تكون تعاقدات أعضاء مجلس الإدارة مرتبطة براتب ثابت لا بنتيجة عمل الشركة (غنيمي، 2011)، ويرى (Gigler & Hemmer, 2004) أنّ على الإدارة الإفصاح عن المعلومات المُتعلقة بالأرباح، وأنّ يكون هناك إمكانية للمُستثمرين للوصول لتلك المعلومات لمنع الإدارة من ممارسة إدارة الأرباح قدر الإمكان، كما توصل عدد من الباحثين (Holm & Schøler, 2010, Samaha & Dahawy, 2010) إلى أنّ استقلال أعضاء مجلس الإدارة يزيد من شفافيّة الإفصاح.

2. صعوبة تحقيق الميزة التنافُسيّة:

تعتقد معظم الإدارات أن زيادة الشفافيّة في الإفصاح المُحاسبي يؤثر سلباً على القدرة التنافسيّة للشركة ويُضعف من مركزها التنافسي (Kanagaretnam, et. all., 2007)، فتحقيق شفافيّة الإفصاح يُعتبر إفشاء للأسرار الخاصة بالشركة، مما يشجع المُنافسين على استغلال هذه المعلومات، لذا على إدارة الشركة خلق توازن بين تحقيق الشفافيّة وعدم الإضرار بمصالحها (غنيمي، 2011).

3. **التكاليف الإضافيّة الناتجة عن تحقيق شفافيّة الإفصاح نتيجة عرض معلومات أكثر:**

إنّ توسع الشركة في الإفصاح سعياً منها لتحقيق شفافيّة عالية تلبي احتياجات المُستثمرين يُحمّلها تكاليف إضافيّة (Kanagaretnam, et. all., 2007)، فالتكلفة تُعدّ بمثابة قيد على المعلومات التي تقدمها الإدارة، لذا عليها دوماً المفاضلة بين تكلفة إنتاج المعلومات المُحاسبيّة والمنافع المُتحققة منها، فلا ينبغي إنتاج معلومات تزيد تكلفتها عن منفعتها، رغم أنّ تحديد المنافع يُعتبر أكثر صعوبة من قياس التكاليف (إسماعيل، وآخرون، 2010)، وقد توصلت دراسة (Gigler & Hemmer, 2004) أنّ على الإدارة الموازنة بين سريّة المعلومات وفائدتها، بينما يرى (غنيمي، 2011) أنّ تحقيق الشفافيّة يزيد من ثقة المُستثمرين بالشركة، وبالتالي زيادة عوائدها مما يساعدها في تغطية تكاليفها مهما بلغت هذه التكاليف.

وهناك عوامل أخرى مثل حجم الشركة، فالشركات الكبيرة لديها ميل أكبر لتوفير شفافيّة إفصاح أفضل من الشركات الصغيرة، بسبب قدرتها على تحمل تكاليف إضافيّة (Katmun, 2012).

ووفق ما ذُكِّر سابقاً يتبين أنّ المُحدد الأهم هو التكاليف المُتولدة من تحقيق شفافيّة الإفصاح نتيجة عرض معلومات أكثر، وذلك لأنّ تنوع مُستخدمي المعلومات، وكيفية استفادتهم من إفصاحات الشركة، سيجعل من تحديد العلاقة بين التكاليف التي ستتكبدها الشركة والمنافع المتوقعة مُحدد ليس من السهل على الشركة تجاوزه، كما أنّ هذا التنوع سيزيد من صعوبة تحديد الأهمية النسبيّة للمعلومات، وبالتالي تستطيع الإدارة

التلاعب بكمية المعلومات المُفصح عنها من خلال هذين المُحددين، بينما تعارض المصالح بين الإدارة والمُستثمرين فيمكن تجنب ذلك من خلال اختيار أعضاء مجلس إدارة مُستقلين، وعدم ربط تعويضاتهم بنتائج عمل الشركة، وقد جاء في قانون الشركات السوري لعام 2011 في المادة /156/ منه ألّا تتجاوز التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة الـ 5% من الارباح الصافية.

3.2.2. مُستويات شفافيّة الإفصاح:

تقدم شفافيّة الإفصاح بجميع مُستوياتها نظرة شاملة عن الأداء الاقتصادي للشركة ووضعها المالي، وقد تم تقسيمها إلى ستة مُستويات كما يلي (Mensah, et. all., 2006):

1. المُستوى الأول: شفافيّة المُعاملات والأحداث:

تعني شفافيّة المُعاملات والأحداث أن تشتمل القوائم الماليّة على جميع المعُاملات والأحداث التي حدثت في الفترة التي تغطيها القوائم الماليّة وكان لها أثر في أداء الشركة ومركزها المالي، ويعد هذا المُستوى أكثر المُستويات أهمية في هرم مُستويات شفافيّة الإفصاح، حيثُ أنّ عدم الإفصاح عن المُعاملات والأحداث الجوهريّة أو إدراج أيّة مُعاملات أو أحداث مُضللة قد يؤدي إلى فقدان الثقة بباقي المُستويات الأخرى، ويُعتبر كُلٌّ من رأي المُدقق الخارجي بعدالة القوائم الماليّة، وتقرير مجلس الإدارة ومعلومات الحوكمة المقياس الأساسي لهذا المُستوى.

2. **المُستوى الثاني: شفافيّة الطرق المُحاسبيّة:**

تعني شفافيّة الطرق المُحاسبيّة أنّ تحتوي القوائم الماليّة على معلومات كافية عن الأسس والمعايير المُحاسبيّة التي تم استخدامها في تحديد وقياس الأثر الاقتصادي للمُعاملات والأحداث التي حدثت في الفترة التي تغطيها القوائم الماليّة، وقبول المُدقق الخارجي للسياسات المُحاسبيّة المُستخدمة يُعزز من شفافيّة هذا المُستوى.

3. **المُستوى الثالث: شفافيّة التقديرات والأحكام الشخصيّة للإدارة:**

تعني شفافيّة التقديرات والأحكام الشخصيّة للإدارة أن تتضمن ايضاحات القوائم الماليّة إفصاحاً كافياً حول الأحكام التقديريّة التي تتخذها الإدارة في حالات عدم التأكد من الأثر الاقتصادي للأحداث والمُعاملات، والتي تتوافق مع المعايير المُحاسبيّة.

4. **المُستوى الرابع: شفافيّة الجوهر الاقتصادي:**

تعني شفافيّة الجوهر الاقتصادي أنّ جميع اختيارات الشركة وتقديراتها والبيانات الماليّة التي أفصحت عنها تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث بصورة عادلة، كما يوضح هذا المُستوى فيما إذا كانت شفافيّة الإفصاح في المُستويين الثاني والثالث كافية.

5. **المُستوى الخامس: شفافيّة التنبؤ:**

تعني شفافيّة التنبؤ أن تتضمن التقارير الماليّة المنشورة معلومات كافية عن التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، من خلال الإفصاح عن السلسلة الزمنيّة لأرقام البيانات الماليّة ضمن نطاق زمني محدد، بحيث يُمكن لمُستخدميها الاعتماد عليها فى التنبؤ بالأحداث المُستقبليّة للشركة.

6. **المُستوى السادس: شفافيّة الحصول على المعلومات:**

تعني شفافيّة الحصول على المعلومات المساواة في الحصول على المعلومات بين مختلف المُستخدمين لهذه المعلومات دون تمييز وضمن مُستويات الشفافيّة الخمس السابقة، إضافة إلى تقديم المعلومات بطريقة يسهل فهمها من قِبل جميع مُستخدمي القوائم الماليّة، وقد يكون هذا المُستوى أقل أهمية من الناحية النظريّة، لأنّه لا يتعامل مع جوهر القياس أو الإفصاح، أما من الناحية العمليّة، فإنّ عدم وجوده يعني:

- ❒ تكاليف كبيرة يتكبدها المُستخدمون للحصول على المعلومات.

- يزيد من خطر فقدان المعلومات الهامة التي تمّ حجبها عن قصد أو عن غير قصد من قبل الشركة.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ انعدام الشفافيّة في المُستويات العليا يقلل من شفافيّة البيانات في المُستويات الدنيا تلقائياً، ويرى (الباز، 2012) أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح المُحاسبي يرتفع كلما كانت المعلومات المُقدمة للمُستخدمين تُساعدهم في تقييم أداء الشركة، وتُعزز من مقدرتهم على التنبؤ بمستقبلها.

وبناءً على ما تم ذكره يتبين أنّ مُستويات شفافيّة الإفصاح تبدأ من الأحداث والمُعاملات الجوهريّة التي قامت بها الشركة وكان لها أثر اقتصادي، ومن ثم آلية تسجيل هذه الأحداث والمُعاملات، سواء كانت قابلة للقياس أو خاضعة لتقديرات الإدارة، وإنّ قدرة المعلومات الناتجة من الإفصاح عن هذه الأحداث والمُعاملات في مُساعدة مُستخدميها على التنبؤ وإمكانيّة الحصول عليها في الوقت المُناسب، يُحدد مواطن الخلل في مُستويات شفافيّة الإفصاح.

4.2.2. دور المعايير المُحاسبيّة في شفافيّة الإفصاح:

إنّ مصطلح شفافيّة الإفصاح لم يرد ضمن الخصائص النوعيّة الواجب توافرها في المعلومات المُحاسبية التي حددها كلٌّ من مجلس معايير المُحاسبة الماليّة *FASB* ومجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* ولجنة معايير المُحاسبة الدوليّة *IASC* (Barth & Schipper, 2008)، رغم أنّ تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة *IFRSs*، ومعايير المُحاسبة الدوليّة *IASs* يؤدي إلى تحسين جوهري في مُستوى شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة (Ball, et. all., 2015، عبد الحكيم، 2014، حسانين، 2003)، فتقديم المعلومات عن الوضع والأداء المالي للشركة بصدق وموثوقيّة يعني شفافيّة القوائم الماليّة من وجهة نظر المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة (يوسف، 2015)، وقد حدّد *IASB* قواعد خاصة بالإفصاح في كل معيار من المعايير المُحاسبيّة التي أصدرها بما يتلاءم مع المُشكلة المُحاسبيّة التي يعالجها المعيار، كما

أنّه أدرج عدة معايير خاصة بالإفصاح منها (IASB, 2016)، إلّا أنّه بعد الانهيارات التي هزت الاقتصاد العالمي، قام *IASB* بتطوير وتحديث معايير المُحاسبة الدوليّة *IASs* والمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة *IFRSs*، بهدف زيادة شفافيّة الإفصاح، وبالتالي رفع كفاءة الأسواق الماليّة (IFRS.org, Mensah, et. all., 2006, Daske, et. all., 2008)، وعليه قام *IASB* بتعديل بعض المعايير بما يتناسب مع مُتطلبات مُستخدمي المعلومات، وكان التعديل إما تعديلاً لطرق الاعتراف أو لطرق القياس، ففي عام 2007 تم إصدار معيار المُحاسبة الدولي رقم /1/ *IAS 1* المعدّل بعنوان "عرض البيانات الماليّة، وقد أكدت دراسة (يوسف، 2015) أنّ تطبيق معيار المُحاسبة الدولي *IAS 1* يزيد من شفافيّة القوائم الماليّة ومن كفاءة المعلومات المُحاسبيّة، وفي عام 2011 أصدر *IASB* المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة *IFRS 13* بعنوان "قياس القيمة العادلة"، والذي يهدف تحديد قواعد لتطبيق القيمة العادلة في محاولة لمعالجة مشاكل تطبيق التكلفة التاريخيّة (IASB, 2016)، كما أنّ استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المُحاسبي يُعزز من الخصائص النوعيّة للمعلومات المُحاسبيّة، ويؤدي إلى تحسين شفافيّة الإفصاح وزيادة الثقة لدى مُستخدمي التقارير الماليّة (عبد الحكيم، 2014)، وفي عام 2016 قام *IASB* بتطوير المعيار المُحاسبة الدولي *IAS 17* ، ليُصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة *IFRS 16* "عقود الإيجار"، حيث حدد هذا المعيار المبادئ المُتعلقة بالإثبات والقياس والإفصاح عن عقود الإيجار، وجاء فيه أنّ هدف المعيار هو ضمان تقديم المُستأجرين والمُؤجرين معلومات لمُستخدمي القوائم الماليّة تُساعدهم في تقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقديّة للشركة ولاسيما المعلومات المُتعلقة بالتعاملات خارج الميزانية *"Off Balance Sheet Transaction"* (IASB, 2016).

مما سبق يمكن القول إنّ تطبيق *IFRS 16* يساعد مُستخدمي المعلومات في معرفة الوضع المالي للشركة، بشكل يحاكي الواقع بعيداً عن التكلفة التاريخيّة، أما فيما يخص *IFRS 16* فإنّ الاعتراف بالالتزامات التعاقدية أو ما يُعرف بالتعاملات خارج الميزانية ووضع أسس قياسها والإفصاح عنها، يؤدي إلى زيادة

شفافيّة الإفصاح. كما أنّ المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة *IFRSs* ومعايير المُحاسبة الدوليّة *IASs* ألزمت الشركات بحد معين من الإفصاحات، كما ألزمتها بسياسات مُحاسبيّة معينة، رغم أنها تركت لها الخيار في اختيار السياسة المُحاسبيّة التي تتناسب مع نظرة الإدارة إلّا أنّها ألزمتها بالإفصاح عن هذه السياسة، وتطبيق قواعد الاعتراف والقياس والإفصاح الخاصة بها، وفي حال قررت الشركة تغيير سياستها المُحاسبيّة فإنّها مُلَزمَة وفق معيار المُحاسبة الدولي *IAS 8* "السياسات المُحاسبيّة، التغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء" بالتعديل بأثر رجعي والإفصاح عن ذلك وفق قواعد هذا المعيار، وعليه فإنّ تطبيق هذه المعايير تزيد من شفافيّة الإفصاح، والحدّ من عدم تماثل المعلومات، وذلك تحقيقاً لهدفها الرئيسي المُتمثل بحماية مُستخدمي المعلومات من أي تضليل.

5.2.2. واقع شفافيّة الإفصاح في سورية:

يحكُم إفصاح الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة بأحكام قانون هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة *SCFMS*[1] رقم /22/ لعام 2005 والمُعدّل بالمرسوم رقم /47/ لعام 2006، الذي حدّد الفترة الواجب خلالها الإفصاح عن التقرير السنوي، وهي ثلاثة أشهر من بداية السنة الماليّة والمتوافقة مع السنة الميلاديّة، إضافةُ إلى تحديد المعلومات الواجب توافرها في التقرير السنوي، وهي عبارة عما يلي:

1. وصف لأنشطة الشركة وأماكنها الجغرافيّة.
2. وصف لأسماء الشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها ونتائج أعمالها.
3. بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا، ونبذة تعريفيّة عن كل منهم.

1 *SCFMS* هي اختصار لـ *Syrian Commission on Financial Markets and Securities* وتُعد هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة جهة ناظمة أُحدِثت بالقانون رقم /22/ لعام 2005، تمارس الهيئة دورها بالإشراف والرقابة على قطاع الأوراق الماليّة والفعاليات المُتعلقة به، يتضمن عملها الشركات المُساهمة وشركات الخدمات والوساطة الماليّة، ومُفتشي الحسابات.

4. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المُصدّرة من قِبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لُكلٍّ منهم، وإذا كانت هذه الملكية تشكّل ما نسبته 5% فأكثر مُقارنةً مع السنة السابقة.
5. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاعها، وحصتها في الأسواق الرئيسيّة المحليّة والخارجيّة.
6. درجة الاعتماد على موردين أو عملاء مُحددين بما يشكل 10% فأكثر من المُشتريات أو المُبيعات أو الإيرادات.
7. وصف لأي حماية حكوميّة أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من مُنتجاتها.
8. مُلخص لأي قرار صادر عن الحكومة أو المنظمات الدوليّة له أثر مادي على عمل الشركة.
9. الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدوليّة.
10. الهيكل التنظيمي للشركة المُصدّرة وعدد موظفيها وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج تدريبهم وتأهيلهم.
11. وصف للمخاطر التي تواجهها الشركة.
12. الإنجازات التي حققتها الشركة مُدعمّةً بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة خلال السنة الماليّة.
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المُتكررة حدثت خلال السنة الماليّة، ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
14. السلسلة الزمنيّة للأرباح والخسائر المُحققة والمُوزعة، وصافي حقوق المُساهمين، وأسعار الأوراق الماليّة المُصدّرة لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل، وتمثيل ذلك بيانيّاً ما أمكن.
15. تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة الماليّة.
16. التطورات المُستقبليّة العامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات، والخطة المُستقبليّة لسنة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

17. مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المُدقق أو مُستحقة له.
18. بيان بعدد الأوراق الماليّة المُصدّرة من قبِل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة مُقارنةً مع السنة السابقة.
19. المزايا والمُكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية خلال السنة الماليّة، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دُفِعت لِكُلٍّ منهم كنفقات سفر وانتقال داخل سورية وخارجها. وقد جاء في التعميم رقم /27/ لعام 2014 الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق الماليّة في المادة /ت/ أنّ على الشركة إدارج تعويضات مجلس الإدارة ومكافآت مجلس الإدراة في بندين مُنفصلين في جدول أعمال الهيئة العامة ليتم المُصادقة على كُلٍّ منهُما بشكل مُنفصل.
20. بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة.
21. بيان بالعقود والارتباط والمشاريع التي عقدتها الشركة المُصدّرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة وأقاربهم.
22. البيانات الماليّة السنويّة للشركة مُدققة من مُدقق حساباتها مُقارنة مع السنة السابقة، والتي تشمل: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقديّة، وبيان التغيرات في حقوق المُساهمين، والايضاحات حول البيانات الماليّة، وتقرير مُدقق حسابات الشركة حول البيانات الماليّة السنويّة للشركة، والمُتضمن بأنّ اجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المُعتمدة بموجب هذا النظام.
23. الإقرارات من مجلس الإدارة بالأمور الثلاثة التالية:

- إقرار بعدم وجود أي أمور جوهريّة قد تؤثر على استمراريّة الشركة خلال السنة الماليّة التالية.
- إقرار بمسؤوليته عن إعداد البيانات الماليّة وتوفير نظام رقابة فعّال في الشركة.

- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

من خلال عرض مُتطلبات الإفصاح التي فرضها القانون رقم /22/ لعام 2005 نجد أنّهُ حدد بنود تتفق مع الكثير من المقاييس التي يتم اعتمادها في الأسواق الماليّة العالميّة، وتتوافق مع مُتطلبات معايير المُحاسبة الدوليّة التي تم اعِتمادُها من قِبل هيئة الأوراق الماليّة السوريّة.

المبحث الثالث

مقاييس مُستوى شفافيّة الإفصاح

نظراً لأهمية شفافيّة الإفصاح فقد قامت الهيئات والمُنظمات المهنيّة بالعديد من الجهود لإيجاد الآليات والقواعد التي تعمل على تطوير وسائل الإشراف والرقابة على الشركات، وزيادة شفافيّة الإفصاح بما يحقق ضبط الأداء ويعمل على إعادة الثقة للمُستثمرين، وعليه تم اعتماد بعض المُؤشرات أو المقاييس لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح، وأهم هذه المقاييس ما يلي:

1.3.2. مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*[1]:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* في عام 2004 عدة مبادئ لحوكمة الشركات، منها مبدأ الإفصاح والشفافيّة، إلّا أنّها لم تذكر صراحة مصطلح شفافيّة الإفصاح إنّما وضعت مُتطلبات للإفصاح يرى فيها بعض الباحثين (Cheung, et. al., 2010) مقياساً لشفافيّة الإفصاح، وقد جاء في مبدأ "الإفصاح والشفافيّة" أنّ الإفصاح يجب أن يتضمن ثمانية معلومات أساسيّة أو جوهريّة لتصبح في عام 2015 تسعة معلومات بعد فصل إحدى المعلومات إلى معلومتين، وهذه المعلومات هي (OECD, 2015):

1. **النتائج الماليّة والتشغيليّة للشركة:** وذلك من خلال طرح السؤال التالي: هل تقوم الشركة بالإفصاح عن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل؟
2. **أهداف الشركة والمعلومات غير الماليّة:** من خلال السؤالين التاليين:
   - هل تُفصح الشركة عن أهدافها المُستقبليّة؟

[1] *OECD* اختصار لـ *The Organization for Economic Cooperation and Development* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي منظة دوليّة مُهمتها تعزيز السياسات التي تُساعد في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول في جميع أنحاء العالم.

- هل تُفصح الشركة عن أيّة معلومات غير ماليّة مُتعلقة بنشاطها أو بوضعها الاقتصادي، وتؤثر بالقرار الاستثماري؟

3. **ملّاك الأسهم الأساسيين، وحقوق التصويت:** من خلال السؤالين التاليين:
   - هل تُفصح الشركة عن ملّاك الأسهم الأساسيين؟
   - هل تُفصح الشركة عن حقوق التصويت؟
4. **مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين الرئيسيّين:** من خلال السؤالين التاليين:
   - هل تُفصح الشركة عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة؟
   - هل تُفصح الشركة عن مكافآت المدراء التنفيذيين الرئيسيّين؟
5. **القضايا المُتعلقة بالموظفين وأصحاب المصالح:** من خلال السؤال التالي: هل تُفصح الشركة عن القضايا المُتعلقة بالموظفين وأصحاب المصالح؟
6. **معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة:** من خلال السؤال التالي: هل تُفصح الشركة عن أيّة معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة؟
7. **التعامُلات مع الأطراف ذات العلاقة:** من خلال السؤال التالي: هل تفصح الشركة عن تعامُلاتها مع الأطراف ذات العلاقة؟
8. **المخاطر التي تواجه الشركة:** من خلال السؤال التالي: هل تفصح الشركة عن المخاطر التي تواجهها؟
9. **هيكل وسياسات الحوكمة:** من خلال السؤال التالي: هل تفصح الشركة عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة؟

وقد تم تطبيق هذا المقياس على الشركات الصينيّة من خلال دراسة (Cheung, et. all., 2010)، التي توصلت إلى وجود علاقة جوهريّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح والقيمة السوقيّة للشركة.

من خلال المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، والتي تُحدد مُستوى شفافيّة الإفصاح في مقياس *OECD* يتبين أنّه يعتمد على المعلومات المُتعلقة بالحوكمة، وأنّ شفافيّة الإفصاح مُرتبطة بأداء الإدارة، والآلية المُتبعة من قِبلها في الإفصاح عن المعلومات غير الماليّة، وهو ما سماه (Bushman, et. all., 2004) بشفافيّة الإدارة، بينما لم يعتمد على المعلومات الماليّة في تقييم شفافيّة الإفصاح إلّا في بندين فقط، مفترضاً بأنّ المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة *IFRSs* ومعايير المُحاسبة الدوليّة *IASs* تكفي لإنتاج هذه الشفافيّة فيما يخص المعلومات الماليّة، مع العلم أنّ معايير المُحاسبة الدوليّة *IASs* تفرض على الشركات الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

2.3.2. مقياس *BPS*[1] *(Bushman, Piotroski & Smith)*:

قام كُلٌّ من *(Bushman, Piotroski & Smith)* بوضع مقياس لشفافيّة الإفصاح رُمِز بـ *BPS*، حيث تم تقسيم المعلومات التي تحدد مُستوى شفافيّة الإفصاح إلى ثلاث بنود أساسيّة، هي على النحو التالي (Bushman, et. all., 2004):

1. **التقارير الماليّة:** تقيس من خلالها المُؤشرات التالية:

- **كثافة الإفصاح المالي**، من خلال التقارير الماليّة وما تتضمن من إفصاح عن المعلومات الماليّة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ومعلومات عن عمل الشركة.
- **كثافة الإفصاح عن الحوكمة**، من خلال المعلومات غير الماليّة، والمُتعلقة بكبار المُساهمين، مجلس الإدارة، مكافأة مجلس الإدارة.

[1] *PBS* هو اختصار لأسماء الباحثين الثلاثة *Bushman, Piotroski & Smith*

- ❐ **المبادىء المُحاسبيّة المُستخدمة لقياس الإفصاحات الماليّة.**
- ❐ **توقيت الإفصاح المالي**، من خلال تاريخ الإفصاح عن كافة المعلومات الماليّة وغير الماليّة.
- ❐ **جودة التدقيق في الإفصاحات الماليّة**، من خلال الإفصاح عن معلومات مُتعقلة بمدقق الحسابات وتقريره، حيثُ يُعتبر التدقيق مقياساً لمصداقية الإفصاحات المُحاسبيّة الماليّة، خاصة إذا ما كان المُدقق من شركات التدقيق الأربعة الكبرى *Big4*.

2. **نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام والإنترنت**، من خلال إفصاح الشركة عن المعلومات المُتعلقة بنفقات البحث والتطوير، والنفقات الرأسماليّة، ومنتجات الشركة، والبيانات القطاعيّة (قطاع الأعمال، والحصة السوقيّة)، حيثُ تُعتبر هذه المعلومات مُفيدة للمُستثمرين الخارجيين لتقييم الأوراق الماليّة للشركات ومُراقبة القرارات الإداريّة، وهذا ما سُمي بشفافيّة الإدارة.
3. **الحصول على المعلومات من قِبل المُحللين الماليين والمُستثمرين**، ويتم قياسها من خلال كمية الحصول على المعلومات الخاصة من قبل المُحللين الماليين مع متوسط عدد المُحللين. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ العديد من الدراسات توصلت إلى العلاقة بين المُحلل المالي وشفافيّة الإفصاح، حيثُ يرى (عبد الرحيم، 2017) أنّ المُحلل المالي يساعد في تحسين كفاءة المعلومات المُتاحة في السوق المالي، فمن خلال تحليله وتقييمه للمعلومات الواردة في التقارير الماليّة يقدم أساساً يستطيع المُستثمرون الاعتماد عليه في اتخاذ قرارتهم الاستثماريّة، ويرى (فلوح وآخرون، 2009) أنّ المُستفيد الأول من التحليل المالي هم المُستثمرون، وقد توصلت دراسة (Bhat, et. all., 2006) إلى أنّ شفافيّة الإفصاح تُساعد المُستثمرين والمُحللين الماليين في تقييم أداء الشركات، ويرى (Mensah, et. all., 2006) أنّ المُستوى الثاني والثالث لشفافيّة الإفصاح يساعد المُحلل المالي على إصدار أحكامه حول شفافيّة الإفصاح، في حين يوفر المُستوى الخامس للمحلل نظرة على أداء الشركة عبر الوقت، ويوفر أساسًا للتنبؤ بالتدفقات النقديّة المُستقبليّة المحتملة للشركة.

وقد طبقت دراسة (Bushman, et. all., 2004) مقياس *PBS* على بيانات الشركات في /46/ دولة منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة والدول الاسكندنافيّة، لتحديد مُستوى شفافيّة الإفصاح في هذه الدول، كما استخدمت دراسة (Bhat, et. all., 2006) هذا المقياس لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح لتحديد أثره في دقة تنبؤات المحللين الماليين.

وفقاً لبنود المقياس التي تم عرضها يمكن القول أنّ مقياس *PBS* لا يقيس شفافيّة الإفصاح فقط من خلال كمية المعلومات المفصح عنها، أو من خلال تحديد معلومات معينة يجب الإفصاح عنها، بل يأخذ بعين الاعتبار كُلٌّ من عدد المحللين الماليين المُستخدمين لهذه المعلومات، والمُستثمرين المستفيدين من هذه المعلومات، سواء المُباشرين الذين يعتمدون مباشرة على المعلومات الواردة في التقارير الماليّة، أو غير المُباشرين الذين يعتمدون على تحليلات المُحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم الاستثماريّة.

3.3.2. مقياس (*Standard and Poor's*) *S&P's*[1]:

قدمت مؤسسة *S&P's* مقياساً لقياس شفافيّة الإفصاح يُدعى *T&D Score* وهو اختصار لـ *"Transparency and Disclosure Score"*، يتكون المقياس من ثلاث مجموعات رئيسيّة، تحتوي على /98/ معلومة مطلوب الإفصاح عنها في التقرير السنوي، وهذه المجموعات على الشكل التالي :(S&P, 2002)

[1] هي شركة خدمات ماليّة، تأسست عام 1941م في الولايات المُتحدة الأمريكيّة، وهي أحد فروع شركة *McGraw Hill* التي تنشر البحوث والتحليلات الماليّة على الأسهم والسندات، ومؤشراتها مُعتمدة من قبل الأسواق الماليّة العاملة، وتُعتبر واحدة من وكالات التصنيف الإئتماني الثلاث الكُبرى في العالم، وهي *Standard & Poor's, Moody, Fitch*

1. **المجموعة الأولى: هيكل الملكية وحقوق المُستثمرين:** تضم /28/ معلومة مُقسمة إلى ثلاث مجموعات فرعيّة هي: شفافيّة المُلكية وتركز الملكية وإجراءات التصويت واجتماعات الهيئة العامة للمُساهمين.
2. **المجموعة الثانية: الشفافيّة الماليّة والإفصاح عن المعلومات:** تضم /35/ معلومة مُقسمة إلى خمس مجموعات فرعيّة هي: الإفصاح عن السياسات المُحاسبيّة، تفاصيل السياسات المُحاسبيّة، تركيز العمل، هيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، ومعلومات مدقق الحسابات.
3. **المجموعة الثالثة: هيكليّة مجلس الإدارة ونشاطاته:** تضم /35/ معلومة مُقسمة إلى أربع مجموعات فرعيّة هي: هيكليّة مجلس الإدارة، دور مجلس الإدارة، تدريب المدراء وتعويضات مجلس الإدارة، تقييم وتعويضات الإدارة التنفيذيّة. وسيتم عرض المقياس بالتفصيل في الفصل الرابع.

يمتاز هذا المقياس بأنّه موضوعي، عملي، مرن، ويمكن تطبيقه والتحقق منه (Patel and Dallas, 2002)، وترى (المليح، 2017) أنّ هذه المجموعات الثلاث تتوافق مع طريقة تقييم حوكمة الشركات، فهي تقوم بقياس الإفصاح من خلال العديد من العوامل التي تؤثر على ممارسات حوكمة، وقد كانت دراسة (Patel and Dallas, 2002) أول من طبّق هذا المقياس عام 2002، لمعرفة مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في السوق المالي في كُلٍّ من الولايات المُتحدة الأمريكيّة، بريطانيا، إستراليا، اليابان، ودول جنوب شرق آسيا، وبعض الدول في أمريكا اللاتينيّة، لتخلُص الدراسة إلى أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعة الأولى "المعلومات الماليّة" هو دوماً أعلى من مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعتين الثانية والثالثة، وبعد ذلك اعتمدت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بالإفصاح والشفافيّة (Patel et. all., 2002, Dargenidou, 2011، عبد الرحمن، 2013، فنون، 2010، خليل، 2008) لقياس مُستوى

شفافيّة الإفصاح، وقد قامت بعض الدراسات بتعديل المقياس بما يتناسب والمُتطلبات القانونيّة، ومُتطلبات الإفصاح المفروضة في السوق المدروس (عبد الحكيم وملو العين، 2013، السهلي، 2011).

مما سبق يُستنتج أنّ مقياس *Standard and Poor's* قد ركزّ في قياسه لمُستوى شفافيّة الإفصاح على التقارير الماليّة السنويّة، التي تُعتبر وسيلة الاتصال الرئيسيّة بين الشركة ومُستخدمي المعلومات، وكان تقييمه يعتمد على المعلومات الماليّة وغير الماليّة والسياسات المُحاسبيّة، والقضايا المُتعلقة بالحوكمة، فهو بذلك استطاع أنّ يغطي إلى حدٍّ ما جميع الجوانب المُتعلقة بمُستويات شفافيّة الإفصاح، وسيتم اعتماد مقياس *Standard and Poor's* في الدراسة التطبيقيّة، لإمكانيّة تطبيقه في السوق المالي الناشئ، فقد تم تطبيقُه في كُلٍّ من السوق السعودي (عبد الرحمن، 2013)، السوق المصري (خليل، 2008)، والسوق التركي (Aksu & Kosedag, 2006)، كما تم تطبيقُه في سوق دمشق للأوراق الماليّة في عام 2010 على قطاع المصارف فقط، وتحديداً على /6/ مصارف هي (البنك العربي – سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك بيبلوس – سورية، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك عودة – سورية) (الحسين، 2010)، إضافةً إلى أنّ هذا المقياس يتوافق مع مُتطلبات الإفصاح الواردة في قانون هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة رقم /22/ لعام 2005.

- وفي ختام هذا المبحث يمكن القول أنّ جميع المقاييس التي استُخدِمت في قياس شفافيّة الإفصاح لا تسعى إلى تقييم نوعيّة المعلومات المُفصح عنها، ومعرفة مدى صحتها ومصداقيتها، بل تُركز على وجود تلك المعلومات في التقارير الماليّة من عدم وجودها، دون الأخذ بالاعتبار مدى تمثيل المعلومات بشكل صادق للوضع المالي والاقتصادي للشركات.

الفصل الثالث

جودة التقارير الماليّة وعلاقتها بشفافيّة الإفصاح

الفصل الثالث

جودة التقارير الماليّة وعلاقتها بشفافيّة الإفصاح

تُعتبر التقارير الماليّة صلة الوصل بين الشركات ومُستخدمي المعلومات، من مُستثمرين حاليين ومُحتملين ومُقرضين وغيرهم، وقد أدت الأزمات الماليّة العالميّة الأخيرة وما تلاها من إصدار قانون *Sarbanes-Oxley* إلى زيادة الاهتمام بجودة التقارير الماليّة، حيث بدأ الباحثون في الفكر والأدب المُحاسبي البحث والعمل على وضع معايير تستطيع الشركات الاعتماد عليها لتُصدر تقارير ماليّة ذات جودة عالية، وحاولت الأبحاث والدراسات الاعتماد على أكثر من مؤشر أو مقياس لقياس هذه الجودة؛ التي لا تنحصر في جانب واحد بل تشمل جوانب متعددة.

يتناول هذا الفصل جودة التقارير الماليّة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة التقارير الماليّة وأهدافُها.

المبحث الثاني: طبيعة جودة التقارير الماليّة ومُحدداتُها.

المبحث الثالث: مقاييس جودة التقارير الماليّة.

المبحث الرابع: علاقة شفافيّة الإفصاح بجودة التقارير الماليّة.

المبحث الأول

طبيعة التقارير الماليّة وأهدافُها

دفعت الأزمات الماليّة الأخيرة مُستخدمي المعلومات المُحاسبيّة إلى مُطالبة الشركات بالاهتمام أكثر بتقاريرها الماليّة، باعتبارها المصدر الأساسي المُعتمد في اتخاذ قراراتهم الاستثماريّة، وبدأ مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* ومجلس معايير المُحاسبة الماليّة *FASB* بتطوير المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، حيث حدّد إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير الماليّة، الخصائص النوعيّة للمعلومات المُحاسبيّة التي تقدمها الشركات لمُستخدمي هذه المعلومات، كما وضع معيار المُحاسبة الدولي رقم /1/ أدوات لعرض البيانات الماليّة، إضافة إلى أنّ كل معيار وضع آلية عرض للبيانات وفق المعالجة التي يُحددها.

1.1.3. مفهوم التقارير الماليّة ومُكوناتها:

يوجد اتفاق على مفهوم التقارير الماليّة من قِبل الباحثين والمهنين، فهي المنتج النهائي لعملية المُحاسبة في الشركة، وقد عَرَّفها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدوليّة *IAASB* بأنّها: "وثيقة تُصدرها الشركة، تتضمن بياناتها الماليّة وتقرير المُراجع حولها" (IAASB, 2017)، وعُرِّفت بأنّها "مُعاملة بين طرفين يقوم فيها مصدرو التقارير الماليّة بتزويد مُستخدميها المُحتملين بالمعلومات؛ مع توقع أن تُساعدهم هذه المعلومات في اتخاذ قرارتهم الاستثماريّة" (Tasios & Bekiaris, 2012, p.58)، ويرى (لطفي، 2006، ص450) بأنّ "التقارير الماليّة مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم الماليّة، ولكن كل وسائل توصيل المعلومات"، وقد تكون التقارير الماليّة تقارير ماليّة مرحليّة (ربعية ونصف سنويّة) وتقارير ماليّة سنويّة (IASB, 2016)، وتُعد التقارير الماليّة السنويّة المصدر الرئيسي للمعلومات المُحاسبيّة لكافة مُستخدمي المعلومات (Rouf & Harun, 2011)، فهي تخضع لعمليات تدقيق مُستقلة وقواعد أكثر

صرامة، والمدراء يتمتعون بحرية الاعتراف بالنفقات في التقارير المرحليّة أكثر منها في التقارير السنويّة (Brown & Pinello, 2007).

مما سبق يمكن تعريف التقارير الماليّة بأنّها بيانات تقدمُها إدارة الشركة، وفق نموذج معين لكافة أصحاب المصالح المُختلفة فيها من مُستثمرين ومُقرضين وسلطات حكوميّة وغيرهم، لبيان مركزها وأدائها المالي.

تتكون التقارير الماليّة من:

1. **القوائم الماليّة:** هي الوسائل الأساسيّة لتوصيل المعلومات المُحاسبيّة (علي، 2007)، وتلعب دوراً هاماً وأساسيّاً في توفير المعلومات لمُستخدميها (Dyckman, et. all., 2001)، وقد عرّفها معيار المُحاسبة الدولي رقم /1/ بأنّها "تلك القوائم التي يُقصد منها تلبية احتياجات المُستخدمين الذين ليس بإمكانهم مُطالبة الشركة بإعداد تقارير تكون مُصممة لتوفير احتياجاتهم المُحددة من المعلومات" (IASB, 2016).

تتكون القوائم الماليّة من (IASB, 2016):

- **قائمة المركز المالي:** تعرض هذه القائمة مصادر أموال الشركة "الالتزامات وحقوق الملكية" واستخدامات هذه الأموال "الأصول" في تاريخ محدد، وتُساعد هذه القائمة مُستخدميها في تقييم المركز المالي للشركة وتحديد قيمتها، كما تُساعدهم في معرفة قدرتها على سداد التزاماتها (Kieso, et. al., 2014، القاضي، وحمدان، 2013).
- **قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر:** تعرض هذه القائمة صافي نتيجة نشاط الشركة خلال الفترة الماليّة التي تغطيها مع عرض الإيرادات المُحققة والمصاريف التي نتجت عنها، وتُساعد هذه القائمة مُستخدميها في تقييم أداء الشركة (الدهراوي، 2007).

- **قائمة التغيُر في حقوق الملكية:** تعرض هذه القائمة التغير في صافي الأصول في نهاية الفترة الماليّة.
- **قائمة التدفقات النقديّة:** تعرض هذه القائمة التدفقات النقديّة الداخلة والخارجة لأنشطة الشركة التشغيليّة والاستثماريّة والتمويليّة خلال الفترة الماليّة، وتوضح هذه القائمة التغير الحاصل في نقدية الشركة خلال الفترة الماليّة، فهي تُظهر من أين أتى النقد وأين صُرِف، وتُساعد هذه القائمة مُستخدميها في تقييم قدرة الشركة على توليد النقد وما في حكمه (مطر، 2006).
- **المُلاحظات أو الإيضاحات:** تُعتبر المُلاحظات والإيضاحات مُكمِّلَة للقوائم الماليّة، من خلال عرضها للمعلومات غير الكميّة، وتتضمن معلومات إضافيّة عن تلك المعروضة في القوائم الماليّة، ومعلومات حول البنود التي لا تُحقِق معايير الاعتراف في القوائم الماليّة (إسماعيل وآخرون، 2010)، إضافةً إلى مُلخص عن السياسات المُحاسبيّة المُتبعة (مطر والسويطي، 2008). ولا بد من الانتباه إلى أنّ هدف المُلاحظات تقديم معلومات لا يمكن عرضها بالقوائم الماليّة (الدهراوي، 2007).
- **الجداول المُرفقة أو المُلحقة:** تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم الماليّة، والهدف منها زيادة القدرة على فهم القوائم الماليّة، وتُستخدم لإظهار تفاصيل حول بنود مُعينة من بنود قائمة المركز المالي (لطفي، 2006).

2. **تقرير مجلس الإدارة:** يتضمن تقرير مجلس الإدارة توضيح لبعض التغيرات التي حدثت خلال السنة الماليّة من تغيرات في المراكز الإداريّة العليا، والسياسات الرئيسيّة،....الخ، وأثر ذلك على الشركة، وعرض للأحداث غير الماليّة التي كان لها أثر مُهم نسبياً على قيم أصول أو التزامات الشركة، إضافة إلى توقعات الإدارة المُستقبليّة (مطر والسويطي، 2008).

3. **تقرير مُدقق الحسابات:** لا يُستخدم تقرير مُدقق الحسابات للإفصاح عن معلومات جوهريّة تتعلق بالشركة، إلّا أنّه يُعزز من مصداقية القوائم الماليّة (Kieso, et. al., 2014)، فالمعلومات المُدققة هي معلومات أكثر ثقةً واستخداماً من قِبل مُستخدميها (Schroeder, et. al., 2004)، والتقرير غير المُتحفظ "التقرير النظيف" للمُدقق يقتضي أنّ مستوى إفصاح الشركة مُناسب، وأنَّ القوائم الماليّة قد أُعِدت وفق معايير المُحاسبة الدوليّة أو المحليّة المعمول بها الأمر الذي يُعزز من ثقة مُستخدميها (القوائم الماليّة) بالمعلومات المنشورة (Edmonds, et. al., 2013).

2.1.3. الخصائص النوعيّة للمعلومات المُحاسبيّة:

يهدُف الإفصاح المُحاسبي إلى تلبية احتياجات كافة المُستخدمين رغم اختلافها وتنوعها (Weygandt, et. all., 2015)، ولتكون المعلومات المُفصح عنها مُفيدة وتلبي هذه الاحتياجات، حدد مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* في إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير الماليّة خصائص نوعيّة يجب توافُرها في المعلومات المُحاسبيّة، والتي عرّفها (Tasios & Bekiaris, 2012, p.57) بأنّها "السمات التي تجعل المعلومات الماليّة مُفيدة".

وقد قسّم *IASB* هذه الخصائص إلى مجموعتين هما (IASB, 2016):

- **الخصائص الأساسيّة:** تتمثل بخاصيتي المُلاءمة والتمثيل الصادق.
- **الخصائص المعززة:** وهي عبارة عن القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق وقابلية الفهم إضافةً إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب (IASB, 2016)، وتُساعد هذه الخصائص على زيادة فائدة المعلومات المُحاسبيّة، بشرط أن تتمتع بالمُلاءمة وأن تُمثل بصدق ما تقصد تمثيله (صالح، 2015).

1. مُلاءمة المعلومات المُحاسبيّة:

إنَّ المُلاءمة هي إحدى الخصائص الأساسيّة للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وجاء في إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير الماليّة "تكون المعلومات الماليّة مُلائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المُستخدمون" (IASB, 2016)، فالمعلومات المُلائمة هي معلومات تتوافق مع احتياجات مُستخدميها وتؤثر في قرارتهم (خليل، 2001)، ولاختلاف احتياجات المُستخدمين للمعلومات فإنَّ ما يُعتبر مُلائماً لأحدهم قد لا يكون مُلائماً للآخر (مطر والسويطي، 2008)، وتتوقف درجة مُلاءمة معلومات على طبيعة ونوعيّة القرار المُطلوب اتخاذه (خليل، 2001)، وقد ربط مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة IASB خاصية المُلائمة بخاصية مُعززة وهي تقديم المعلومات في الوقت المناسب، والتي تعني توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير في قرارتهم (IASB, 2016)، فعدم توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار يجعل هذه المعلومات غير مُلائمة (خليل، 2001)، وتُعتبر هذه الخاصية صعبة التحقق؛ فغالباً يتم الإفصاح في وقت محدد من السنة الماليّة، مما يؤدي إلى تقليل فائدة المعلومات، ويرى (زحلوط، 2014) أنّ الإفصاح الإلكتروني قد يكون أحد الحلول لمعالجة هذه المشكلة.

2. التمثيل الصادق:

هو أن تصف التقارير الماليّة الواقع الاقتصادي للشركة بصورة كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء، ويقصد بأن يكون الوصف محايداً أنّه خالٍ من التحيز في اختيار المعلومات أو عرضها، وليتأكد المُستخدمين بأنّ المعلومات تمثل بصدق الواقع الاقتصادي، وضع مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* خاصية معززة وهي قابلية التحقق، والتي تعني أنّه بإمكان مراقبين مختلفين، مستقلين وعلى قدر من المعرفة، التوصل إلى إجماع على أن وصفاً معيناً هو تمثيل صادق، ويمكن أن يكون التحقق مباشراً

(مثل جرد النقدية لتأكد من رصيد النقدية الوارد في قائمة المركز المالي)، أو غير مباشر (مثل إعادة الحساب رياضيّاً) (IASB, 2016).

3. القابلية للمقارنة:

تُساعد هذه الخاصية مُستخدمي المعلومات من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين بنود القوائم الماليّة (IASB, 2016)، كما أنّها تُمكّنهم من تقييم نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، مع إمكانية التنبؤ بالدخل والتدفقات النقديّة المستقبليّة (مطر والسويطي، 2008)، إلّا أنّ هذه الخاصية قد تكون أحياناً عائقاً أمام إدارة الشركة؛ وذلك عندما تحافظ الشركة على سياسة مُحاسبيّة معينة في حين يكون تعديلها أكثر مُلائمة وموثوقية (العفيف، 2010)، وقد سمحت المعايير للشركات بتعديل سياساتها المُحاسبيّة بشرط الإفصاح عن ذلك وفق متطلبات معيار المُحاسبة الدولي رقم /8/ "السياسات المُحاسبيّة والتغييرات في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء" (IASB, 2016).

مما سبق يتبين أنّ الخصائص النوعيّة التي حددها مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* تُعزّز من قدرة القوائم الماليّة على تقديم كافة المعلومات التي تلبي احتياجات مُستخدميها، إلّا أنّ المُلاءمة تُعد حجر الأساس لهذه المعلومات، فالمعلومات التي تفقد مُلائمتها لا تقدم وصفاً حقيقيّاً لوضع الشركة، إلّا أنّ هذه المُلاءمة ليست شرطاً كافياً للإفصاح، إنّما ترتبط بمدى فائدة المعلومات لمُستخدميها.

3.1.3. أهداف التقارير الماليّة:

تُعدّ التقارير الماليّة أحد أهم مصادر توفير المعلومات، بل المصدر الرئيسي للمعلومات عن الشركة، والتي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثماريّة (محمد، 2016)، وتتأثر أهداف التقارير الماليّة بالخصائص النوعيّة للمعلومات التي توفرها هذه التقارير (جربوع، 2014)، وأهم أهداف التقارير الماليّة ما يلي:

1. توفير معلومات ماليّة عن الشركة مُفيدة لمُستخدمي التقارير الماليّة، من مُستثمرين ومُقرضين ودائنين آخرين، حاليين ومُحتملين لاتخاذ قرارتهم الاستثماريّة (مصطفى، 2009، عبد الحليم، 2015)، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ معلومات التقارير الماليّة هي أداة لا يمكن أن تكون جيدة ما لم يكن لدى مُستخدميها القدرة على الاستفادة منها (جربوع، 2014).
2. توفير معلومات تُساعد مُستخدمي التقارير الماليّة في تقدير التوقعات عن صافي التدفقات النقديّة المُستقبلية الداخلة للشركة، لمُساعدتهم في اتخاذ قرارتهم بشأن إقراض الشركة، أو الاستثمار فيها (IASB, 2016).
3. توفير معلومات تُفيد المُستخدم في التعرّف على مصادر الحصول على النقدية وغيرها من موارد الشركة وكذلك أوجه استخدام هذه الموارد (جربوع، 2014).
4. توفير معلومات مُتعلقة بالتقديرات المُستقبليّة عن الأرباح والتدفقات النقديّة المُحتملة، فالمعلومات لا تكون مُفيدة إنّ كانت تاريخيّة فقط (العفيف، 2010).
5. توفير معلومات مُلائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها، بحيث تُساعد مُستخدمي التقارير الماليّة من استخدام مواردهم الاقتصاديّة المحدودة في البديل الأفضل من بين البدائل الاستثماريّة المُتاحة لهم (أبو بكر، 2011).
6. توفير إيضاحات وملاحظات ترى الإدارة بأنّها تُساعد مُستخدمي التقارير في اتخاذ قراراتهم، وفي تفهم طبيعة المعلومات الماليّة وغير الماليّة التي تتضمنها هذا التقرير (جربوع، 2014).

مما سبق نجد أنّه رغم تعدد أهداف التقارير الماليّة، يبقى الهدف الرئيسي للتقارير الماليّة هو توفير معلومات مُلائمة للمُستثمرين الحاليين والمُحتملين لاتخاذ قراراتهم الاستثماريّة.

المبحث الثاني

طبيعة جودة التقارير الماليّة ومُحدداتُها

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم جودة التقارير الماليّة، خاصة بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات في الفكر المُحاسبي، منها جودة التقارير الماليّة، وقد عرض المبحث السابق كيف أنّ مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* ومجلس معايير المُحاسبة الماليّة *FASB* قد حددا العديد من الخصائص الواجب توافرها في معلومات التقارير الماليّة، كل ذلك بهدف تقديم تقارير ماليّة ذات جودة يستطيع مُستخدميها من الاستفادة منها في اتخاذ قرارهم الاستثماري.

1.2.3. مفهوم جودة التقارير الماليّة:

تُعتبر الجودة في التقارير الماليّة مصدر ثقة رئيسي ليس فقط للمُستخدمين النهائيين، ولكن للمجتمع ككل، لأنّها تؤثر على قرارات اقتصاديّة قد يكون لها أثر كبير في المجتمع (Tasios & Bekiaris, 2012, p.58)، وتُعرف جودة التقارير الماليّة بأنّها "مدى توفير البيانات الماليّة لمعلومات صحيحة وعادلة عن الأداء والمركز المالي للشركة" (Tang, et. all., 2008, p.3). ويرى (Tang, et. all., 2008) أنّ هذا التعريف يعكس أهداف التقارير الماليّة المبينة في العديد من بيانات الهيئات المهنيّة التي تضع المعايير المُحاسبيّة مثل *FASB*، *IASB, UKASB, AASB* واتفق كُلٌّ من (Verdi, 2006, p.2) و(Biddle, et all., 2009, p.114) أنّ "جودة التقارير الماليّة تعني أن تُقدم التقارير الماليّة معلومات دقيقة إلى المُستثمرين عن عمليات الشركة، وخاصة التدفقات النقديّة المتوقعة"، كما تُعرّف بإنّها "مصداقية المعلومات التي تقدمها عملية إعداد التقارير الماليّة" (Choi & Pae, 2011, p.425)، وعُرِّفت بأنّها: "تقديم التقارير الماليّة للمعلومات التي تمثل الوضع الاقتصادي للشركة" (Koo, et. all., 2017,

p.754)، في حين عرّفها كُلٌّ من (رزق، 2011، ص69) و(محمد، 2016، ص31) بأنّها "تحقيق التقارير الماليّة الهدف من إعدادها والذي يلبي احتياجات مُستخدمي التقارير الماليّة"، بينما يرى البعض أنّ جودة التقارير الماليّة تتحقق "عندما تلبي احتياجات مُستخدميها من حيث توفيرها لمعلومات دقيقة وواضحة وعادلة عن أنشطة الشركة ومركزها المالي" (صالح، 2015، ص390)، ويُعرّف (Jonas & Blanchet, 2000, p.357) جودة التقارير الماليّة بأنّها "المعلومات الماليّة الكاملة والشفافة التي لا تهدف إلى تضليل المُستخدمين"، ويرى أنّ مفهوم جودة التقارير الماليّة يختلف حسب الهدف من المعلومات المُحاسبيّة، فعندما تتعلق التقارير الماليّة باحتياجات مُستخدمي المعلومات؛ تتحدد جودتها بفائدة المعلومات الماليّة المُقدَّمَة لمُستخدميها من مُستثمرين ومُساهمين وغيرهم، أي يتم تحديد الجودة من خلال تقييم المعلومات، وعندما تتعلق التقارير الماليّة بحماية المُساهمين والمُستثمرين فإنّ جودتها تعني تزويد المُساهمين بالإفصاح الكامل والعادل، أي ينظر للجودة من خلال فعالية الحوكمة وقضايا الإشراف في الشركة (Jonas & Blanchet, 2000, pp.353-355)، وهذا ما أكدّته دراسة (Tasios & Bekiaris, 2012, p.59)، والتي أيضاً تتفق مع دراسة (Beest, et. all., 2009, p.4) بأنّ جودة التقارير الماليّة "مفهوم واسع يشمل المعلومات الماليّة وغير الماليّة والإفصاحات المُدرجة في التقارير الماليّة المفيدة لصنع القرار"، ويرى (يوسف وإبراهيم، 2016) أنّ جودة التقارير الماليّة "تتحقق من خلال توافر الخصائص النوعيّة للمعلومات الماليّة كالمُلاءمة والتمثيل الصادق".

من التعاريف السابقة يمكن القول أنّ جودة التقارير الماليّة هي أنّ تكون معلومات التقارير الماليّة مُلائمة، ومُقدَمَة في الوقت المناسب، وتعرض الوضع الاقتصادي والأداء المالي للشركة بعدالة وصدق، بهدف مساعدة مُستخدمي المعلومات في اتخاذ قرارتهم الاستثماريّة دون أي تضليل أو تحريف.

2.2.3. أهمية جودة التقارير الماليّة:

يُعتبر تقديم الشركة لمعلومات كافية ومُلائمة للمُستثمرين إحدى حقوقهم الرئيسيّة فيها، حيث تعتمد قرارتهم الاستثماريّة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها (Uyar, et. all., 2013)، وتكمُن أهمية جودة التقارير الماليّة فيما يلي:

1. تعمل جودة التقارير الماليّة على الحدّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهذا ما أكدّته دراسة كُلٌّ من (Verdi, 2006, Biddle, et all., 2009، أبو بكر، 2011، يوسف وإبراهيم، 2016)، وقد توصلت دراسة (Brown & Hillegeist, 2007) إلى أنّ العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة التقارير الماليّة وأنشطة المُستثمرين هي علاقة سلبيّة، الأمر الذي أكدته دراسة (Gomariz & Ballesta, 2014) بأنّ جودة التقارير الماليّة تحدّ من عدم تماثل المعلومات.
2. تُساعد جودة المعلومات المُحاسبيّة المعروضة في التقارير الماليّة المُستثمرين بتحديد وتقييم الفرص الاستثماريّة (خليفة، 2012، يوسف وإبراهيم، 2016)، ويرى العديد من الباحثين أنّ الإفصاح عن معلومات مُحاسبيّة عالية الجودة وفي الوقت المناسب، يُساهم في التقليل من المخاطر الاستثماريّة الناتجة عن الاعتماد على التقارير الماليّة (Gomariz & Ballesta, 2014, Biddle, et. all., 2009، الصايغ وعبد المجيد، 2015، العفيف، 2010)، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أنّ جودة التقارير الماليّة تزيد من كفاءة الاستثمار.
3. تُساعد جودة التقارير الماليّة المُستثمر على الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق الماليّة الخاصة به (أبو بكر، 2011).
4. تُساهم جودة التقارير الماليّة في الحدّ من ممارسات إدارة الأرباح، فهي تُمثل أداة مُلائمة لاكتشاف إدارة الأرباح (محمد، 2016).

5. تعمل جودة التقارير الماليّة على جذب المزيد من الأموال إلى أسواق رأس المال، من خلال علاقتها العكسيّة مع عدم تماثل المعلومات، وهذا ما توصلت إليه دراسة (Bushman & Smith, 2003).

6. إنّ زيادة جودة التقارير الماليّة تُؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وهذا ما أكدتَهُ دراسة كُلٍّ من (Cohen, 2003)، (رزق، 2011، أصميدة، 2013).

من خلال النقاط التي تم عرضها يمكن القول أنّ جودة التقارير الماليّة تُعتبر من الأمور الهامة لكل طرف من الأطراف المُستفيدة من التقارير الماليّة، لأنّها تُساعدهم في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تُساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثماريّة، مما يعني زيادة كفاءة الاستثمار وتخفيض تكلفة رأس المال.

3.2.3. مُحددات جودة التقارير الماليّة:

تعتمد جودة التقارير الماليّة على جودة كل جزء من عملية إعداد التقارير الماليّة (Jonas & Blanchet, 2000)، ومن خلال استقراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بجودة التقارير الماليّة، وعلى سبيل المثال لا الحصر دراسة كُلّ من (Tasios & Bekiaris, 2012, Barth, et. all., 2008, Ashbaugh & Pincus, 2001، محمد، 2016، صالح، 2015)، يمكن وضع مجموعة من المُحددات التي تؤثر في جودة التقارير الماليّة، وفق ما يلي:

1. الأهميّة النسبيّة للمُعلومات المُحاسبيّة:

جاء في مبادئ الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD*: "يجب على الشركة ألّا تُفصح عن معلومات قد تُعرّض وضعها التنافسي للخطر، إلّا إذا كان ذلك ضرورياً لتجنُب تضليل مُستخدم هذه المعلومات، ومن أجل تحديد المعلومات التي ينبغي الكشف عنها كحد أدنى، يجب تطبيق

مفهوم الأهمية النسبيّة، وتكون المعلومات ذات أهمية إذا أثّر إغفالها أو خطأها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مُستخدميها" (OECD, 2004)، ويوافق ذلك ما جاء في إطار المفاهيم لإعداد التقارير الماليّة الذي عرّف الأهمية النسبيّة بالقول: "تكون المعلومات الماليّة مهمة إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات التي يتخذها المُستخدمون على أساس هذه المعلومات" (IASB, 2016)، ويبقى موضوع الأهمية هو أمر نسبي يختلف من شركة لأخرى ومن مُستخدم للمعلومات لآخر، إلّا أنّ هناك إجماع على أنّ المعلومات ذات الأهمية النسبيّة هي تلك التي يُعتبرها المُستثمر العادي مهمة في اتخاذ قراره الاستثماري (جركسي، 1998)، وتجدر الإشارة إلى أنّ أجزاء التقرير المالي ليست جميعها بذات الأهمية بالنسبة للمُستخدمين، حيث تُعدّ قائمة الدخل الجزء الأكثر تفضيلًا من قِبل المُستثمرين، في حين يهتم المصارف والدائنين بقائمتي التدفقات النقديّة والمركز المالي (Akhataruddin, 2005).

2. تكلفة إنتاج المعلومات المُحاسبيّة والمنافع المتحققة منها:

تُعدّ التكلفة بمثابة قيد على المعلومات التي تقدمها الإدارة (مطر والسويطي، 2008)، ولا ينبغي عرض معلومات تزيد تكلفتها عن منفعتها (دهمان، 2012)، مع العلم أنّ تحديد المنافع يُعتبر أكثر صعوبة من قياس التكاليف كما ذُكِر سابقاً (إسماعيل وآخرون، 2010). إلّا أنّ (الحميد، 2009) يرى بأنّ زيادة جودة التقارير الماليّة تُخفض من تكاليف إنتاج المعلومات.

3. المعايير المُحاسبيّة المُطبقة:

تبدأ مُحددات جودة التقارير الماليّة في دولة معينة من معايير المُحاسبة التي تطبقها تلك الدولة (محمد، 2016)، فالتقارير الماليّة التي تُعدّ وفق معايير ذات جودة ومستندة لإطار فكري جيد، هي تقارير ماليّة تتمتع بالجودة (رزق، 2011، صالح، 2015)، وتُؤكد دراسة (صالح، 2015) أنّ تحقيق جودة التقارير الماليّة يرتبط بالمعايير التي يُستند إليها في إعداد القوائم الماليّة، ويرى (الصعيدي، 2016) بأنّ تطبيق

معايير مُحاسبيّة جيدة سيُنتج عنه معلومات مُلائمة لاتخاذ القرارات، وقد أصبحت معايير المُحاسبة الدوليّة هي أكثر المعايير المُطبقة حول العالم، إلّا أنّ أحد المشاكل المرتبطة بهذه المعايير أنّها أصبحت علامة أو اسم تجاري تسعى إليه العديد من الدول لجذب مزيد من الاستثمارات العالميّة، خاصة تلك التي تميزت بضعف جودة معايير المُحاسبة الوطنيّة لديها، وبالتالي لا يمكن أخذ تطبيق معايير المُحاسبة الدوليّة كمؤشر على جودة التقارير الماليّة (محمد، 2016)، إلّا أنّ دراسة (Barth, et. all., 2008) لا تتوافق مع دراسة (محمد، 2016) فقد توصلت إلى أنّ تطبيق معايير المُحاسبة الدوليّة يؤدي إلى زيادة جودة التقارير الماليّة، فتطبيق معايير المُحاسبة الدوليّة يؤدي إلى أرقام مُحاسبيّة تعكس الواقع الاقتصادي للشركة، مما يُوفر للمُستثمرين المعلومات التي تُساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثماريّة، وتوصلت دراسة كُلٍّ من (Tasios & Bekiaris, 2012) و(Ashbaugh & Pincus, 2001) إلى أنّ تطبيق معايير المُحاسبة الدوليّة يؤدي إلى زيادة جودة التقارير الماليّة، لأنّ الاعتماد على معايير المُحاسبة الدوليّة يُقلل من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح، كما أنّ المعلومات الماليّة الناتجة عن تطبيق معايير المُحاسبة الدوليّة أكثر قدرة على مُساعدة مُستخدميها في التنبؤ بمستقبل الشركة، في حين يرى (Healy & Wahlen, 1999) أنّ ما يميز معايير المُحاسبة الدوليّة أنّها:

- توفر وسيلة منخفضة التكلفة وموثوقة نسبيّاً للإفصاح عن المعلومات المُتعلقة بأداء الشركة لمُقدمي رأس المال الخارجيين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الشركة.
- إنّ إعداد التقارير الماليّة وفق متطلبات معايير المُحاسبة الدوليّة يساعد المُستثمرين في تحديد فعالية أداء الإدارة، كما يساعدهم في التمييز بين الشركات ذات الأداء الضعيف والأداء القوي.

أما ما يُعاب عليها فما يلي (Healy & Wahlen, 1999):

- السماح للإدارة باستخدام الحكم الشخصي والتقدير والذي يخلق فرصاً لإدارة الأرباح.

- من الممكن أن تختار الإدارة أساليب إفصاح وتقديرات لا تعكس بدقة الواقع الاقتصادي للشركة. الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة التقارير الماليّة.

4. التحفُّظ المُحاسبي:

يُعرّف التحفُّظ المُحاسبي بأنّه "الاعتراف المُبكر بالمصاريف والخسائر أو تأجيل الاعتراف بالإيرادات، أي الاختيار بين المبادئ المُحاسبيّة التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المُفصح عنها، من خلال الاعتراف المُتأخر بالإيرادات، والاعتراف الفوري بالنفقات، وتقييم الأصول بأقل القيم، وتقييم الالتزامات بأعلى القيم" (Givoly & Hayn, 2000, pp.288-289)، ويرى (Basu, 1997, p.3) أنّه "ميل المُحاسبين إلى الاعتراف بالأنباء غير السارة بدرجة تحقق أو تأكد أقل منها حين اعترافهم بالانباء السارة"، ويُعتبر التحفُّظ المُحاسبي قيداً يحُول دون قيام الإدارة بتضخيم الأرباح للحصول على تعويضات أعلى، فهو مؤشر على جودة الأرباح المُحاسبيّة (عوض، 2010)، وقد درس العديد من الباحثين علاقة التحفُّظ المُحاسبي بجودة التقارير الماليّة، حيثُ وجدوا أنّ التحفُّظ المُحاسبي يزيد من جودة التقارير الماليّة، وعدم وجوده سيدفع الإدارة نحو المُبالغة في الأصول والأرباح (أبو بكر، 2011، حمدان، 2011)، وقد توصلت دراسة (LaFond & Watts, 2008) أنّ التحفُّظ المُحاسبي يُخفض من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يزيد من جودة التقارير الماليّة، وقد توصلت دراسة (Balachandran, & Mohanram, 2011) أنّ التحفُّظ المُحاسبي لا يُخفض من القيمة المُلائمة للمعلومات، وبأنّه يزيد من جودة التقارير الماليّة، وهو ما يوافق دراسة (عوض، 2010)، في حين توصلت دراسة (زغلول، 2010) أنّ التحفُّظ المُحاسبي يزيد من القيمة المُلائمة للمعلومات، وبالتالي يزيد من جودة التقارير الماليّة، بينما توصلت (Lara, et. all., 2016) إلى أنّ التحفُّظ المُحاسبي يزيد من كفاءة الاستثمار، وجودة التقارير الماليّة، كما توصلت دراسة (حسين، 2013) إلى أنّ وجود علاقة بين التحفُّظ المُحاسبي وجودة الأرباح حيثُ يزيد التحفُّظ المُحاسبي من استمراريّة الأرباح، وبالتالي يزيد من جودة التقارير الماليّة.

ومن خلال يتبين أنّ التحفُّظ المُحاسبي هو وسيلة قد تكون فعّالة لحماية حقوق المُساهمين من تلاعب الإدارة في الأرباح، حيثُ يُهدف إلى الإفصاح والاعتراف بالأرباح في حال تحققها، أما الخسائر في حال توقعها، وبالتالي تؤثر على كُلٍّ من جودة القرار الاستثماري، وجودة التقارير الماليّة من خلال قُدرتها على تحقيق المُراد من التقارير الماليّة، وهو مساعدة مُستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاستثماريّة.

5. لجان المُراجعة:

تُعرَّف لجان المُراجعة بأنّها "لجنة مُكَونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، يتوافر لديهم المعرفة والخبرة الجيدة في مجال المُراجعة والمُحاسبة، فهي أداة رقابيّة بيد المساهمين على الإدارة" (دحدوح، 2008، ص257). تُؤثر لجان المراجعة بجودة التقارير الماليّة، فوجودها يضمن إعداد التقارير الماليّة بجودة عالية (Krishnamoorthy, et. all., 2002, Felo, et. all., 2003)، وغيابها قد يؤدي إلى تقارير ماليّة احتياليّة (Kieso, et. all., 2014)، فالخبرة المُحاسبيّة والماليّة لأعضاء لجنة المراجعة تُساعد في تقديم الشركة لإفصاحات توفر معلومات موثوقة، وبالتالي تؤدي إلى زيادة جودة التقارير الماليّة وهذا ما توصل إليه العديد من الباحثين (Felo, et. all., 2003، حمدان، 2011، عبد الفتاح، 2013، الشرقاوي، 2014، خليل، 2015)، وقد تُؤثر بعض خصائص لجان المُراجعة في جودة التقارير الماليّة، فتُوصلت دراسة (Baxter, 2007) إلى أنّ عدد مرات اجتماع لجان المراجعة وملكية أعضاء لجان المراجعة لحصص في شركاتهم يؤثر بشكل أكثر فعالية في الإشراف على عملية إعداد التقارير الماليّة، كما توصلت دراسة (قديح، 2013) إلى أنّ هناك علاقة طردية بين ملكية أعضاء لجان المراجعة لحصص في الشركة وجودة تقاريرها الماليّة، أمّا فيما يخص استقلالية لجان المراجعة فقد اختلف الباحثون فيها فمنهم من يرى أنّها تزيد من جودة التقارير الماليّة (Krishnan, 2005, Baxter, 2007)، في حين

توصلت دراسة (Felo, et. all., 2003) إلى أنّ استقلالية لجان المراجعة لا تُؤثر في جودة التقارير الماليّة، بينما توصلت دراسة (قديح، 2013) إلى أنّها تُخفض من جودة التقارير الماليّة.

مما سبق يمكن القول أنّ استقلالية لجان المراجعة تلعب دوراً فعّالاً في مراقبة عملية إعداد التقارير الماليّة، ومنع الإدارة من عرض المعلومات بما يناسب أهدافها، والتي قد تخالف مصالح مُستخدمي التقارير الماليّة، كما أنّ امتلاك أعضاء لجان المراجعة بالضرورة سيؤدي إلى زيادة جودة التقارير الماليّة، لأنّ ذلك يحقق حماية لمصالحهم في الشركة، وبالتالي فإنّ تفعيل دور لجان المراجعة في الشركات يزيد من جودة تقاريرها الماليّة.

6. الرقابة الداخليّة:

تُعرّف بأنّها "عملية صممها وطبقها وحافظ عليها المسؤولون عن الحوكمة والإدارة والموظفون الآخرون، لتوفير ضمان معقول حول إنجاز أهداف الشركة فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير الماليّة وفاعلية وكفاءة العمليات والإلتزام بالقوانين واللوائح المُطّبقة" (IAASB, 2017)، ويرى العديد من الباحثين (LaFond & You, 2010, Krishnan, 2005، محمد، 2016) أنّ الرقابة الداخليّة الجيدة تزيد من جودة التقارير الماليّة، وأنّ الشركة التي يكون لديها نظام رقابة ضعيف، تكون لديها تقارير ذات جودة مُنخفضة، والعكس بالعكس الشركة التي يكون لديها نظام رقابة قوي، تكون لديها تقارير ذات جودة مُرتفعة، ويرى (عبد الفتاح، 2013) أنّ جودة التقارير الماليّة تتحقق في ظل نظام رقابة داخليّة فعّال، يمكن من خلاله اكتشاف ومنع الأخطاء، والتأكد من مدى التزام الإدارة بالقواعد والقوانين والمعايير المُحاسبيّة المُطبقة، وهو ما توصلت إليه دراسة (العجمي، 2013) في أنّ فاعليّة نظام الرقابة الداخليّة يزيد من جودة التقارير الماليّة، وبالتالي إنّ لنظام الرقابة الداخليّة دور فعّال ومُؤثر في جودة التقارير الماليّة (رزق، 2011).

7. التدقيق الداخلي:

على الرغم من أنّ التدقيق الداخلي له تأثير كبير في جودة التقارير الماليّة، إلّا أنّ الأبحاث التي درست هذا التأثير محدودة جداً (رزق، 2011)، ويرى (Prawitt, et. all., 2009) أنّ التدقيق الداخلي، يؤثر في جودة التقارير الماليّة، فالتدقيق الداخلي هو رقابة مُستمرة على الإدارة، وهو ما أكدتُه دراسة (الشرقاوي، 2014) التي توصلت إلى أنّ وجود مُدقق داخلي يزيد من جودة التقارير الماليّة.

ومما تم عرضه يمكن القول أنّ جودة التقارير الماليّة تتأثر بالعديد من العوامل إلّا أنّ المعايير المُستخدمة في إعداد هذه التقارير قد تكون ذات الأثر الأبرز، فهي التي ترسم وتحدد الخطوات التي تتبعها الشركة من بداية تسجيل القيد المُحاسبي إلى أنّ تُقدِّم تقاريرها الماليّة للمُستفيدين منها، وتقع مسؤولية تطبيق هذه المعايير على مجلس إدارة الشركة، ومدى التزامه في تصميم وتنفيذ رقابة داخليّة سليمة، إضافةً إلى وجود لجان مراجعة فعّالة في الشركة.

المبحث الثالث

مقاييس جودة التقارير الماليّة

تعددت المُحاولات البحثيّة لقياس جودة التقارير الماليّة، إلّا أنّ عدم وجود معايير محددة لتقييم الجودة، جعل الباحثين ينظرون إلى جودة التقارير الماليّة من خلال شكل التقرير المالي، أو من خلال محتوى هذا التقرير (يوسف وإبراهيم، 2016)، وقد اعتُمِدت عدة مقاييس لقياسها بناءً على خصائص يُعتقد أنّها تُؤثر بها (Beest, et. all., 2009)، وتقوم معظم الدراسات على مقياس أو أكثر لقياس هذه الجودة، مُعتمدة على أرقام مُحاسبيّة معينة، أو معلومات محددة من المعلومات الواردة ضمن هذه التقارير يتم تركيز عليها، وأحد أهم هذه المعلومات كانت معلومات الأرباح ومكوناتها المُتمثلة في التدفقات النقديّة وحسابات الاستحقاق (الصايغ وعبد المجيد، 2015)، وعليه يمكن تصنيف النماذج التي أُستخدِمت في أربع فئات (Beest, et. all., 2009, Mbobo & Ekpo, 2016, Tasios & Bekiaris, 2012,):

1. **نماذج الاستحقاق:** وذلك من خلال نموذج "*Jones,1991*"، ونموذج "*Dechow et. all., 1995*" وهو ما يسمى نموذج "*Jones*" المُعدّل (Islam, et. all., 2011)، وهي مقاييس غير مُباشرة لجودة التقارير الماليّة.
2. **نماذج القيمة المُلائمة:** مثل نموذجي السعر والعائد ونموذج (Ohlson, 1995) (يوسف، 2005) وهي مقاييس غير مُباشرة لجودة التقارير الماليّة.
3. **عناصر مُحددة في التقارير الماليّة:** وقد يكون هذا المقياس إما مقياساً مباشراً أو غير مباشر لجودة التقارير الماليّة تِبعاً للعناصر التي يُنظر إليها.
4. **الخصائص النوعيّة لمعلومات التقارير الماليّة:** يقيس هذا المقياس مستوى فائدة المعلومات الماليّة وغير الماليّة، ويُعتبر مقياس مُباشر لجودة التقارير الماليّة (Mbobo & Ekpo, 2016).

وقد بُذلت جهود بحثية عديدة في المقاييس الثلاث الأولى، أما فيما يتعلق بالخصائص النوعيّة في تقييم جودة التقارير الماليّة فتُعتبر البحوث محدودة، ومن خلال استقراء الأبحاث والدراسات يُمكن القول أنّ قياس جودة التقارير الماليّة اعتمد على عدة مُؤشرات ترتبط بالجودة، يُمكن تقسيمها إلى نوعين هُما (يوسف وإبراهيم، 2016):

1. **مُؤشرات ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة:** مثل جودة الأرباح والقيمة المُلائمة.
2. **مُؤشرات ترتبط بعلاقة سلبيّة مع جودة التقارير الماليّة:** مثل إدارة الأرباح والاستحقاقات التقديريّة وإعادة عرض القوائم الماليّة.

❖ مما سبق نجد أنّ تقسيم المُؤشرات إلى مُؤشرات ترتبط بعلاقة إيجابيّة ومُؤشرات ترتبط بعلاقة سلبيّة لا يمكن تطبيقه على الخصائص النوعيّة للمعلومات بعضها أو كُلها، والتي يُعتبر توافرها دليل كافي لجودة التقارير الماليّة، وعليه يمكن تقسيم مقاييس جودة التقارير الماليّة في الفئات الثلاث التالية:

1. مُؤشرات ترتبط بعلاقة مُباشرة مع جودة التقارير الماليّة مثل الخصائص النوعيّة للمعلومات.
2. مُؤشرات ترتبط بعلاقة غير مُباشرة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة مثل جودة الأرباح والقيمة المُلائمة.
3. مُؤشرات ترتبط بعلاقة غير مُباشرة سلبيّة مع جودة التقارير الماليّة مثل إدارة الأرباح.

وعليه؛ سيتم عرض هذه المقاييس وفق التقسيم السابق على النحو التالي:

1.3.3.المُؤشرات التي ترتبط بعلاقة مُباشرة مع جودة التقارير الماليّة "الخصائص النوعيّة للمعلومات":

تم تقييم جودة التقارير الماليّة من خلال مدى توافر الخصائص النوعيّة للمعلومات الواردة في التقارير الماليّة، والتي حددها كُلٌّ من مجلس معايير المُحاسبة الماليّة *FASB* ومجلس معايير المُحاسبة الدوليّة *IASB* وهي المُلاءمة والتمثيل الصادق وقابلية المقارنة وغيرها من الخصائص، وقد أشرنا إلى أنّ الأبحاث التي اعتمَدت على الخصائص النوعيّة في قياس الجودة محدودة، رغم أنّ جودة التقارير الماليّة لا تتحقق إلّا من خلال توافر هذه الخصائص، ويعود السبب في ذلك إلى عدم إمكانيّة قياس مدى تحقق تلك الخصائص كميّاً (يوسف وإبراهيم، 2016)، وفيما ركزت بعض الأبحاث على واحدة أو أكثر من الخصائص النوعية كما في دراسة (العفيف، 2010) التي اعتمدت على مُلائمة المعلومات وموثوقيتها، ركزت دراسات أُخرى على جميع الخصائص النوعيّة كما في دراسة (Mbobo & Ekpo, 2016)، في حين اعتمدت دراسة (Beest, et. all., 2009) مقياساً مباشراً لجودة التقارير الماليّة بناءً على هذه الخصائص مُكوناً من /21/ بنداً، وهذه البنود عبارة عن:

أولاً: المُلاءمة: يُستدل عليها من خلال النقاط الآتية:

1. وجود بيان أو معلومات عن التوقعات والتنبؤات المُتعلقة بمُستقبل الشركة.
2. وجود معلومات غير ماليّة تُكمل المعلومات الماليّة.
3. استخدام الشركة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخيّة.
4. تقديم الشركة لمعلومات عن مدى تأثير أحداث السوق والمُعاملات الكبيرة عليها.

ثانياً: التمثيل الصادق: استدل عليها من خلال النقاط الآتية:

1. مدى اعتماد الشركة في اختيارها لمبادئ مُحاسبيّة معينة على حجج صحيحة ومنطقيّة.

2. مدى تقديم الشركة لمُبررات تدعم قراراتها وتقديراتها في التقرير السنوي.
3. مدى تسلُط الشركة في مناقشة النتائج السنويّة، ومدى إلقائها الضوء على الأحداث الإيجابيّة والأحداث السلبيّة التي أثرت أو تُؤثر في وضعها الاقتصادي والمالي.
4. نوع تقرير مُدقق الحسابات المُدرج في التقرير السنوي.
5. مدى تقديم الشركة لمعلومات عن حوكمة الشركات المُطبقة.

ثالثاً: القابلية للفهم: استدل عليها من خلال النقاط الآتية:

1. تقديم التقرير السنوي بطريقة مُنظمة بشكل جيد.
2. المُلاحظات حول المركز المالي وبيان الدخل واضحة بما فيه الكفاية.
3. وضوح الرسوم البيانيّة والجداول للمعلومات المُقدمة.
4. سهولة اللغة والمُصطلحات المُستخدمة في التقرير السنوي.
5. كمية المُصطلحات في التقرير السنوي.

رابعاً: قابلية المقارنة: يُستدل عليها من خلال النقاط الآتية:

1. قدرة المُلاحظات على عرض الآثار المُترتبة عن التغييرات في السياسات المُحاسبيّة.
2. قيام الشركة بعرض أثر التغير في التقديرات والأحكام المُحاسبيّة.
3. قيام الشركة بتعديل أرقام الفترة المُحاسبيّة السابقة، لتوضيح تأثير التغيير في السياسة المُحاسبيّة أوفي التقديرات المُحاسبيّة.
4. عرض الشركة لمُقارنة نتائج الفترات المُحاسبيّة الحاليّة مع الفترات المُحاسبيّة السابقة.
5. إمكانيّة مُقارنة المعلومات الواردة في التقرير السنوي بالمعلومات المُقدمة من الشركات الأخرى.

6. إفصاح الشركة عن مُؤشرات ماليّة في التقرير السنوي.

خامساً: التوقيت "الوقت المناسب": يُستدل عليه من خلال عدد الأيام التي يستغرقها المدقق لتوقيع تقريره بعد نهاية العام.

ويمثل هذا المقياس أو المؤشر أحدث مقاييس تقييم جودة التقارير الماليّة، وما يميزه أنّه (Mbobo & Ekpo, 2016):

- يوفر مقياساً مباشراً لجودة التقارير الماليّة.
- يغطي جميع جوانب التقارير الماليّة، بما في ذلك المعلومات الماليّة والمعلومات غير الماليّة.
- يبحث النموذج في مستوى فائدة المعلومات الماليّة عن طريق تفعيل الخصائص النوعيّة للتقارير الماليّة.

إلّا أنّه يؤخذ على قياس جودة التقارير الماليّة من خلال الخصائص النوعيّة للمعلومات المُحاسبة النقاط الآتية (رزق، 2011، نقلاً عن حسني، 2006):

- خصائص المعلومات المُحاسبيّة تتناقض مع بعضها البعض، إذ لا يوجد توافق بين خاصية مُلائمة المعلومات، والتمثيل الصادق، فمثلاً البيانات المعروضة بالتكلفة التاريخيّة تتمتع بدرجة عالية من الثقة إلّا أنّها تتمتع بدرجة مُنخفضة من المُلاءمة.
- قد تكون المعلومات مُلائمة وتُمثل بصدق ما تقصد تمثيله إلّا أنّها قد لا تكون ذات أهمية تُذكر، وقد تكون تكلفتها أكبر من العائد منها.
- قد تكون المعلومات مُلائمة وتُمثل بصدق ما تقصد تمثيله إلّا أنّها قد تكون صعبة الفهم والتحليل والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثماريّة.

- استخدام الخصائص النوعيّة للمعلومات المُحاسبيّة في قياس جودة التقارير الماليّة يعتمد على الحكم الشخصي، حيثُ أنّها أداة مجردة ويصعُب قياسُها.

❖ مما سبق يتبين أنّ ما يميز المؤشرات المباشرة "الخصائص النوعيّة جميعها أو بعضها" أنّها تقيس جودة المعلومة المتوفرة في التقرير المالي ومدى استفادة مُستخدمها منها سواء مصداقيتها أو توقيتها أو غيرها من الخصائص، وأنّ ما يميز المقياس الذي وضعه (Beest, et. all., 2009) أنّه لا يسلط الضوء على التقرير السنوي فقط إنّما على إدارة الشركة أيضاً، إلّا أنّه ورغم هذه الميزات يعتمد على وجهة نظر المُستثمر، وبذلك قد لا يكون موضوعيّاً أحياناً.

2.3.3. المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة:

إنّ المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة كثيرة منها ما يرتبط بالأرباح من جودتها واستمراريتها، ومنها ما يرتبط بأثر المعلومات المُحاسبيّة في السعر السوقي للسهم، وبعضها الأخر مُرتبط بالاستحقاقات، وكما مر معنا هناك نماذج استحقاق لقياس جودة التقارير الماليّة، وهذه النماذج بعضها يكون مُرتبط بعلاقة إيجابيّة مثل استمراريّة حسابات الاستحقاق، والبعض الأخر بعلاقة سلبيّة والذي سيتم الإشارة إليه لاحقاً، ويندرج تحت المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة المقاييس الآتية:

1. جودة الأرباح:

كما ذُكِر سابقاً بأنّ كل دراسة قامت ببناء مقياس أو أكثر لجودة التقارير الماليّة يعتمد على أنواع محددة من المعلومات الواردة ضمن هذه التقارير، وأحد أهم هذه المعلومات كانت معلومات الأرباح ومكوناتها (Prawitt, et. all., 2009)، ويعود السبب في ذلك لأهمية الأرباح التي تُعتبر القيمة المُعبرة عن الأداء المالي للشركة خلال الفترة الماضية (رزق، 2011)، وتلقى جودة الأرباح كما جودة التقارير الماليّة الكثير

من الاهتمام في الفكر المُحاسبي (Hermanns, 2006)، فبينما تُعرّف الأرباح بأنّها "قياساً مُحاسبيّاً للتغير في قيمة الشركة خلال فترة معينة بغض النظر عن آثار المعاملات المباشرة مع المساهمين مثل إصدار الأسهم" (Nichols & Wahlen, 2004, p.286)، تُعرّف جودة الأرباح بأنّها "مدى مُلائمة رقم صافي الربح المُحاسبي في اتخاذ القرارات الاقتصاديّة المُختلفة" (إبراهيم، 2017)، كما وتُعرِّف بأنّها "جودة أرقام الأرباح المُفصح عنها" (Baxter, 2007, p.60)، ويرى (Richardson, 2003) بأنّ جودة الأرباح هي استمراريّتها أيّ قابليتها للتحقق بشكل مُستمر، وتعتبر استمراريّة الأرباح من أهم المُؤشرات على جودة الأرباح (حنا، 2015)، وسيتم عرض معادلة استمراريّة الأرباح في القسم العملي منعاً لتكرار، وقد حدد (Williams, 2005) مقومات رئيسيّة لجودة الأرباح تتمثل في:

1. انخفاض التقلب في الأرباح.
2. استمراريّة الأرباح.
3. انخفاض ممارسات إدارة الأرباح.

في حين قدم (Dechow et. all., 2010) ثلاثة أسس لقياس جودة الأرباح تتمثل في:

1. خصائص الأرباح والتي تشمل المستحقات واستمراريّة الأرباح وتمهيد الدخل.
2. مدى استجابة المُستثمرين للأرباح التي يتم التقرير عنها والتي تشمل معامل استجابة الأرباح والقوة التفسيريّة R^2 للعلاقة بين عائد السهم والأرباح المُحاسبيّة.
3. المؤشرات الخارجيّة عن الأخطاء في الأرباح.

وقد اعتمد العديد من الباحثين (Baxter, P. J., 2007، الصعيدي، 2016) على نماذج جودة الأرباح كمقياس عملي لجودة التقارير الماليّة، ويرى (الصايغ وعبد المجيد، 2015) أنّ جودة الأرباح هي المقياس الأفضل لجودة التقارير الماليّة لأنّ: الأرباح التي تحققها الشركة هي الأساس في اتخاذ القرارت الاستثماريّة،

فالربح المُحاسبي يعكس الأداء الاقتصادي للشركة، ويضيف (الصعيدي، 2016) أنّ مقياس جودة الأرباح هو المقياس الأكثر أهمية لدى الغالبية العُظمى من مُستخدمي التقارير الماليّة، لاعتماده على مجموعة مُتنوعة من المُؤشرات الماليّة أهمُها:

1. تمهيد الدخل (*IS*).
2. العائد على الأصول من التدفقات النقديّة التشغيليّة (*CFO/ TA*).
3. نسبة الاستحقاقات الكليّة (*TAC*).

إلّا أنّه يتفق مع (Beest, et. all., 2009) بأنّ جودة التقارير الماليّة تُعتبر مفهوماً أوسع وأشمل من جودة الأرباح، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ جودة التقارير الماليّة على المعلومات الماليّة وغير الماليّة، في حين تعتمد جودة الأرباح على المعلومات الماليّة (الأرباح) فقط، ومايعاب على الأرباح أنّها تقوم على نموذج مُحاسبي قائم على معايير المُحاسبة المُعتمدة في ظل ما يكتنفها من قصور (رزق، 2011).

2. القيمة المُلائمة:

تُعتبر القيمة المُلائمة من أبرز مجالات قياس جودة التقارير الماليّة في مجال الأسواق الماليّة، حيثُ يتم التركيز على مدى مُلائمة المعلومات المُحاسبيّة لقرارت المُستخدمين في سوق الأوراق الماليّة (زغلول، 2010)، وتُعرّف القيمة المُلائمة بأنّها: "قدرة الأرقام المُحاسبيّة على تقديم معلومات تعكس أسعار الأسهم" (Francis & Schipper, 1999, pp.326-327)، كما تُعرّف بأنّها "العلاقة بين الأرقام المُحاسبيّة والقيم السوقيّة للأسهم" (Barth, et. all., 2001, p.95) ، فإذا كانت العلاقة معنوية بين الرقم المُحاسبي والسعر السوقي للسهم كان الرقم المُحاسبي ذو قيمة مُلائمة (Barth, 2000)، وتأخذ دراسات القيمة المُلائمة ثلاثة أشكال (Holthausen & Watts, 2001):

1. **دراسات الارتباط النسبي:** تقوم على دراسة العلاقة بين القيم السوقيّة للأسهم أو العوائد والأرقام المُحاسبيّة المختلفة، اعتماداً على أساليب الانحدار القياسيّة.
2. **دراسات الارتباط التكاملي:** تقوم على معرفة مدى قُدرة رقم مُحاسبي معين في تفسير القيمة السوقيّة للسهم أو العائد نظراً لمتغيرات أخرى محددة.
3. **دراسات مُحتوى المعلومات:** تدرس إمكانية أن يزيد رقم مُحاسبي معين من كمية المعلومات المتاحة للمُستثمرين.

أما بالنسبة لمقاييس القيمة المُلائمة فهناك عدة مقاييس أهمها (يوسف، 2002):

- **نموذج السعر:**

يُستخدم نموذج السعر لدراسة العلاقة بين السعر السوقي للسهم والأرباح المُحاسبيّة أو القيمة الدفتريّة لحقوق الملكية أو كلاهما معاً، ولقياس القيمة المُلائمة للمتغيرات المُحاسبيّة "المتغيرات المستقلة" يتم الاعتماد على كل من:

1. قيمة مربع معامل التحديد R^2 لقياس القوة التفسيرية لهذه المتغيرات.
2. قيمة مُعامل الميل أو مُعامل استجابة الأرباح لقياس التغير في السعر السوقي "المتغير التابع" نتيجة لتغير المتغير المُحاسبي مثل الأرباح المُحاسبيّة أو القيمة الدفتريّة لحقوق الملكية "المتغير المستقل" بمقدار وحدة واحدة، وكلما كانت قيمة معامل استجابة الأرباح مرتفعة كلما دل ذلك على علاقة ارتباط قويّة بين السعر السوقي للسهم وربحيته (يوسف، 2002، أبو بكر، 2011).

وسيتم عرض معادلته الرياضيّة. في القسم العملي نظراً لاعتمادها ولمنع التكرار.

- **نموذج العائد:**

يستخدم نموذج العائد لدراسة العلاقة بين عائد السهم والأرباح المُحاسبيّة أو تغيراتها أو كليهما، وتدرس هذه العلاقة بشكل دالة انحدار في أكثر الأحيان، ولقياس القيمة المُلائمة للمتغيرات المُحاسبيّة "المتغيرات المُستقلة" يتم الاعتماد على كلٍّ من:

1. قيمة مربع مُعامل التحديد R^2 لقياس القوة التفسيريّة لهذه المتغيرات.
2. قيمة مُعامل الميل أو مُعامل استجابة الأرباح لقياس التغير في عائد السهم "المتغير التابع" نتيجة لتغير المتغير المُحاسبي مثل الأرباح المُحاسبيّة أو تغيراتها "المتغير المستقل" بمقدار وحدة واحدة، وكلما كانت قيمة معامل استجابة الأرباح مرتفعة كلما دل ذلك على علاقة ارتباط قوية بين عائد السهم وربحيته (يوسف، 2002).

يُعبر عن نموذج العائد رياضيّاً بالمعادلة التالية (Francis & Schipper, 1999):

$$R_t = \alpha + \beta_1 X_t + \beta_2 \Delta X_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيثُ أنّ:

R_t: عائد السهم السوقي عند الفترة t.

β: معامل استجابة الأرباح.

X_t: الأرباح المُحاسبيّة.

ΔX_t: التغير في الأرباح السنوية وتساوي $X_t - X_{t_1}$.

ε_t :خطأ القياس.

α : ثابت المعادلة.

وما يميز نموذج العائد عن نموذج السعر هو أنّ نموذج العائد يُحدد أثر المعلومات المُحاسبيّة في تغيرات القيمة السوقيّة للشركة (السعر السوقي للسهم) خلال فترة زمنيّة محددة، بينما يُحدد نموذج السعر هذا الأثر في لحظة زمنيّة محددة (Barth, et. all., 2001).

- **نموذج *Ohlson, 1995*:**

يقوم نموذج *Ohlson* على تفسير أثر الأرباح المُحاسبيّة الحاليّة والمستقبليّة والقيمة الدفتريّة للسهم على القيمة السوقيّة للسهم (Ohlson, 1995)، ويُعبّر عنه رياضيّاً بالمعادلة التالية (Ohlson, 1995):

$$P_t = y_t + \alpha_1 X_t^a + a_2 v_t + \varepsilon_t \qquad (2)$$

حيثُ أنّ:

P_t: السعر السوقي للسهم.

y_t: القيمة الدفتريّة الحاليّة.

X_t^a: الأرباح غير العادية الحاليّة.

v_t: المعلومات الآخرى مثل التنبؤ بالأرباح غير العادية للفترة القادمة.

a_2، α_1: معاملات المتغيرات المستقلة.

ε_t: خطأ القياس.

اعتمدت العديد من الدراسات على القيمة المُلائمة لقياس جودة التقارير الماليّة، فقد استخدمت دراسة (Francis & Schipper, 1999) مقياسان لقياس القيمة المُلائمة كمؤشر لجودة التقارير الماليّة، يقوم الأول على إجمالي العائد الذي يُمكن الحصول عليه من المعرفة المُسبقة أو غير المُعلنة عن المعلومات الماليّة "نموذج العائد"، أما الثاني يعتمد على القوة التفسيريّة للمعلومات المُحاسبيّة لتغير القيمة السوقيّة والتي تعني قدرة الإيرادات على تفسير العوائد السنويّة المُعدّلة حسب السوق "نموذج السعر"، كما تم

استخدام القيمة المُلائمة لقياس جودة التقارير الماليّة في دراسة (عوض، 2010)، وسيتم اعتماد تطبيق نموذج السعر لقياس القيمة المُلائمة كمؤشر لجودة التقارير الماليّة في هذه الدراسة، ولن يتم اعتماد نموذج العائد لعدم إمكانيّة تطبيقه على سوق دمشق للأوراق الماليّة عند مستوى دلالة 5%، وهذا ما أكدته دراسة (شاهين، 2014)، إلّا أنّ ما يعاب على القيمة المُلائمة ما يلي (الرشيدي، 2012):

- أسعار الأسهم لا تعكس القيم السوقيّة للشركة خاصة في ظل سوق غير كفء.
- تعتمد على المعلومات الماليّة فقط، إلّا أنّ جودة التقارير الماليّة تُقيّم من خلال ما توفرُه التقارير الماليّة من معلومات ماليّة وغير ماليّة.

3. نماذج الاستحقاق:

تُركّز نماذج الاستحقاق على أثر الإيرادات في إعداد التقارير الماليّة (Tasios & Bekiaris, 2012)، وتُعرّف الاستحقاقات بأنّها: "الفرق بين الأرباح المُسجلة والتدفقات النقديّة من العمليات" (Healy & Wahlen, 1999, p.366)، كما تُعرّف بأنّها "تقديرات التدفقات النقديّة المُستقبليّة، ويحسن الاستحقاق من المعلومات عن الإيرادات من خلال التخفيف من التقلبات العارضة في التدفقات النقديّة" (Biddle, et all., 2009)، ومن أهم نماذج الاستحقاق نموذج (Dechow and Dichev, 2002)، ونموذج "Jones,1991"، ونموذج "Dechow et. all., 1995 " وغيرها من المقاييس، حيث تُستخدم في قياس استمراريّة حسابات الاستحقاق الذي سيتم عرضها لاحقاً، وقد اعتمدت العديد من الدراسات والأبحاث (Verdi, 2006, Biddle, et all., 2009, Choi & Pae, 2011, Hopkins, et. all., 2014) على مقاييس جودة الاستحقاق كمؤشر لجودة التقارير الماليّة، ويُؤخذ على هذا النموذج أنّه:

1. يُعتبر مقياساً غير مباشر عن جودة التقارير الماليّة.
2. صعوبة تقدير المستحقات الاختيارية.

3.3.3.المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة سلبيّة مع جودة التقارير الماليّة:

تقوم المُؤشرات غير المُباشرة التي ترتبط بعلاقة سلبيّة مع جودة التقارير الماليّة، على العلاقة العكسيّة بينها وبين جودة الأرباح، مثل إدارة الأرباح والاستحقاقات الاختياريّة وغيرها من المقاييس التي تُعتبر مُؤشرات غير جيدة لجودة الأرباح. ويندرج تحتها مجموعة من المقاييس اهمها:

1. إدارة الأرباح:

يُعتبر (Schipper, 1989, p.92) أول من عرّف إدارة الأرباح بأنّها "تدخل هادف في عملية إعداد التقارير الماليّة الخارجيّة، بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة"، في حين عُرِّفت بأنّها "اعتماد الإدارة على التقدير والحكم الشخصي عند إعداد التقارير الماليّة وتسجيل المعاملات المُحاسبيّة؛ لتحريف التقارير الماليّة، بهدف تضليل المُستخدمين عن الأداء الاقتصادي والمالي للشركة، أو التأثير على النتائج التعاقديّة التي تعتمد على الأرقام المُحاسبيّة المُفصح عنها، مثل تقدير الإدارة لمخصصات الديون المعدومة، واختيارها لطرق المُحاسبة المقبولة للإبلاغ عن المعاملات الاقتصادية نفسها، مثل اختيارها لأسلوب تقييم المخزون *FIFO* أو المتوسط المرجح *WA*" (Healy & Wahlen, 1999, p.368)، فقد تلجأ الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستفادة من البدائل التي تتضمنها المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، من خلال اختيارها لسياسات مُحاسبيّة تُعظّم منافعها وتحقق أغراضها (محمد، 2016)، وتلعب المُحاسبة على أساس الاستحقاق دوراً هاماً في إدارة الأرباح، لأنها تعتمد على الافتراضات والحكم الإداري لتوفير معلومات عن الأداء الاقتصادي للشركة (Baxter, 2007)، كما يرى (يوسف، 2005) أنّ "إدارة الأرباح تحدث من خلال الحرية المتاحة للإدارة في اختيار الإجراءات المُحاسبيّة واستخدام التقديرات المُحاسبيّة المحددة وفقاً لأساس الاستحقاق بحيث يؤدي تدّخُل الإدارة إلى التقرير عن الأرباح بشكل مختلف عنه في حالة عدم تدخلها"، وفي معظم الحالات، تستخدم الشركات

إدارة الأرباح لزيادة الربح في السنة الحاليّة على حساب الربح في السنوات القادمة (Kieso, et. all., 2014)، ترتبط إدارة الأرباح بجودة التقارير الماليّة بعلاقة عكسيّة، فإدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير الماليّة (Hopkins, et. all., 2014)، والحدّ من ممارساتها يؤدي إلى ارتفاع مصداقية المعلومات المُحاسبيّة، وبالتالي زيادة جودة التقارير الماليّة (محمد، 2016)، وقد اعتمد العديد من الباحثين (Prawitt, et. all., 2009, Hopkins, et. all., 2014) لقياس جودة التقارير الماليّة على قياس إدارة الأرباح كمؤشر غير مباشر مرتبط بعلاقة عكسيّة مع جودة التقارير الماليّة.

2. قياس حسابات الاستحقاق الاختياريّة:

تُعرّف حسابات الاستحقاق الاختياريّة بأنّها عناصر القوائم الماليّة التي تتوافر بدائل لتحديد قيمتها وبالتالي تستطيع إدارة الشركة الاختيار بين هذه البدائل (Dechow and Dichev, 2002)، ويُعتبر الفرق بين الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري مقياس غير مباشر لجودة التقارير الماليّة، حيثُ أنّ زيادة الاستحقاق الاختياري يدل على انخفاض جودة الأرباح وبالتي انخفاض جودة التقارير الماليّة، والعكس صحيح (رزق، 2011)، وأهم النماذج المُستخدمة من قِبل الباحثين (Zhao, & Chen, 2009, Francis, et. all., 2008, Hermanns, 2006, Prather-Kinsey & Shelton, 2005) هي: نموذج (Jones, 1991) ونموذج (Dechow, et. all., 1995) ونموذج (Dechow, et. all., 2002)، فقد وضع (Jones, 1991) مقياس يتم قياس الاستحقاقات الاختياريّة فيه من خلال بواقي معادلة الانحدار التالية (**3**):

$$TA_t/A_{t-1} = \beta_1(1/A_{t-1}) + \beta_2(\Delta Rev_t/A_{t-1}) + \beta_3(PPE_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيثُ أنّ:

TA_t: الاستحقاقات الكليّة في السنة t.

A_{t-1}: إجمالي الأصول في السنة السابقة.

ΔRev_t: التغير في الإيرادات بين بداية ونهاية الفترة.

PPE_t: إجمالي الأصول الثابتة في السنة الحاليّة.

ε_t: الخطأ التقديري.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات معادلة الانحدار.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّه كلما زادت قيمة البواقي زادت قيمة الاستحقاقات الاختياريّة وبالتالي انخفضت جودة الأرباح، مما يعني انخفاض جودة التقارير الماليّة (Hermanns, 2006)، وقد قامت دراسة (Choi & Pae, 2011، الصايغ وعبد المجيد، 2015) باستخدام هذا النموذج كمؤشر غير مباشر يرتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة من خلال ضرب بواقي معادلة الانحدار ب (1−).

أما نموذج (Dechow, et. all., 1995) فيأخذ الشكل التالي (**4**):

$$TA_t/A_{t-1} = \beta_1(1/A_{t-1}) + \beta_2((\Delta Rev_t - \Delta AR_t)/A_{t-1}) + \beta_3(PPE_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيثُ أنّ:

TA_t: الاستحقاقات الكليّة في السنة t.

A_{t-1}: إجمالي الأصول في السنة السابقة.

ΔRev_t: التغير في الإيرادات بين بداية ونهاية الفترة.

ΔAR_t: التغير في رصيد العملاء بين بداية ونهاية الفترة.

PPE_t: إجمالي الأصول الثابتة في السنة الحاليّة.

ε_t: الخطأ التقديري.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: مُعاملات معادلة الانحدار.

وقد اعتمدته دراسة (حنا، 2015) في قياس إدارة الأرباح.

❖ مما سبق يتبين أنّ: لا يمكن اعتماد مقياس واحد لقياس جودة التقارير الماليّة، والسبب في ذلك طبيعة هذا المفهوم المرتبط بخصائص ومعلومات متعددة، وعليه يجب الاعتماد على عدة مقاييس مباشرة وغير مباشرة لقياسها، وهذا ما فعله الكثير من الباحثين (Mbobo & Ekpo, 2016, Tasios & Bekiaris, 2012, Beest, et. all., 2009, Baxter, P. J., 2007، الصعيدي،2016، العفيف، 2010)، وستقوم الباحثة باعتماد بعض هذه المقاييس في الدراسة التطبيقيّة وهي عبارة عن ثلاث مقاييس هي:

1. القيمة المُلائمة (نموذج السعر) لتدرس من خلاله أثر المعلومات في السعر السوقي للسهم حيثُ أنّ السعر السوقي يتأثر بعملية العرض والطلب، وبالتالي تتأثر بقرار المُستثمر.
2. مقياس جودة الأرباح لأنّ الربح هو الرقم الأساسي في القوائم الماليّة التي ينظر إليها المُستثمر وذلك من خلال استمراريّة الأرباح حيث يعتمد هذا النموذج على رقم الربح المُحاسبي فقط.
3. جودة المستحقات من خلال استمرارية حسابات الاستحقاق، حيثُ أنّ نماذج الاستحقاق هي إحدى النماذج الرئيسيّة في قياس جودة التقارير الماليّة، سواء ارتبطت بجودة بعلاقة إيجابيّة أو سلبيّة.

المبحث الرابع

علاقة شفافيّة الإفصاح بجودة التقارير الماليّة

يعود السبب في الانهيارات الماليّة التي شهدتها الأسواق الماليّة إلى غياب الشفافيّة في التقارير الماليّة، لذا أصبحت شفافية الإفصاح أحد العناصر الرئيسيّة والأساسيّة التي يعتمد عليها مُستخدمو التقارير الماليّة في تقييم جودة التقارير الماليّة، لأنّ شفافيّة الإفصاح تؤدي إلى تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات استثمارية، إضافةً إلى أنّها تعني تقديم معلومات تُمثل بصدق الوضع الاقتصادي للشركة (Kieso, 2014، عبد الحكيم وملو العين، 2013)، إلّا أنّ تحقيق شفافية الإفصاح المُحاسبي في التقارير الماليّة مازال من الأمور الجدليّة حيث يحتاج إلى تحقيق توازن بين مستوى شفافية الإفصاح المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذي ترغب به، وقد أدى إصدار قانون *Sarbanes-Oxley* عام 2002 إلى زيادة الشفافية في إعداد التقارير الماليّة (Lander, & Auger, 2008)، وبالتالي زيادة جودة التقارير الماليّة التي تُعتَبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية (Sarbanes-Oxley, 2002)، وتختلف وجهات النظر في العلاقة بين شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة، فيُنظر إليها على أنّها علاقة مُتداخلة (أحمد، 2004)، وقد يرى البعض أنّ شفافيّة الافصاح مقياساً لجودة التقارير الماليّة (الرشيدي، 2012)، في حين ترى (رزق، 2011) أنّ زيادة مستوى شفافية الإفصاح ترتبط بتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، وهو ما يُعد جودة في التقارير الماليّة، ويرى (أحمد، 2015) أنّ شفافية الإفصاح تلعب دوراً مهماً في تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير الماليّة، وتخفيض درجة عدم التأكد لدى المُستثمرين، مما ينعكس بدوره على سوق الأوراق الماليّة من حيث أسعار أسهم الشركات أو حجم التداول، ويرى البعض أنّ هناك مُقومات لتحقيق شفافيّة الإفصاح التي تُمكن من زيادة جودة التقارير الماليّة أهمها ما يلي:

1. توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير الماليّة، بحيث لا تقتصر على البيانات التاريخيّة، بل يتضمن الإفصاح عن البيانات غير الماليّة مثل الافصاح عن هيكل ملكية الشركة.
2. الإفصاح الالكتروني عن المعلومات المُحاسبيّة، حيثُ أنّ التوقيت المُناسب للإفصاح يُعد من أهم العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المُحاسبيّة (الرشيدي، 2012).
3. الالتزام بتطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة IFRS: حيثُ يرى (Jermakowicz, & Gornik-Tomaszewski, 2006) أنّ قانون *Sarbanes-Oxley* جعل من المعايير المُحاسبيّة المُطبقة هي وسيلة لرفع جودة التقارير الماليّة، وقد أشارت دراسة (Daske, et. all., 2007) إلى أنّ تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة IFRS سوف يؤدي إلى زيادة شفافيّة إفصاح التقارير الماليّة وقابليتها للمقارنة، مما يعني إنتاج معلومات ذات جودة عالية.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقيّة

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقيّة

يتناول هذا الفصل منهجيّة الدراسة وعرض وتحليل نتائجها وفق مايلي:

المبحث الأول: منهجيّة الدراسة.

المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها.

المبحث الثالث: اختبار الفروض.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

منهجيّة الدراسة

تهدُف الدراسة التطبيقيّة إلى اختبار أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وقد تم تطبيق مقياس *Standard and Poor's* /S&P's/ لقياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، أمّا فيما يخُص جودة التقارير الماليّة فقد تم استخدام أكثر من مقياس كمُؤشرات غير مُباشرة لجودة التقارير الماليّة، ومُؤشر مُجمع للمُؤشرات السابقة.

1.1.4. مُجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مُجتمع الدراسة من التقارير الماليّة للشركات المُساهمة السوريّة المُدرَجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق الماليّة في عامي 2015، 2016، والمُكونة من /14/ مصرفاً، /6/ شركات تأمين، /2/ شركة خدميّة، وشركة صناعيّة وأخرى زراعيّة[1].

أما فيما يخص عينة وفترة الدراسة، فقد تُمّ اختيارها وفق الشروط الآتية:

1. أن يكون هناك تداول على أسهم الشركات المُختارة في سوق دمشق للأوراق الماليّة خلال فترة الدراسة دون انقطاع، لأن الدراسة تعتمد على السعر السوقي للسهم لقياس القيمة المُلائمة كمُؤشر غير مُباشر لجودة التقارير الماليّة، وعليه تم استبعاد القطاع الخدمي والصناعي والزراعي.
2. أن تُطبق الشركات المُختارة المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، دون تطبيقها لأيّة معايير أخرى كالمعايير الإسلاميّة وغيرها، وبذلك تم استبعاد القطاع المالي الإسلامي "المصارف الإسلاميّة، وشركات التأمين ذات طبيعة الإسلاميّة".

[1] *http://www.dse.sy//*

3. أن تكون شركات العينة قد حققت أرباحاً خلال فترة الدراسة.
4. توفر التقرير السنوي للشركات محل الدراسة بُغية قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح وإمكانيّة الحصول عليها.
5. توفر بيانات عن الشركات محل الدراسة، والتي هي من خارج التقارير الماليّة، والمطلوبة للدراسة، وإمكانية الحصول عليها، وعليه تم استبعاد بنك بيبلوس والمصرف الدولي للتجارة والتمويل من عينة الدراسة.

وبذلك تكونت عينة الدراسة من /9/ مصارف و/4/ شركات تأمين وهي عبارة عن: البنك العربي سورية *ARBS*، بنك سورية والمهجر *BSO*، بنك الأردن سورية *BOJS*، فرنسبنك سورية *FSBS*، بنك قطر الوطني سورية *QNBS*، بنك سورية والخليج *SGB*، بنك بيمو السعودي الفرنسي *BBSF*، بنك عودة سورية *BASY*، بنك الشرق *SHRQ*، الشركة السوريّة الوطنيّة للتأمين *NIC*، الشركة السوريّة الدوليّة للتأمين "آروب سورية" *AROB*، الشركة السوريّة الكويتيّة للتأمين *SKIC*، الشركة المتحدة للتأمين سورية *UIC*، وذلك عن عامي 2015، 2016.

2.1.4. مصادر البيانات:

تكونت البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقيّة مما يلي:

- التقارير السنويّة لشركات العينة عن عامي 2015، 2016، وتم الحصول عليها من موقع هيئة الأوراق والأسواق الماليّة *SCFMS* فيما يُخص عام 2016، بينما عن عام 2015 فقد تم الحصول عليها من هيئة الأوراق والأسواق الماليّة، والمواقع الالكترونيّة لبعض الشركات لعدم توفرها في الهيئة.

- سعر إقفال أسهم شركات العينة بتاريخ نشر القوائم الماليّة، وتم الحصول عليه من موقع سوق دمشق للأوراق الماليّة.
- القوائم الماليّة السنويّة في حال عدم توافرها في التقرير السنوي.

3.1.4. الأساليب الإحصائيّة المُستخدمة:

تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة *SPSS* الإصدار رقم /24/، لتحليل بيانات الدراسة ونتائجها، وذلك وفق المقاييس والاختبارات الإحصائيّة المُلائمة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائيّة التاليّة:

1. اختبار *Shapiro-Wilk*، وذلك لاختبار توزع البيانات فيما إذا كان توزعاً طبيعيّاً أم لا، ويستخدم هذا الاختبار في حال كان عدد مفردات العينة أقل من /30/ مفردة.
2. أسلوب تحليل الارتباط، من خلال قياس مُعامل ارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، لتعرّف على مدى قوة العلاقة بين المُتغيرات المُستقلة والمُتغير التابع في كُلّ مقياس، ويتم استخدام هذا الأسلوب في مقاييس جودة التقارير الماليّة، إضافةً إلى استخدامه في اختبار الفروض.
3. أسلوب الانحدار الخطي *Linear Regression*، وذلك لاختبار مدى قُدرة المُتغير المُستقل على تفسير التغير في المُتغير التابع، من خلال مُعامل التحديد R^2 الذي يقيس نسبة التباين أو الاختلاف للمُتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المُتغير المُستقل، وتتراوح قيمتُه بين الصفر والواحد الصحيح، وكُلّما زادت قيمة مُعامل التحديد زادت القوة التفسيريّة للمُتغير المُستقل، إضافةً إلى قيمة مُعامل التحديد المُعدل *Adjusted* R^2 الذي يُنظر إليها بدلاً من قيمة R^2 في حال وجود أكثر من مُتغير مُستقل، حيث يقيس القوة التفسيريّة للمُتغيرات المُستقلة في المُتغير التابع بعيداً عن

أثر المُتغيرات المُستقلة فيما بينها، وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المُتعدّد والبسيط، في مقاييس جودة التقارير الماليّة، وفي اختبار الفروض.

4. اختبار *Residuals Statistics* والذي يُستخدم لقياس بواقي معادلة الانحدار.
5. اختبار مقياس الانحدار الذاتي أوالمُتوسط المُتحرك *ARIMA*، الذي يُستخدم في تحليل السلاسل الزمنيّة، والتنبؤ بالبيانات المُستقبليّة، وقد تم استخدامه لمعرفة مدى قُدرة الأرباح الحاليّة على التنبؤ بالأرباح المُستقبليّة.
6. اختبار *F (F-Test)*: وذلك لاختبار معنويّة نماذج الانحدار المُستخدمة، فمن خلاله يتبين فيما إذا كانت المُتغيرات المُستقلة مُفيدة في شرح وتفسير المُتغير التابع، ويتم اختبار معنويّة المقياس عند مُستوى معنويّة 5% أي بدرجة ثقة 95%، وبالتالي يكون المقياس المُستخدم ذو دلالة إحصائيّة إذا كان مُستوى معنويّة *F* أو *Sig.* يساوي أو أقل من 5%.

4.1.4. اختبار توزع البيانات:

بعد تطبيق اختبار *Shapiro-Wilk* تبين أنّ البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيّاً، حيثُ نجد أنّ قيمة *Sig.* أكبر من 5%، وبالتالي تتوزع البيانات توزعاً طبيعيّاً، وهو ما يُبينه الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1) اختبار توزيع البيانات *Shapiro-Wilk*

Sig. %	الرمز	اسم المُتغير
94.4	FRQ_1	مقياس جودة التقارير الماليّة من خلال استمراريّة الأرباح
51.8	FRQ_2	مقياس جودة التقارير الماليّة من خلال القيمة المُلائمة
40.3	FRQ_3	مقياس جودة التقارير الماليّة من خلال استمراريّة حسابات الاستحقاق
60.4	FRQ	مقياس جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس المُجمع
12.7	Z_1	مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعة الأولى هيكل المُلكية وحقوق المُستثمّرين

14.8	Z_2	مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعة الثانية الشفافيّة الماليّة
17.9	Z_3	مُستوى شفافيّة الإفصاح في المجموعة الثالثة هيكلية مجلس الإدارة ونشاطاته
19.2	TL	مُستوى شفافيّة الإفصاح

5.1.4. الإحصاء الوصفي:

من خلال دراسة التوصيف الإحصائي لبيانات الدراسة، الذي يُبين أعلى قيمة *Maximum*، وأدنى قيمة *Minimum*، والمتوسط الحسابي *Mean*، والانحراف المعياري *Std. Deviation*، لبيانات الدراسة توصلنا للجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) التوصيف الإحصائي لبيانات عينة الدراسة

المُتغير	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FRQ_1	4.39	253.42	106.17	61.86
FRQ_2	95.75	340	165.83	68.45
FRQ_3	228,554,946	27,827,785,000	5,855,151,468	6,509,402,079
FRQ	40	64	50	7.66
Z_1	46.15	69.23	55.36	7.81
Z_2	67.74	88.57	78.39	6.06
Z_3	26.47	70.59	53.34	15.66
TL	50	70.83	62.61	7.67

من خلال الجدول السابق نجد أنّ:

1. بلغ المتوسط الحسابي لـ FRQ_1 "استمراريّة الأرباح" 106.17، ولـ FRQ_2 "القيمة المُلائمة" 165.83، بينما لـ FRQ_3 "استمراريّة حسابات الاستحقاق" بلغ 5,855,151,468، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمقياس المُجمع FRQ 50، وبلغ الانحراف المعياري له 7.66.

2. بلغت أدنى وأعلى قيمة لـ Z_1 "مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الأولى" 46.15، 69.23 على الترتيب، بينما بلغ المتوسط الحسابي 55.36، والانحراف المعياري 7.81، كما بلغت أدنى قيمة لـ Z_2 "مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الثانية" 67.74، وأعلى قيمة 88.57، بينما كان المتوسط الحسابي يساوي 78.39، والانحراف المعياري يساوي 6.06، أما فيما يُخص Z_3 "مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الثالثة" فكانت أدنى قيمة 26.47، وأعلى قيمة 70.59، وكان المتوسط الحسابي 53.34، والانحراف معياري 15.66.

3. بلغت أدنى قيمة لـ TL مُستوى شفافيّة الإفصاح 50، وأعلى قيمة 70.83، في حين بلغ المتوسط الحسابي قيمة 62.61، بانحراف معياري يساوي 7.67.

المبحث الثاني

عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يتناول هذا المبحث قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وقياس جودة التقارير الماليّة من خلال مُؤشرات غير مُباشرة وهي: استمراريّة الأرباح لهذه الشركات ومدى قُدرة على هذه الأرباح على التنبؤ بالأرباح المُستقبليّة، والقيمة المُلائمة للتقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، إضافةً إلى قياس استمراريّة حسابات الاستحقاق، ومن ثُمّ اختبار العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة لمعرفة أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة، ومدى تأثُر هذه العلاقة بالمقاييس المُستخدمة لقياس جودة التقارير الماليّة، وذلك من خلال الآتي:

1.2.4. قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة:

يوجد عدة مقاييس لمُستوى شفافيّة الإفصاح، وقد تم اعتماد مقياس *S&P's/ Standard and Poor's* / للأسباب التي تم ذِكرُها سابقاً من إمكانيّة تطبيقه في السوق المالي الناشئ، وتوافقه مع ماهو مطلوب من الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة الإفصاح عنه في تقاريرها السنويّة، ويتكون المقياس من ثلاث مجموعات رئيسيّة يتفرع عنها /98/ معلومة يجب الإفصاح عنها في التقرير السنوي، وهذه المجموعات على الشكل التالي:

1. المجموعة الأولى: هيكل المُلكية وحقوق المُستثمّرين أو المُساهمين:

تضُم المجموعة الأولى /28/ معلومة مُقسمة إلى ثلاث مجموعات فرعيّة هي:

- **شفافيّة المُلكية:** تضُم الإفصاح عن أنواع الأسهم والمُساهمين وعدد الأسهم العادية والمُمتازة المُصرح بها المُصدرة وغير المُصدرة لكل نوع من الأسهم، إضافةً إلى حقوق التصويت لكل نوع من الأسهم.
- **تركُز المُلكية:** تضُم الإفصاح عن كبار المُساهمين "أعلى 1 أو 3 أو 5 أو 10 مُساهمين"، والمُساهمين الذين يملكون نسب معينة (أكثر من 3% أو 5%أو 10%)، ونسبة مُلكية الشركة في الشركات الآخرى.
- **إجراءات التصويت واجتماعات الهيئة العامة للمُساهمين:** تضُم الإفصاح عن:

1. وجود جدول لمواعيد اجتماعات الهيئة العامة للمُساهمين.
2. الأمور التي نُوقشت في اجتماعات الهيئة العامة للمُساهمين.
3. المقترحات المُقدمة من المُساهمين للإدارة في اجتماعات الهيئة العامة للمُساهمين.
4. الاستفسارات المُقدمة للإدارة من قِبل المُساهمين.
5. كيفية تسمية المُساهمين لأعضاء مجلس الإدارة.
6. اجتماعات الهيئة العامة غير العادية.
7. قواعد الحوكمة المُطبقة.
8. النظام الأساسي أو عقد التأسيس.

2. المجموعة الثانية: الشفافية الماليّة والإفصاح عن المعلومات:

تضُم المجموعة الثانية /35/ معلومة مُقسمة إلى خمس مجموعات فرعيّة هي:

- **تركيز العمل:** تضُم الإفصاح عن:

1. مناقشة استراتيجة الشركة.
2. قطاع الأعمال التي تعمل ضمنه الشركة.

3. لمحة عامة عن الاتجاهات في قطاع عملها.
4. الحصة السوقيّة للشركة.
5. التحليل القطاعي لنطاق عمل الشركة.
6. الأرباح المستقبليّة، وهل بشكل تفصيلي؟.
7. خدمات الشركة أو منتجاتها بشكل مادي.
8. خطط الشركة الاستثُمّاريّة في السنوات القادمة، وهل بشكل تفصيلي؟.
9. تنبؤات الشركة من أي نوع كانت.
10. خصائص الأصول المستخدمة.
11. مُؤشرات الكفاءة (العائد على الأصول والعائد على الأرباح).
12. أي نسب خاصة بعمل الشركة.

- **الإفصاح عن السياسات المُحاسبيّة:** تضُم الإفصاح عن:

1. المعايير المُحاسبيّة المُطبقة.
2. المعلومات المالية على أساس ربع سنوي.
3. سياسة الشركة المُحاسبيّة.
4. إذا ما كانت الشركة تُطبق معايير المُحاسبة الدوليّة.
5. أيّة معايير محليّة مُطبقة.
6. المُطابقة بين المعايير المُحاسبيّة المُستخدمة ومعايير المُحاسبة الدوليّة.

- **تفاصيل السياسات المُحاسبيّة:** تضُم الإفصاح عن:

1. أساليب تقييم الأصول.
2. طرق حساب اهتلاك الأصول الثابتة.

3. إعداد تقارير ماليّة موحدة في حال وجود شركات تابعة.

- **هيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة:** تضُم الإفصاح عن:

1. مُلكية الشركة بالشركات التابعة لها.
2. هيكل مُلكية الشركات التابعة في حال وجودها.
3. التعاملات التي تتم مع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.
4. التعاملات التي تتم بين شركات المجموعة.

- **معلومات مُدقق الحسابات:** تضُم الإفصاح عن:

1. اسم مُدقق الحسابات أو شركة التدقيق.
2. تقرير مُدقق الحسابات أو شركة التدقيق.
3. الأتعاب التي يتقاضاها مُدقق الحسابات أو شركة التدقيق عن تدقيق حسابات الشركة.
4. الأتعاب التي يتقاضاها مُدقق الحسابات أو شركة التدقيق عن أيّة خدمات أخرى مُقدمة للشركة.

3. المجموعة الثالثة: هيكليّة مجلس الإدارة ونشاطاته:

تضُم المجموعة الثالثة /35/ معلومة مُقسمة إلى أربع مجموعات فرعيّة هي:

- **هيكلية مجلس الإدارة:** تضُم الإفصاح عن معلومات خاصة بمجلس الإدارة من أسماء رئيسه وأعضائه، وأيّة معلومات أُخرى عنهم، وتفاصيل عن خبراتهم السابقة والمناصب الحاليّة والسابقة التي يشغلونها، وتاريخ الانضمام لمجلس الإدارة، إضافةً إلى تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كمدراء تنفيذيين أو غير تنفيذيين.

- **دور مجلس الإدارة:** تضُم الإفصاح عن:

1. تفاصيل حول دور مجلس الإدارة في الشركة.

2. المهام المُوكلَة لمجلس الإدارة.
3. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.
4. إذا ما تم مراجعة محاضر اجتماع مجلس الإدارة السابق.
5. وجود لجنة تدقيق وأسماء أعضائها.
6. وجود لجنة للمكافآت وأسماء أعضائها.
7. وجود لجنة للترشيح وأسماء أعضائها.
8. وجود وظيفة للتدقيق الداخلي أخرى إلى جانب لجنة التدقيق.
9. وجود لجنة للأستراتيجية ولجنة للاستثُمار ولجنة للتمويل ضمن مجلس الإدارة.

- **تدريب المُدراء وتعويضات مجلس الإدارة:** تضُم الإفصاح عن:

1. إذا ما كانت الشركة تقوم ببرامج تدريبيّة لأعضاء مجلس الإدارة.
2. عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة.
3. كيفية تحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة.
4. تفاصيل الرواتب التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة.
5. طريقة دفع الرواتب التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة.
6. تفاصيل عن ربط تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بالأداء.

- **تقييم وتعويضات الإدارة التنفيذيّة:** تضُم الإفصاح عن:

1. أسماء الإدارة التنفيذيّة (كبار المدراء في الشركة).
2. معلومات عن كبار المدراء في الشركة غير الإسم واللقب الوظيفي.
3. عدد الأسهم التي يمتلكها كبار المدراء في الشركة.
4. عدد الأسهم التي يمتلكها كبار المدراء في الشركات التابعة.

5. كيفية تحديد رواتب المدراء.
6. تفاصيل رواتب المدراء والذين ليسوا من أعضاء مجلس الإدارة.
7. طريقة دفع الرواتب التي يتقاضاها المدراء.
8. تفاصيل عن ربط تعويضات المدراء بالأداء.
9. تفاصيل عن عقد المدير التنفيذي.

تم تطبيق المقياس على الشركات عينة الدراسة، بالاعتماد على تقاريرها الماليّة، وفق الخطوات الآتية:

1. إعطاء الشركة /1/ عند توفر المعلومة، و/0/ عند عدم توفرها، و/*Not Applicable*/ عند عدم إمكانية تطبيق المعلومة، وبالتالي تم استبعادها من المقياس، فمثلاً بعض الشركات لا تمتلك شركات تابعة، وبذلك فإنّ المعلومات المُتعلقة بالشركات التابعة غير مُمكنة التطبيق.
2. لتسهيل قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح، تم وضع المعادلة الرياضيّة التالية من قِبل الباحثة:

$$TL = \frac{X_1+X_2+X_3}{98-NA} * 100 \qquad (5)$$

حيثُ أنّ:

TL: مُستوى شفافيّة الإفصاح.

X_1, X_2, X_3: مجموع نقاط كُلّ مجموعة من المجموعات الثلاث الرئيسيّة التي تم الإشارة إليها سابقاً.

NA: عدد المعلومات غير القابلة للتطبيق في الشركة.

3. احتساب مُستوى شفافيّة الإفصاح على مُستوى كل مجموعة من مجموعات الثلاثة، بوضع المعادلات الرياضيّة التالية من قِبل الباحثة: **(6)**

$$Z_1 = \frac{X_1}{28 - NA_1} * 100 \qquad Z_2 = \frac{X_2}{35 - NA_2} * 100 \qquad Z_3 = \frac{X_3}{35 - NA_3} * 100$$

حيثُ أنّ:

Z_1, Z_2, Z_3: مُستوى شفافيّة الإفصاح لكلّ مجموعة من المجموعات الثلاث الرئيسيّة.

X_1, X_2, X_3: مجموع نقاط كُلّ مجموعة من المجموعات الثلاث الرئيسيّة.

NA_1, NA_2, NA_3: عدد المعلومات غير القابلة للتطبيق في الشركة في كل مجموعة.

ويظهر الجدول رقم (3) النتائج التي تم التوصل إليها من تطبيق مقياس *Standard and Poor's*:

الجدول رقم (3) مُستوى شفافيّة الإفصاح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة لعامي 2016-2015

البيان	$Z_1\%$		$Z_2\%$		$Z_3\%$		$TL\%$	
الاسم/العام	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
ARBS	57.69	57.69	78.13	78.13	67.65	67.65	68.48	68.48
BBSF	69.23	69.23	80	88.57	57.14	54.29	68.75	70.83
BSO	50	50	82.86	82.86	62.86	62.86	66.67	66.67
BOJS	64.71	60	81.25	81.25	64.71	64.71	70.33	69.23
FSBS	48	52	67.74	67.74	64.71	64.71	61.11	62.22
QNBS	52	52	78.13	78.13	58.82	58.82	63.74	63.74
SGB	57.69	61.54	81.25	81.25	67.65	67.65	69.57	70.65
SHRQ	48	48	87.50	87.50	70.59	67.65	69.23	70.33
BASY	69.23	69.23	71.43	71.43	57.14	57.14	65.63	65.63
NIC	57.69	57.69	67.74	67.74	32.35	32.35	51.65	52.75
AROB	46.15	46.15	74.19	74.19	32.35	32.35	50.55	50.55
SKIC	50	50	80.65	80.65	26.47	26.47	51.09	50
UIC	50	50	80.65	83.87	38.24	29.41	56.04	53.85

العينة كاملة	55.36	55.36	77.81	78.96	53.67	53	62.53	62.69

من الجدول السابق نجد مايلي:

1. تراوح مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الأولى Z_1 "هيكل المُلكية وحقوق المُستثمّرين" بين 46.15% و69.23%، حيثُ تراوح مجموع النقاط بين 12-18 نقطة، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ مجموع نقاط المجموعة الأولى كان 24 نقطة بدلاً من 28 نقطة، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ جميع شركات العينة لا تمتلك أسهم مُمتازة، كما يُلاحظ أنّ معظم الشركات لا تُفصح في تقريرها السنوي عن اجتماعات الهيئة العامة والأمور التي نُوقشت والاستفسارات التي يطرحُها المُساهمون في هذه الاجتماعات.
2. إنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الثانية Z_2 "الشفافيّة الماليّة" تراوح بين 67.74% و88.57%، وهي عبارة عن 21-31 نقطة من أصل 35 نقطة، وقد سجل بنك بيمو السعودي الفرنسي أعلى مُستوى في عام 2016، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ بنك بيمو لديه شركة تابعة "شركة الوساطة بيمو السعودي الفرنسي الماليّة" وقد أفصح عن المعلومات المُتعلقة بها والتي تطّلبها المقياس، ويُلاحظ أنّ جميع الشركات تفصح في تقريرها السنوي عن المعلومات المُحاسبيّة التي طلبها المقياس، والسبب في ذلك برأي الباحثة أنّ:

- ❐ هذه الشركات تُطبق معايير المُحاسبة الدوليّة، وبالتالي هي مُلزمة بالإفصاح وفق مُتطلبات إفصاح معايير المُحاسبة الدوليّة IAS_S والمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة $IFRS_S$.
- ❐ مُتطلبات الإفصاح التي حددتها هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة في القانون رقم /22/ لعام 2005 وتعديلاته.

- تعليمات الإفصاح التي يطلبها كُلٌّ من مصرف سورية المركزي، وهيئة الإشراف على التأمين والتي لا تتعارض مع المعايير فيما يخص هذه الإفصاحات، على سبيل المثال لا الحصر؛ أنّ على المنشأة الإفصاح عن أساليب تقييم الأصول المُستخدمة، وطرق حساب اهتلاك الأصول الثابتة، واسم مُدقق الحسابات وتقريره.

3. تراوح مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الثالثة Z_3 "هيكليّة مجلس الإدارة ونشاطاته" بين 26.47% و70.59%، أي ما يُعادل 19–23 نقطة من أصل 35 نقطة، ويعود السبب في ذلك أنّ جميع شركات العينة لا تُفصح عن رواتب وتعويضات الإدارة التنفيذيّة ومجلس الإدارة بشكل تفصيلي، ولا تُفصح عن آلية تحديدها لهذه التعويضات، كما أنّها لا تُفصح عن عقدها مع المدير التنفيذي، وعن عدد الأسهم التي يمتلكُها كبار المُدراء من غير أعضاء مجلس الإدارة في الشركة، أو في الشركات التابعة لها في حال وجودها.

4. إنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح للشركات TL تراوح بين 51.09% و70.33% في عام 2015، حيث سجلت الشركة السوريّة الكويتيّة للتأمين أدنى قيمة، في حين حقق بنك الأردن سورية أعلى مُستوى لشفافيّة الإفصاح، أما في عام 2016 فقد انخفض مُستوى شفافيّة الإفصاح عند الشركة السوريّة الكويتيّة للتأمين ليصبح 50% وهو أدنى قيمة في عام 2016، بينما كان أعلى مُستوى لشفافيّة الإفصاح 70.83% سجلها بنك بيمو السعودي الفرنسي.

5. على مُستوى القطاعات يُلاحظ انخفاض مُستوى شفافيّة الإفصاح TL في شركات التأمين مقارنة مع المصارف فقد تراوح مُستوى شفافيّة الإفصاح في قطاع التأمين بين 50% و56.04% خلال عامي 2015 و2016، مقارنةً مع قطاع المصارف الذي تراوح مُستوى شفافيّة الإفصاح فيه بين 61.11% و77.83%. وترى الباحثة أنّ ذلك يعود إلى عدة أسباب، أهمها:

- الرقابة المفروضة على إفصاحات المصارف من قبل مصرف سورية المركزي.

❐ وجود شريك استراتيجي في معظم المصارف الأمر الذي يفرض عليها إفصاحات أكثر.

6. على مُستوى سوق دمشق للأوراق الماليّة بلغ مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الأولى Z_1 55.36% في عامي 2015 و2016، أما مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الثانية Z_2 فقد بلغ 77.81% في عام 2015، و78.96% في عام 2016، في حين بلغ مُستوى شفافيّة الإفصاح للمجموعة الثالثة Z_3 53.67% عام 2015، و53% في عام 2016.
7. بلغ مُستوى شفافيّة الإفصاح TL 62.52% في عام 2015 بينما بلغ 62.69% في عام 2016، في حين بلغ 6.69% للسوق السعودي (عبد الرحمن، 2013) ويعود السبب في اختلاف المُستوى من وجهة نظر الباحثة إلى عينة البحث فقد استبعدت الدراسة القطاع المالي، إلّا أنّ الرقابة المفروضة على إفصاحات القطاع المالي ومتطلبات هذه الإفصاحات أكثر صرامة منها في القطاع الصناعي وبالتالي تزداد شفافيّة الإفصاح، بينما بلغ مُستوى شفافيّة الإفصاح على مُستوى سوق المصري 40.1% (إسماعيل، وعبيد، 2007)، واستبعدت هذه الدراسة القطاع المالي أيضاً، بينما كان مُستوى شفافيّة الإفصاح في السوق التركي 41% وفق دراسة (Aksu & Kosedag, 2006). وقد توصلت دراسة (Patel & Dallas, 2002) إلى مُستوى شفافيّة الإفصاح لعدة دول منها الصين 45%، كوريا 45%، االهند 39%.

2.2.4. قياس جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة:

كما مر في الفصل الثاالث أنّه لا يوجد مقياس مُتفق عليه لقياس جودة التقارير الماليّة، حيثُ يوجد مقاييس مُتعددة كما أوضحنا في الجانب النظري، ولكل مقياس مزايا وعيوب، واستناداً إلى الدراسات السابقة (Francis & Schipper, 1999, Beest, et. all., 2009، الصعيدي، 2016، العفيف،

2010، عوض، 2010) قامت الباحثة باستخدام ثلاثة مقاييس غير مُباشرة لقياس جودة التقارير الماليّة، ومقياس مُجمع للمقاييس الثلاثة، وهذه المقاييس هي:

1. استمراريةّ الأرباح FRQ_1.
2. القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة FRQ_2.
3. استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3.
4. المقياس المُجمع للمقاييس الثلاثة السابقة FRQ.

1. المقياس الأول لجودة التقارير الماليّة: استمراريّة الأرباح FRQ_1:

كما مر في الفصل الثالث أنّ استمراريّة الأرباح، تدُل على ارتفاع جودة الأرباح، الأمر الذي يعني جودة التقارير الماليّة، ويتم حساب استمراريّة الأرباح من خلال المعادلة الآتية (Sivaramakrishnan, & Yu, 2008):

$$ERAN_t = \alpha + \beta\, ERAN_{t-1} + \varepsilon \qquad (7)$$

حيثُ أنّ:

$ERAN_t$: صافي الربح مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُتداولة في السنة الحاليّة t.

$ERAN_{t-1}$: صافي الربح مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المُتداولة في السنة السابقة $t\text{-}1$.

β: مُعامل استجابة الأرباح، وكلما اقترب من الواحد يدُل ذلك على استمراريّة الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، وكلما اقترب من الصفر يدُل على أنّ الأرباح مؤقتة، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح (حسين، 2013).

α: ثابت المعادلة.

ε: الخطأ القياسي.

- من خلال تطبيق اختبار مقياس الانحدار الذاتي أوالمتوسط المتحرك *ARIMA* على أرباح عامي 2015، 2016، نجد أنّ قيمة ثابت مُعامل التحديد *Stationary* R^2 تساوي 87.1% مما يعني معنويّة المقياس وقدرته على التنبؤ بالأرباح المُستقبلية، ويُبين الجدول رقم (4) قيمة مُعامل التحديد أوالتفسير R^2وقيمة ثابت مُعامل التحديد *Stationary* R^2:

الجدول رقم (4) اختبار مُعامل التحديد وثابت مُعامل التحديد لمقياس استمراريّة الأرباح

الرمز	*Stationary* R^2	R^2
القيم	%87.1	%87.1

ولتحديد قيمة β فلابدّ من تطبيق مقياس الانحدار الخطي البسيط نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

يُبين الجدول رقم (5) قيمة كُلٍّ من مُعامل الارتباط R حيثُ بلغت 93.5%، وقيمة مُعامل التحديد R^2 التي بلغت 87.1%.

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

يعرض الجدول رقم (5) قيمة مُستوى معنويّة الدالة الإحصائيّة *Sig.*، حيث نجد أنّ قيمتها أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%.

الجدول رقم (5) اختبار مُعاملي الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمقياس استمراريّة الأرباح واختبار تحليل التباين *ANOVA*

الرمز	R	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%93.5	%87.1	%86.4	%0

- **مُعاملات الانحدار:**

يُبين الجدول رقم (6) قيمة كُلٍّ من ثابت معادلة الانحدار α ومُعامل الميل β حيثُ نجد أنّ:

1. قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار تبلُغ 11.32-، وهو غير معنوي مما يعني أنّه مُقارب للصفر.
2. قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل $ERAN_{t-1}$ تبلُغ 0.93 وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، وهذا يدُل على العلاقة الطرديّة بين المُتغير المُستقل "ربح الفترة السابقة" والمُتغير التابع "ربح الفترة الحاليّة".

الجدول رقم (6) مُعاملات معادلة الانحدار لمقياس استمراريّة الأرباح

الرمز	α	β
القيم	(11.32)	0.93
Sig.	%57.8	%0

ومنه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$(8) \quad ERAN_t = -11.32 + 0.93\ ERAN_{t-1}$$

8. إنّ قيمة مُعامل الميل أو β= 0.93، وهي قريبة من الواحد الصحيح مما يدُل على استمراريّة الأرباح، أيّ أنّ الأرباح التي تُحققها الشركات هي ليست أرباح مُؤقتة، ويمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بأرباح السنة القادمة، وهذا يتوافق مع دراسة (حسين، 2013) التي بلغ فيها قيمة مُعامل استجابة الأرباح 0.53 مما يعني استمراريّة الأرباح في السوق المصري، ولا يتوافق مع دراسة (حنا، 2015) التي توصلت إلى استمراريّة أرباح غير معنويّة في السوق المصري، ويعود السبب في اختلاف نتائج الدراستين رغم تطبيقهما في السوق المصري إلى قبول دراسة (حسين، 2013) النتائج عند مُستوى ثقة 90%.

9. بما أنّ مقياس استمراريّة الأرباح يدُل على جودة الأرباح التي هي إحدى المُوشرات التي ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة، الأمر الذي يعني جودة التقارير الماليّة لشركات العينة.

2. المقياس الثاني لجودة التقارير الماليّة: القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة FRQ_2:

كما مر في الفصل الثالث أنّ مقياس السعر هو المقياس المُعتمد في هذه الدراسة لقياس القيمة المُلائمة للتقارير الماليّة، وذلك من خلال قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 لمعادلة الانحدار الخطي الآتية (يوسف، 2005):

$$(9) \quad MVE_t = \alpha + \beta_1 ER_t + \beta_2 BVE_t + \varepsilon$$

حيثُ أنّ:

MVE_t: السعر السوقي للسهم.

ER_t: ربحية السهم.

BVE_t: حقوق المُلكية مقسومة على عدد الأسهم المُتداولة.

β_2 ،β_1: مُعاملات المعادلة.

α: ثابت المعادلة.

ε: الخطأ القياسي.

بتطبيق مقياس الانحدار الخطي المُتعدد *Multiple Linear Regression* نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

يُبين الجدول رقم (7) أنّ قيمة مُعامل الارتباط R 40.2%، أيّ أنّ هناك ارتباط بين المُتغيرات المُستقلة "ربحية السهم وحقوق المُلكية مقسومة على عدد الأسهم المُتداولة"، والمُتغير التابع "السعر السوقي، في حين بلغت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 16.2%، مما يعني أنّ المُتغيرات المُستقلة أو المُتغيرات

المُحاسبيّة "حقوق المُلكية والأرباح مقسوماً عدد الأسهم المُتداولة" استطاعت أنّ يُفسر 16.2% من تغيرات المُتغير التابع "السعر السوقي"، والباقي يُعزى إلى عوامل أُخرى مُؤثرة في السعر السوقي منها العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة، إضافةً إلى الثقافة الاستثُمّاريّة لدى المتعاملين في السوق.

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

يُبين الجدول رقم (7) أنّ قيمة مُستوى المعنويّة للدالة الإحصائيّة *Sig.* أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%.

الجدول رقم (7) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمقياس القيمة المُلائمة واختبار تحليل التباين *ANOVA*

الرمز	*R*	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%40.2	%16.2	%14.5	%0

- **مُعاملات الانحدار:**

يُبين الجدول رقم (8) قيمة كُلٍّ من ثابت معادلة الانحدار α ومُعاملات الانحدار للمُتغيرين المُستقلين β_1،β_2، حيثُ نجد أنّ:

1. تبلُغ قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار 108.77، وهي معنويّة عند مُستوى دلالة 5%.
2. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل الأول "ربحية السهم" ER_t 0.13- وهو سلبي وغير معنوي عند مُستوى دلالة 5%، مما يعني أنّه مُقارب للصفر.
3. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل الثاني "حقوق المُلكية مقسومة على عدد الأسهم المُتداولة" $BVER_t$ 0.23، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، وهذا يدُل على العلاقة الطرديّة بين المُتغير المُستقل "حقوق المُلكية مقسومة على عدد الأسهم المُتداولة" والمُتغير التابع "السعر السوقي للسهم".

الجدول رقم (8) مُعاملات معادلة الانحدار لمقياس القيمة المُلائمة			
الرمز	α	β_1	β_2
القيم	108.77	(0.13)	0.23
Sig.	%0	%30.6	%0

ومنه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$(10) \quad MVE_t = 108.77 - 0.13\, ER_t + 0.23\, BVE_t$$

4. إنّ قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 هي 16.2%، وعليه يوجد قيمة مُلائمة لتقارير الماليّة للشركات عينة الدراسة، وأنّ المعلومات المُحاسبيّة قادرة على تفسير التغيُر في السعر السوقي للسهم بمقدار 16.2%، ويتوافق ذلك مع دراسة (شاهين، 2014) المُطبقة في سوق دمشق للأوراق الماليّة

5. بما أنّ القيمة المُلائمة مقياس غير مُباشر لجودة التقارير الماليّة فإنّ وجودها يعني أنّ هناك جودة في التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

- من خلال تطبيق المعادلة السابقة على بيانات عامي 2015، 2016 كُلٌّ على حدا، ظهرت لدينا النتائج المُبينة بالجدول رقم (9)، حيثُ نجد أنّ:

1. قيمة *Sig.* أقل من 5% في عامي 2015، 2016، مما يعني أنّ مقياس القيمة المُلائمة معنوي وذو دلالة إحصائيّة في العامين.

2. قيمة مُعامل الارتباط R بلغت 39.5% في عام 2015، بينما وصلت إلى 49.3% في عام 2016.

3. قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 ارتفعت من 15.6% في عام 2015 إلى 24.4% في عام 2016، أي أنّ قُدرة المعلومات المُحاسبيّة على تفسير السعر السوقي ارتفعت، مما يعني زيادة استجابة المُستثمّرين للمعلومات المُحاسبيّة في اتخاذ قرارتهم الاستثمّاريّة.

4. إنّ القيمة المُلائمة يتم قياسها من خلال قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 وارتفاعه يعني أنّ القيمة المُلائمة لتقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة قد ارتفعت في عام 2016.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* لمقياس القيمة المُلائمة لعامي 2015، 2016

الرمز	*R*	*R2*	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم في عام 2015	%39.5	%15.6	%12.1	%1.6
القيم في عام 2016	%49.3	%24.4	%21.3	%0.1

5. بما أنّ القيمة المُلائمة مقياس غير مُباشر لجودة التقارير الماليّة، فإنّ ارتفاعها يعني أنّ جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة قد ارتفعت في عام 2016 مقارنةً بعام 2015.

3. المقياس الثالث لجودة التقارير الماليّة: استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3:

كما ذُكِر في الفصل الثالث يتم قياس استمراريّة حسابات الاستحقاق من خلال قيمة بواقي معادلة الانحدار بين صافي الربح وكُلٍّ من المُستحقات الكُلية والتدفقات النقديّة التشغيليّة، فكلما كانت قيمتها مُرتفعة كلما دلّ ذلك على استمراريّة حسابات الاستحقاق، وتأخذ المعادلة الشكل الآتي (Chen et. all., 2011):

$$(11) \quad OI_t = \alpha + \beta_1 ACCR_{t-1} + \beta_2 CFO_{t-1} + \varepsilon$$

حيثُ أنّ:

OI_t: صافي الربح قبل الضريبة في السنة t.

CFO_{t-1}: التدفقات النقديّة التشغيّليّة في السنة $t\text{-}1$.

$ACCR_{t-1}$: المستحقات الكليّة في السنة $t\text{-}1$.

β_1،β_2: مُعاملات المعادلة.

α: ثابت المعادلة. ε: الخطأ القياسي.

يتم حساب المستحقات الكلية وفق مقياس جونز المُعدل *Modified Jones Model,1995* بالمعادلة التالية:

$$ACCR_t = NIB_t - CFO_t \quad (12)$$

حيثُ أنّ:

$ACCR_t$: المستحقات الكليّة في السنة t.

CFO_t: التدفقات النقديّة التشغيّليّة في السنة t.

NIB_t: صافي الربح قبل الضريبة في السنة t.

بتطبيق مقياس الانحدار الخطي نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

يُبين الجدول رقم (10) أنّ قيمة مُعامل الارتباط R قيمته 95.5%، في حين بلغت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 91.2%، بينما بلغت قيمة *Adjusted* R^2 91.1%، مما يعني أنّ المُتغيرات المُستقلة "المُستحقات والتدفقات النقديّة للسنة السابقة" استطاعت أنّ تُفسر 91.1% من تغيرات المُتغير التابع "ربح السنة الحاليّة"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى.

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

بتطبيق اختبار تحليل التباين *ANOVA* نجد أنّ مُستوى معنويّة الدالة الإحصائيّة أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وهذا ما يعرضه الجدول رقم (10) التالي:

الجدول رقم (10) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق واختبار تحليل التباين *ANOVA*

الرمز	*R*	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%95.5	%91.2	%91.1	% 0

- **اختبار البواقي:**

من خلال اختبار *Residuals Statistics* تبين لنا أنّ قيمة الانحراف المعياري للبواقي تساوي 0. 99 وهي قريبة من الواحد مما يعني استمراريّة حسابات الاستحقاق.

- **مُعاملات الانحدار:** يُبين الجدول رقم (11) قيمة كُلٍّ من ثابت معادلة الانحدار α ومُعاملات الانحدار للمُتغيرين المُستقلين β_1،β_2:

الجدول رقم (11) مُعاملات معادلة الانحدار لمقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق

الرمز	α	β_1	β_2
القيم	420,813,677	1.06	1.07
Sig.	%4.3	%0	%0

يوضح الجدول السابق أنّ:

1. تبلُغ قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار 420,813,677، وهو معنوي عند مُستوى دلالة 5%.

2. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل الأول "المُستحقات الكليّة" $ACCR_{t-1}$ 1.06، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين المُتغير المُستقل "المُستحقات الكليّة" والمُتغير التابع "صافي الربح".

3. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل الثاني "التدفقات النقديّة التشغيليّة" CFO_{t-1} 1.04، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، وهذا يدُل على العلاقة الطرديّة بين المُتغير المُستقل "التدفقات النقديّة التشغيليّة" والمُتغير التابع "صافي الربح".

ومنه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$OI_t = 420{,}813{,}677 + 1.06\, ACCR_{t-1} + 1.07\, CFO_{t-1} \quad (13)$$

4. من خلال اختبار البواقي نجد أنّ قيمة الانحراف المعياري للبواقي تساوي 0.99 وهي قريبة من الواحد مما يعني استمراريّة حسابات الاستحقاق، وبما أنّ استمراريّة حسابات الاستحقاق هي من المُؤشرات التي ترتبط بعلاقة إيجابيّة مع جودة التقارير الماليّة، فهذا يدُل على جودة التقارير الماليّة.

- من خلال تطبيق المعادلة السابقة على بيانات عامي 2015، 2016 كُلٌّ على حدا، ظهرت لدينا النتائج المُبينة بالجدول رقم (12) الآتي:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* لمقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لعامي 2015، 2016

الرمز	*R*	*R2*	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم في عام 2015	%92.2	%85	%84.4	%0
القيم في عام 2016	%96.8	%93.7	%93.5	%0

من الجدول السابق يتبين أنّ:

1. قيمة *Sig.* أقل من 5% في عامي 2015، 2016، مما يعني أنّ مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق معنوي وذو دلالة إحصائيّة في العامين.
2. قيمة مُعامل الارتباط R بلغت 92.2% في عام 2015، في حين وصلت إلى 96.8% في عام 2016.
3. قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 ازدادت من 85% في عام 2015 إلى 93.7% في عام 2016.
4. بلغت قيمة $Adjusted\ R^2$ 93.5% في عام 2016 مقارنةً بـ 84.4% في عام 2015، مما يعني أنّ المُتغيرات المُستقلة "المُستحقات والتدفقات النقديّة للسنة السابقة" استطاعت أنّ تُفسر تغيرات المُتغير التابع "ربح السنة الحاليّة"، في عام 2016، أكثر منها في عام 2015.
5. من خلال اختبار البواقي *Residuals Statistics* تبين أنّ قيمة الانحراف المعياري للبواقي تساوي 96% في عام 2015 لتصل إلى 98% في عام 2016، وهي قريبة من الواحد مما يعني استمراريّة حسابات الاستحقاق، في كِلا العامين. وبما أنّ استمراريّة حسابات الاستحقاق يتم قياسها من خلال قيمة الانحراف المعياري للبواقي، فيمكن القول أنّ استمراريّة حسابات الاستحقاق في التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة قد ارتفعت في عام 2016.
6. بما أنّ أنّ استمراريّة حسابات الاستحقاق مقياس غير مُباشر لجودة التقارير الماليّة، فإنّ ارتفاعها يعني أنّ جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة قد ارتفعت في عام 2016 عنها في عام 2015.

4. المقياس الرابع: المقياس المُجمع للمقاييس الثلاثة FRQ:

وفق دراسة (الصايغ وعبد المجيد، 2015، حسين، 2013) يمكن جمع المقاييس الثلاثة السابقة باستخدام القيمة المعياريّة، حيثُ يتم حساب المقياس المُجمع لقياس جودة التقارير الماليّة من خلال متوسط القيمة المعياريّة لكل مُتغير من المُتغيرات الثلاثة:

$$(14) \quad FRQ = Standardized\ Average\ (FRQ_1 + FRQ_2 + FRQ_3)$$

وبتطبيق الارتباط توصلنا إلى النتائج التي يمكن عرضها في الجدول رقم (13) الآتي:

الجدول رقم (13) تحليل الارتباط *Pearson Correlation* للمقياس المُجمع

		FRQ_1	FRQ_2	FRQ_3
FRQ	*Pearson Correlation*	83.5	71.8	74.1
	Sig. (2-tailed)	%0	%0	%0

يُظهر الجدول السابق أنّ قيمة مُعامل الارتباط R للمقياس المُجمع مع المقياس الأول FRQ_1 "استمراريّة الأرباح" بلغت 83.5%، و71.8% للمقياس الثاني FRQ_2 "القيمة المُلائمة"، بينما بلغت قيمته 74.1% للمقياس الثالث FRQ_3 "استمراريّة حسابات الاستحقاق" وكل القيم معنويّة وموجب عند مُستوى دلالة 5%.

وبتطبيق الانحدار المتعدد تأخذ معادلة المقياس المُجمع الشكل التالي:

$$(15) \quad FRQ = 22.4 + 34.6\,FRQ_1 + 32\,FRQ_2 + 33\,FRQ_3$$

2.2.4. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة:

من أجل قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة، تم دراسة أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال أثره في كلّ مقياس من المقاييس غير المُباشرة لجودة

التقارير الماليّة: استمراريّة الأرباح، والقيمة المُلائمة، واستمراريّة حسابات الاستحقاق، ثُمّ دراسة أثر شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال أثره على المقياس المُجمع.

1. قياس أثر شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح FRQ_1:

إنّ استمراريّة الأرباح أحد المقاييس غير المُباشرة لجودة التقارير الماليّة، وعليه لقياس أثر شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح FRQ_1، نقوم بقياس درجة الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وبين استمراريّة الأرباح "المقياس غير المُباشر"، من خلال استخدام تحليل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation* ومن ثُمّ تطبيق الانحدار الخطي البسيط لمعرفة شكل العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة في حال وجودها.

- **قياس الارتباط:**

يُبين الجدول رقم (14) قيم كُلٍّ من مُعامل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation* ومُستوى المعنويّة، حيثُ وُجِد ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح بمعدل 61.6%، وهو ارتباط جوهري ومعنوي، وهو ما وضحه الجدول رقم (14) التالي:

الجدول رقم (14) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح

		TL
FRQ_1	*Pearson Correlation*	%61.6
	Sig. 2-tailed	%0.1

- من خلال تطبيق الانحدار الخطي البسيط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح FRQ_1 نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

بلغت قيمة مُعامل الارتباط R 61.6%، في حين بلغت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 38%، مما يعني أنّ المُتغير المُستقل "مُستوى شفافيّة الإفصاح" استطاع أنّ يُفسر 38% من تغيرات المُتغير التابع "جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى مُؤثرة في الربح الحالي، وهذا ما يعرضه الجدول رقم (15).

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

من خلال اختبار *ANOVA* نجد أنّ مُستوى معنويّة الدالة الإحصائيّة أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%، وهذا ما يُظهرهُ الجدول رقم (15) التالي:

الجدول رقم (15) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح واختبار تحليل التباين *ANOVA*

الرمز	R	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%61.6	%38	%35.4	% 0.1

- **مُعاملات الانحدار:**

يُوضح الجدول رقم (16) أنّ:

1. قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار تبلُغ 152.49-، وهو معنوي عند مُستوى دلالة 5%.

2. قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل TL تبلُغ 3.58، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح FRQ_1.

وعليه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$FRQ_1 = -152.49 + 3.58\,TL \quad (16)$$

الجدول رقم (16) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح

الرمز	α	β
القيم	(152.49)	3.58
Sig.	%1.6	%0.1

2. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة FRQ_2:

إنّ القيمة المُلائمة أحد المقاييس غير المُباشرة لجودة التقارير الماليّة كما مر معنا، وعليه لقياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة FRQ_2، نقوم بقياس درجة الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وبين القيمة المُلائمة من خلال استخدام تحليل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، ومن ثُمّ تطبيق الانحدار الخطي البسيط لمعرفة شكل العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة في حال وجودها.

- **قياس الارتباط:**

باستخدام تحليل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation* تبين وجود ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة بمعدل 27.1%، وهو ارتباط جوهري ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، وهذا ما يعرضه الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة

		TL
FRQ_2	*Pearson Correlation*	%27.1
	Sig. 2-tailed	%0.5

➢ من خلال تطبيق الانحدار الخطي البسيط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة FRQ_2 نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

بلغت قيمة مُعامل الارتباط R 27.1%، في حين بلغت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 7.3%، مما يعني أنّ المُتغير المُستقل "مُستوى شفافيّة الإفصاح" استطاع أنّ يُفسر 7.3% من تغيرات المُتغير التابع "جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (18).

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

من خلال اختبار *ANOVA* نجد أنّ مُستوى معنويّة الدالة الإحصائيّة أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%، وهذا ما يُظهرهُ الجدول رقم (18) الآتي:

الجدول رقم (18) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة واختبار تحليل التباين *ANOVA*				
الرمز	*R*	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%27.1	%7.3	%6.4	%0.5

- **مُعاملات الانحدار:**

يُظهر الجدول رقم (19) ما يلي:

1. تبلُغ قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار 11.18-، وهو غير معنوي مما يعني أنّه مقارب للصفر.
2. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل *TL* 2.45، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة FRQ_2، وهذا لا يتوافق مع دراسة (أحمد،2015) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وأسعار الأسهم وحجم التداول لهذه الأسهم في السوق المصري، ويعود سبب ذلك الاختلاف في النتائج برأي الباحثة إلى اختلاف المقاييس المُستخدمة، فقد اعتمدت الباحثة مقياس السعر، الذي يربط السعر السوقي بالربح المحاسبي وحقوق المُلكية، في حين اعتمدت دراسة (أحمد، 2015) فقط على سعر السهم في يوم نشر المعلومات وقبل يوم من نشر وبعد يوم، إضافةً إلى اختلاف البيئة الاستثمّاريّة والاقتصاديّة لِكلتا الدراستين.

الجدول رقم (19) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة		
الرمز	α	β
القيم	11.18	2.45
Sig.	%83.7	%0.5

وعليه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$(17) \quad FRQ_2 = -11.18 + 2.45\,TL$$

وبما أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح قد ارتفع في عام 2016 عن عام 2015، وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة ارتفعت أيضاً في عام 2016 مقارنةً مع عام 2015، فقد تم تحليل الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح والقيمة المُلائمة في كل عام على حدا باستخدام تحليل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، وكانت لدينا النتائج المُوضحة في الجدول رقم (20) الآتي:

الجدول رقم (20) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة لعامي 2015، 2016

			TL
FRQ_2	2015	*Pearson Correlation*	%23.6
		Sig. 2-tailed	%9.2
	2016	*Pearson Correlation*	%30.7
		Sig. 2-tailed	%2.7

يتبين من الجدول السابق أنّ:

1. يوجد ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال القيمة المُلائمة FRQ_2 في عام 2015 مقداره 23.6%، إلّا أنّه غير معنوي عند مُستوى دلالة 5%.
2. يوجد ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال القيمة المُلائمة FRQ_2 في عام 2016 مقداره 30.7%، وهو معنوي وموجب عند مُستوى دلالة 5%.
3. نُلاحظ من خلال مُعامل الارتباط في عامي 2015، 2016 أنّ ازدياد مُستوى شفافيّة الإفصاح قد أدى إلى زيادة الجودة في التقارير الماليّة.

4. بناءً على ما سبق تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال القيمة المُلائمة في عام 2016، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (21) على الشكل التالي:

الجدول رقم (21) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* ومُعاملات الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة لعام 2016

الرمز	R	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*	β
القيم	%30.7	%9.5	%7.6	%2.7	2.61

من الجدول السابق يتبين مايلي:

1. بلغت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 9.5%، مما يعني أنّ المُتغير المُستقل "مُستوى شفافيّة الإفصاح" استطاع أنّ يُفسر 9.5% من تغيرات المُتغير التابع "جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى.
2. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل *TL* 2.6، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة في عام 2016.

3. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3:

إنّ استمراريّة حسابات الاستحقاق أحد المقاييس غير المُباشرة لجودة التقارير الماليّة كما مر معنا، وعليه لقياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3، نقوم بقياس درجة الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وبين استمراريّة حسابات

الاستحقاق، من خلال استخدام تحليل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، ومن ثُمّ تطبيق الانحدار الخطي البسيط لمعرفة شكل العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة في حال وجودها.

- **قياس الارتباط:**

يُبين الجدول رقم (22) قيم كُلٍّ من مُعامل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation* ومُستوى المعنويّة:

الجدول رقم (22) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق

		TL
FRQ_3	*Pearson Correlation*	%32.8
	Sig. 2-tailed	%0.1

من الجدول يُستنتج أنّ:

يوجد ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق بمعدل 32.8%، وهو ارتباط جوهري ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%.

- من خلال تطبيق الانحدار الخطي البسيط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3 نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

بلغت قيمة مُعامل الارتباط R 32.8%، في حين بلغت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 10.8%، مما يعني أنّ المُتغير المُستقل "مُستوى شفافيّة الإفصاح" استطاع أنّ يُفسر 10.8% من تغيرات المُتغير التابع

"جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى مُؤثرة في الربح، وهذا ما يعرضه الجدول رقم (23).

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

من خلال اختبار *ANOVA* نجد أنّ مُستوى معنويّة الدالة الإحصائيّة أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وقبوله بنسبة ثقة 95%، وهذا ما يُظهرهُ الجدول رقم (23) التالي:

الجدول رقم (23) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق واختبار تحليل التباين *ANOVA*

الرمز	*R*	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%32.8	%10.8	%9.9	%0.1

- **مُعاملات الانحدار:**

يُبين الجدول رقم (24) أنّ:

1. قيمة الثابت α في معادلة خط الانحدار تبلُغ 12,000,000-، وهو معنوي عند مُستوى دلالة 5%.
2. قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل *TL* تبلُغ 236,717,968، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3.

الجدول رقم (24) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق		
الرمز	α	β
القيم	(12,000,000)	236,717,968
Sig.	%1.7	%0.1

وعليه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$(18) \quad FRQ_3 = -12{,}000{,}000 + 236{,}717{,}968\, TL$$

وبما أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح قد ارتفع في عام 2016 عن عام 2015، وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق ارتفعت أيضاً في عام 2016 مقارنة مع عام 2015، فقد تم تحليل الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق في كل عام على حدا باستخدام تحليل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، وكانت لدينا النتائج المُوضحة في الجدول رقم (25) الآتي:

الجدول رقم (25) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لعامي 2015، 2016			
			TL
FRQ_3	2015	*Pearson Correlation*	%31.4
		Sig. 2-tailed	%2.3
	2016	*Pearson Correlation*	%35.9
		Sig. 2-tailed	%0.9

يوضح الجدول السابق أنّ:

1. يوجد ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3 في عام 2015 مقداره 31.4%، وهو معنوي وموجب عند مُستوى دلالة 5%.
2. يوجد ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3 في عام 2016 مقداره 35.9%، وهو معنوي وموجب عند مُستوى دلالة 5%.
3. نُلاحظ من خلال مُعامل الارتباط في عامي 2015، 2016 أنّ ازدياد مشتوى شفافيّة الإفصاح قد أدى إلى زيادة الجودة في التقارير الماليّة.
4. بناءً على ما سبق تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال استمراريّة حسابات الاستحقاق في عامي 2015، 2016، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (26) التالي:

الجدول رقم (26) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل واختبار تحليل التباين *ANOVA* ومُعاملات الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لعامي 2015، 2016

الرمز	R	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*	β
2015	%31.4	%9.9	%7.6	%2.3	171,257,084
2016	%35.9	%12.9	%11.1	%0.9	291,856,454

من الجدول السابق يتبين أنّ:

1. ارتفعت قيمة مُعامل التحديد أو التفسير المعدّل $Adjusted\ R^2$ من 7.6% في عام 2015 إلى 11.1% في عام 2016، مما يعني زيادة قُدرة المُتغير المُستقل TL "مُستوى شفافيّة الإفصاح" على تفسير تغيُرات المُتغير التابع "جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق".
2. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل TL 171,257,084، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق في عام 2015.
3. تبلُغ قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل TL 291,856,454، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق في عام 2016.

4. قياس أثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة من خلال المقياس المُجمع FRQ:

تم استخدام مقياس مُجمع لقياس جودة التقارير الماليّة، ولمعرفة العلاقة بين شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة نقوم باستخدام أسلوب تحليل ارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، ومن ثُمّ تطبيق الانحدار الخطي البسيط لمعرفة شكل العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة في الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة في حال وجودها.

قياس الارتباط: يُبين الجدول رقم (27) قيم كُلٍّ من مُعامل الارتباط بيرسون *Pearson Correlation*، ومُستوى المعنويّة:

الجدول رقم (27) الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة		
		TL
FRQ	*Pearson Correlation*	39.6%
	Sig. 2-tailed	4.5%

من الجدول السابق يتضح أنّ:

هناك ارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح *TL* وجودة التقارير الماليّة *FRQ* بمعدل 39.6% وهو ارتباط جوهري ومعنوي، مما يعني وجود علاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة.

- من خلال تطبيق الانحدار الخطي بين مُستوى شفافيّة الإفصاح *TL* وجودة التقارير الماليّة *FRQ* نجد أنّ:

- **مُعامل الارتباط والتحديد:**

إنّ قيمة مُعامل الارتباط R تساوي 39.6%، وقيمة مُعامل التحديد أو التفسير R^2 تساوي 15.7%، مما يعني أنّ المُتغير المُستقل *TL* "مُستوى شفافيّة الإفصاح" استطاع أنّ يُفسر 15.7% من تغيرات المُتغير التابع *FRQ* "جودة التقارير الماليّة"، والباقي يُعزى إلى عوامل أخرى، ويُبين الجدول رقم (28) ذلك.

- **اختبار تحليل التباين** *ANOVA*:

يُبين الجدول رقم (28) أنّ قيمة مُستوى معنويّة الدالة الإحصائيّة *Sig.* أقل من 5%، مما يعني معنويّة مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة، وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%.

الجدول رقم (28) اختبار مُعامل الارتباط والتحديد ومُعامل التحديد المُعدّل لمُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة واختبار تحليل التباين *ANOVA*				
الرمز	*R*	R^2	*Adjusted R Square*	*Sig.*
القيم	%39.6	%15.7	%12.2	% 4.5

- **مُعاملات الانحدار:**

يُبين الجدول رقم (29) قيمة كُلٍّ من ثابت معادلة الانحدار α ومُعامل الميل للمُتغير المُستقل β، وفق مايلي:

1. قيمة الثابت في معادلة خط الانحدار α تبلُغ 25.23، وهي معنويّة عند مُستوى دلالة 5%.
2. قيمة مُعامل الميل للمُتغير المُستقل *TL* تبلُغ 39.6، وهو موجب ومعنوي عند مُستوى دلالة 5%، ويدُل على العلاقة الطرديّة بين المُتغير المُستقل *TL* "مُستوى شفافيّة الإفصاح" والمُتغير التابع *FRQ* "جودة التقارير الماليّة".

الجدول رقم (29) مُعاملات معادلة الانحدار لأثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة		
الرمز	α	β
القيم	25.23	39.6
Sig.	%4.3	04.5

ومنه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$(19) \quad FRQ = 25.23 + 39.6\,TL$$

ولابدّ من الإشارة إلى أنّه لم يتم قياس التغير في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح بين عامي 2015 و2016، لأننا نستخدم لقياس استمراريّة الأرباح نموذج *ARIMA*، الأمر

الذي سيؤدي إلى عدم إمكانية قياس التغير في المقياس المُجمع بين 2015 و2016 لأنّه يعتمد على المقاييس الثلاثة مُجتمعة.

المبحث الثالث

اختبار الفروض

كما مر معنا تقوم الدراسة على اختبار فرضين رئيسيين وثلاثة فروض فرعيّة، وبعد عرض البيانات وتحليلها سنقوم باختبار الفروض:

1. الفرض الفرعي الأول:

من خلال تحليل الارتباط والانحدار تبين أنّ هناك ارتباط R بين مُستوى شفافيّة الإفصاح TL وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح FRQ_1 مقداره 61.6% وهو ارتباط موجب ومعنوي، كما أنّ مقياس الانحدار معنوي عند مُستوى دلالة 5%، ومُعامل تفسير أو تحديد R^2 38%، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل:

يُؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح

2. الفرض الفرعي الثاني:

من خلال تحليل الارتباط والانحدار تبين أنّ هناك ارتباط R بين مُستوى شفافيّة الإفصاح TL وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة FRQ_2 مقداره 27.1% وهو ارتباط موجب ومعنوي، كما أنّ مقياس الانحدار معنوي عند مُستوى دلالة 5%، ومُعامل تفسير أو تحديد R^2 7.3%، كما أنّ ارتفاع مُستوى شفافيّة الإفصاح TL في عام 2016 عن عام 2015، أدى زيادة الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة، مما يُفسر زيادة جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة بين عامي 2015 و2016، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل:

يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة

3. الفرض الفرعي الثالث:

من خلال تحليل الارتباط والانحدار تبين لنا أنّ هناك ارتباط R بين مُستوى شفافيّة الإفصاح TL وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3 مقداره 37.8% وهو ارتباط موجب ومعنوي، كما أنّ مقياس الانحدار معنوي عند مُستوى دلالة 5%، بمُعامل تفسير أو تحديد R^2 10.8%، كما أنّ ارتفاع مُستوى شفافيّة الإفصاح في عام 2016 عن عام 2015، أدى زيادة الارتباط بين مُستوى شفافيّة الإفصاح TL وجودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق FRQ_3 من 31.4% إلى 35.9%، مما يُفسر زيادة جودة التقارير الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق بين عامي 2015 و2016، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل:

يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة جودة المُستحقات

4. الفرض الرئيسي الأول:

من خلال تحليل الارتباط والانحدار تبين أنّ هناك ارتباط R بين مُستوى شفافيّة الإفصاح TL وجودة التقارير الماليّة FRQ مقداره 39.6% وهو ارتباط موجب ومعنوي، كما أنّ مقياس الانحدار معنوي عند مُستوى دلالة 5%، ومُعامل تفسير أو تحديد R^2 15.7%، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل:

يؤثر مُستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة

5. الفرض الرئيسي الثاني:

من خلال تحليل البيانات تبين أنّ مُستوى شفافيّة الإفصاح يرتبط بجودة التقارير الماليّة بعلاقة طرديّة ومعنويّة، سواء إنّ كانت جودة التقارير الماليّة مُقاسة من خلال استمراريّة الأرباح، أو القيمة المُلائمة، أو استمراريّة حسابات الاستحقاق، أو من خلال المقاييس الثلاثة مُجتمعةً، كما أنّ التغير في مُستوى شفافيّة الإفصاح بين عامي 2015 و2016، أدى إلى تغير في جودة التقارير الماليّة من خلال مقياسي القيمة المُلائمة واستمراريّة حسابات الاستحقاقات الاختياريّة، وارتفع مُعامل الارتباط بين العامين وعليه نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم:

لا تتأثر العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

1.4.4. النتائج:

1. بلغ مُستوى شفافيّة الإفصاح على مُستوى سوق دمشق للأوراق الماليّة 62.52% في عام 2015 بينما بلغ 62.69% في عام 2016.
2. بناءً على مقياس استمراريّة الأرباح لقياس جودة التقارير الماليّة، وعند مُستوى دلالة 5%، يوجد استمراريّة أرباح أيّ أنّ هذه الأرباح غير مؤقتة، مما يُشير إلى أنّ جودة الأرباح مرتفعة، مما يعني أنّ التقارير الماليّة للشركات عينة الدراسة تتمتع بالجودة.
3. بناء على مقياس السعر لقياس جودة التقارير الماليّة، وعند مُستوى دلالة 5%، نجد أنّ القوة التفسيريّة للمعلومات المُحاسبيّة قد بلغت 7.3%، مما يعني وجود قيمة مُلائمة في التقارير الماليّة.
4. بناءً على مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق لقياس جودة التقارير الماليّة، وعند مُستوى دلالة 5%، نجد أنّ الانحراف المعياري لبواقي معادلة الانحدار بلغ 0.96 وهو قريب من الواحد مما يعني استمراريّة حسابات الاستحقاق، وبالتالي جودة مستحقات، ووفق دراسة (Choi & Pae, 2011) فإنّ ذلك يشير إلى أنّ التقارير الماليّة تتمتع بالجودة.
5. يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة الأرباح بعلاقة طرديّة، ولا يوجد دراسات سابقة درست العلاقة بين استمراريّة الأرباح ومُستوى شفافيّة الإفصاح حسب علم الباحثة.
6. يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس القيمة المُلائمة بعلاقة طرديّة.

7. يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة من خلال مقياس استمراريّة حسابات الاستحقاق بعلاقة طرديّة.
8. يؤثر مُستوى شفافيّة الإفصاح في جودة التقارير الماليّة للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة بعلاقة طرديّة.
9. لا تتأثر العلاقة بين شفافيّة الإفصاح وجودة التقارير الماليّة بالمقياس المُستخدم في قياس جودة التقارير الماليّة.

2.4.4. التوصيات:

1- ضرورة تطبيق نماذج تقييم شفافيّة الإفصاح العالميّة، والمُعتمدة في تصنيف أسواق المال العالميّة مثل مقياس *Standard and Poor's* من قِبل هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريةّ وهيئة الإشراف على التأمين ومصرف سورية المركزي.

2- التوسع بالأبحاث والدراسات المُتعلقة بجودة التقارير الماليّة وشفافيّة الإفصاح بهدف تحديد أكبر قدر ممكن من العوامل المؤثرة بهما.

3- حث الشركات على اختبار شفافيّة إفصاحهم، والعمل على تطويرها من أجل الوصول إلى أفضل جودة مُمكنة ضمن بيئة الأعمال السوريّة.

المراجع

1. المراجع باللغة العربيّة:

❐ الكتب:

1. إسماعيل، إسماعيل، ميالة، بطرس، ومرعي، عبد الرحمن، 2010، "**المحاسبة المتوسطة 1**"، (منشورات جامعة دمشق، سورية، الطبعة الأولى).
2. جربوع، يوسف محمود، 2014، "**نظرية المُحاسبة**"، (دار الوراق الحديثة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية).
3. الحميد، عبد الرحمن حميد، 2009، "**نظرية المُحاسبة**"، (الرياض، السعودية، الطبعة الأولى)
4. الدهراوي، كمال الدين، 2007، "**المُحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المُحاسبة الماليّة**"، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى).
5. علي، عبد الوهاب، 2007، "**القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربيّة والدوليّة: الجزء الأول**"، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر).
6. فلوح صافي، إسماعيل، إسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، وحمزة، محي الدين، 2009، "**تحليل القوائم الماليّة**"، (منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية).
7. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، 2013، "**نظرية المحاسبة**"، (منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية).
8. لطفي، أمين السيد، 2006، "**نظرية المُحاسبة: منظور التوافق الدولي**"، (الدار الجامعيّة، الإسكندرية، مصر).

9. مطر، محمد، 2006، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العمليّة**"، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية).

10. مطر، محمد، والسويطي، موسى، 2008، "**التأصيل النظري للمُمارسات المهنيّة المُحاسبيّة في مجالات: القياس والعرض والإفصاح**"، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية).

❐ الدراسات والأبحاث والدوريات:

1. إبراهيم، إيهاب عبد الفتاح، 2017، "**قياس تأثير القدرة الإداريّة على جودة الأرباح المُحاسبيّة في بيئة الأعمال المصريّة: دراسة تطبيقيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر).

2. إبراهيم، رشا احمد، 2014، "تقييم مدى شفافيّة التقارير الماليّة في سوق الأوراق الماليّة المصري: دراسة نظريّة تطبيقيّة"، (مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة، كلية التجارة جامعة بور سعيد، مصر، العدد4)، ص ص137-155.

3. أبو بكر، زمزم أحمد، 2011، "**سياسات التحفظ المُحاسبي في الفكر المُحاسبي المُعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المُحاسبيّة وقرارات المُستثمرين بسوق الأوراق الماليّة المصريّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

4. أحمد، أحمد بخيت، 2004، "**دور الشفافية في تحسين جودة القوائم المالية في ضوء المُتغيرات البيئيّة المُعاصرة: دراسة نظريّة وتطبيقيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة الوادي، مصر).

5. أحمد، ضياء محمد، 2015، "**العلاقة بين مُستوى شفافيّة الإفصاح وأسعار وحجم تداول الأسهم في إطار حوكمة الشركات: دراسة إمبريقيّة – تحليليّة**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة الزقايق، مصر).

6. أصميدة، خالد أبو راوي، 2013، "**دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المُستثمرين في الأسواق الماليّة: دراسة تطبيقيّة على سوق الأوراق الماليّة الليبي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

7. الباز، ماجد مصطفى، 2012، "**جودة التقارير الماليّة في ضوء خصائص المعلومات المُحاسبيّة ومبادئ حوكمة الشركات**"، (المجلة العلميّة، كلية التجارة الإسماعيليّة جامعة قناة السويس، مصر، المُجلد3، العدد1)، ص ص129-148.

8. جركسي، سامر نجيب، 1998، "**أثر أسعار الصرف على القياس والإفصاح المحاسبي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية).

9. حسانين، أحمد سعيد، 2003، "**تقييم جودة المعايير المُحاسبيّة: دراسة تحليليّة مُقارنة بين البيئة المصريّة والبيئة السعوديّة**"، (مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، مصر، العدد2)، ص ص127-173.

10. حسني، خالد محمد، 2006، "**تطوير التقارير الماليّة لمُقابلة احتياجات الاقتصاد العالمي الجديد من المعلومات**"، أُطروحة دكتواره غير منشورة، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

11. الحسين، بسام عبد الكريم، 2010، "**قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم الماليّة على زيادة حجم أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سورية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية).

12. حسين، محمد إبراهيم، 2013، "**قياس وتحليل تأثير التحُّفظ في التقارير الماليّة على جودة الأرباح المُحاسبيّة: دراسة تطبيقيّة**"، أُطروحة دكتواره غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر).

13. حمدان، علّام محمد، 2011، "**أثر التحفُّظ المُحاسبي في تحسين جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة على الشركات الصناعيّة المُساهمة العامة الأردنيّة**"، (دراسات العلوم الإداريّة، المُجلد38، العدد2، الأردن).

14. حنا، عماد جورج، 2015، "**إطار مُقترح للعلاقة بين تكلفة رأس المال وكُلٍّ من جودة الإفصاح وجودة الأرباح، وجودة حوكمة الشركات ودور خطر المعلومات في تفسير هذه العلاقة**"، أُطروحة دكتواره غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر).

15. خليفة، محمد يوسف، 2012، "**قياس آثار عدم تماثل المعلومات المُحاسبيّة على كفاءة سوق الأوراق الماليّة المصري**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر).

16. خليل، رشا حسن، 2015، "**تقييم دور المُراجع السابق للمُنشأة كأحد أعضاء لجان المُراجعة في تحسين جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر).

17. خليل، عبد الفتاح أحمد، 2001، "**قياس القيمة المُلائمة للمعلومات المُحاسبيّة وفقاً لأساس الاستحقاق والتدفقات النقديّة وانعكاساتها على قرارات المُستثمرين في سوق الأوراق الماليّة المصري**"، (مجلة التجارة التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد1)، ص ص89-128.

18. خليل، محمد أحمد، 2008، "**مدخل مُقترح لقياس الشفافيّة بمنظمات الأعمال المصريّة: دارسة تطبيقيّة**"، (مجلة الدراسات والبحوث التجاريّة، كلية التجارة جامعة بنها، مصر، العدد1)، ص ص.

19. دحدوح، حسين أحمد، 2008، "**دور لجنة المُراجعة في تحسين كفاية نُظم الرقابة الداخليّة وفعّاليتها في الشركات: دراسة ميدانيّة**"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصاديّة والقانونيّة، سورية، المُجلد24، العدد1)، ص ص249-283.

20. دحروج، حياة محمود، 2011، "**شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة**"، (مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد638)، ص ص24-25.

21. دهمان، أسامة كمال، 2012، "**فاعلية نظم المعلومات المُحاسبيّة المحوسبة في تحقيق جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة على وزارة الماليّة الفلسطينيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، الجامعة الإسلاميّة-غزة، فلسطين).

22. رزق، هبه عبد العاطي، 2011، "**أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعيّة على جودة التقارير الماليّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

23. الرشيدي، ممدوح صادق، 2012، "**دراسة تحليليّة لأساليب تقييم جودة التقارير الماليّة**"، (مجلة البحوث التجاريّة المُعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، مصر، المُجلد26، العدد2)، ص ص1-60.

24. زحلوط، عفراء ميهوب، 2014، "**تأثير عوامل بيئة الاستثمار على التباين في الإفصاح المُحاسبي وفقاً للمعايير الدوليّة: عينة من الشركات الصناعيّة المُدرجة في الأسواق الماليّة العربيّة**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية).

25. زغلول، وليد أحمد، 2010، "**دراسة اختباريّة لقياس أثر التحفُّظ المُحاسبي على جودة التقارير الماليّة في ضوء المعايير المصريّة**"، أُطروحة دكتواره غير منشورة، (كلية التجارة الإسماعيليّة، جامعة قناة السويس، مصر).

26. سميا، ربيع، 2012، "**أثر عدم تماثل المعلومات على مصداقية التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية).

27. السهلي، محمد بن سلطان، 2011، "مؤشر الشفافيّة والإفصاح في الشركات السعوديّة"، (مجلة البحوث المُحاسبيّة، الجمعية السعودية، السعودية، المُجلد10، العدد2)، ص ص10-42.

28. شاهين، سوسن حسن، 2014، "**اختبار مُلائمة قيمة الأرباح المُحاسبيّة والقيمة الدفتريّة للسهم في سوق دمشق للأوراق الماليّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية).

29. الشرقاوي، أحمد عبد العاطي، 2014، "**تفعيل دور حوكمة الشركات للحدّ من المُمارسات المُحاسبيّة الخاطئة لتحقيق جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر).

30. صالح، دعاء محمد، 2015، "**تطوير الإطار الفكري للمُحاسبة الماليّة بهدف تحسين جودة التقارير الماليّة وتلبية احتياجات مُستخدميها في ظل مُتطلبات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر).

31. الصايغ، عماد سعد، وعبد المجيد، حميدة محمد، 2015، "**قياس أثر جودة التقارير الماليّة على كفاءة القرارات الاستثماريّة للشركات المصريّة**"، (مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، المُجلد3، العدد1)، ص ص1-49.

32. الصعيدي، شرف سعيد، 2016، "**تقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير الماليّة المصرفيّة لتعظيم قيمة البنك: بالتطبيق على البنوك التجاريّة المصريّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر).

33. الصوالحة، جعفر معروف، 2008، "**الإفصاح المحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة: دراسة تطبيقيّة على الشركات المُساهمة العامة الصناعيّة الأردنيّة المُدرجة في بورصة عمان**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (الأكاديمية العربيّة للعلوم الماليّة والمصرفيّة، الأردن).

34. عبد الحكيم، مجدي مليجي، 2014، "**أثر التحول إلى معايير التقارير الماليّة الدوليّة على جودة المعلومات المُحاسبيّة وقيمة الشركات المُسجلة في بيئة الأعمال السعوديّة: دراسة نظريّة**

تطبيقيّة"، (مجلة المُحاسبة والمُراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر، المُجلد2، العدد2)، ص ص1-50.

35. عبد الحكيم، مجدي مليجي، وملو العين، علاء محمد، 2013، "**قياس مُستوى شفافيّة الإفصاح في التقارير الماليّة المنشورة لتحسين جودة المعلومات المُحاسبيّة بمُنشآت الأعمال السعوديّة**"، (المجلة العلميّة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، العدد3)، ص ص483-564.

36. عبد الحليم، أحمد حامد، 2015، "**التحفظ المُحاسبي وأثره على جودة التقارير الماليّة وقرارات المستثمرين: دراسة ميدانيّة**"، (مجلة الفكر المُحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، المُجلد19، العدد2)، ص ص595-683.

37. عبد الرحمن، أحمد رجب، 2013، "**قياس مدى تحقق الشفافيّة والإفصاح في التقارير الماليّة المنشورة للشركات المُتداولة في سوق الأسهم السعودي: دراسة تطبيقيّة**"، (المجلة العلميّة لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانيّة والإداريّة، المملكة العربيّة السعودية، المُجلد14، العدد1)، ص ص237-285.

38. عبد الرحيم، رضا محمود، 2017، "**أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على دعم المقدرة التنبؤيّة للمُحللين الماليين**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر).

39. عبد الفتاح، سعيد توفيق، 2013، "**علاقة خصائص لجان المُراجعة بجودة التقارير الماليّة: دراسة اختباريّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر).

40. عبد النبي، محمود، 2012، "**دور الإفصاح الاختياري في تدعيم جودة التقرير المالي بالبورصة المصريّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر).

41. العجمي، عبد الله، 2013، "**تقييم نظم الرقابة الداخليّة وأثرها في جودة معلومات التقارير المُحاسبيّة: دراسة ميدانيّة في البنوك التجاريّة في دولة الكويت**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن).

42. العفيف، جمال حسن، 2010، "**نموذج مقترح لقياس أثر جودة التقارير الماليّة على سياسة الاستثمار لدى الشركات المُساهمة الصناعيّة الأردنيّة**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عمان العربيّة للدراسات العُليا، كلية الأعمال، عمان، الأردن).

43. عوض، آمال محمد، 2010، "**دراسة واختبار مدى تأثير التحفُّظ المُحاسبي في معايير المُحاسبة المصريّة على جودة التقارير الماليّة للشركات المُسجلة بالبورصة المصريّة**"، (المجلة العلميّة للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد2)، ص ص 91-145.

44. غنيمي، سامي محمد، 2011، "**إطار مُقترح لدور الشفافيّة في الحدّ من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال: دراسة اختباريّة**"، (مجلة الدراسات والبحوث التجاريّة، كلية التجارة جامعة بنها، مصر، المُجلد2، العدد1)، ص ص1-67.

45. فنون، طارق محمود، 2010، "**فحص وتطوير الشفافيّة والإفصاح للشركات المُساهمة العامة المُدرجة في سوق عمان المالي باستخدام منهجيّة ستاندرد آند بورز**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الدراسات الإداريّة والماليّة العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن).

46. قديح، بسام سليمان، 2013، "**أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة على المصارف المُدرجة في بورصة فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، الجامعة الإسلاميّة–غزة، فلسطين).

47. مصطفى، سيد محمد، 2009، "**دور معايير المُحاسبة المصريّة في تحقيق مُتطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير الماليّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر).

48. مصطفى، محمدين سليمان، 2012، "**دور معايير المُحاسبة والمُراجعة الدوليّة في زيادة كفاءة وفعاليّة الإفصاح في التقارير الماليّة المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق الماليّة**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان).

49. المليح، نسرين محمد، 2017، "تأثير المُمارسات الخاطئة للإفصاح المُحاسبي على القيمة العادلة للمُنشأة طبقاً للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر).

50. محمد، موسى عبد الجليل، 2016، "**مدخل مُقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير الماليّة: دراسة تطبيقيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر).

51. نصور، ريم محمد، 2015، "**أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانيّة**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية).

52. والي، رانيا محمد، 2013، "**أثر آليات حوكمة الشركات في الحدّ من مشاكل الوكالة: دراسة نظريّة وتطبيقيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر).

53. يوسف، أبو بكر محمد، 2016، "**قياس أثر شفافيّة الإفصاح بالتقارير الماليّة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة إمبريقيّة**"، (مجلة البحوث التجاريّة، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، المُجلد38، العدد1)، ص ص161-210.

54. يوسف، جمال علي، وإبراهيم، غادة أحمد، 2016، "**قياس جودة التقارير الماليّة للشركات المسُاهمة المصريّة وأثرها على قرارات المُستثمرين**"، (مجلة الفكر المُحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، المُجلد20، العدد2)، ص ص1079-1118.

55. يوسف، علي محمد، 2002، "**استخدام نموذج Ohlson لتقييم حقوق ملكية المُنشأة مع التطبيق على سوق الأوراق الماليّة في جمهورية مصر العربيّة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة – الإسماعيليّة، جامعة قناة السويس، مصر).

56. يوسف، علي محمد، 2005، "**المدخل التطبيقي في الفكر المُحاسبي المُعاصر كإطار للتنظير المُحاسبي**"، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة – الإسماعيليّة، جامعة قناة السويس، مصر).

57. يوسف، هبة إبراهيم، 2015، "**مدى تحقيق شفافيّة القوائم الماليّة في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم1**"، (المجلة العلميّة للدراسات التجاريّة والبيئيّة، مصر، المُجلد6، العدد1)، ص ص139-161.

❐ القوانين والأنظمة:

1. قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السوريّة رقم /22/ لعام 2005.
2. قانون الشركات السوري لعام 2011.

2. المراجع باللغة الإنكليزيّة:

❒ BOOKS:

1. Dyckman, T. R., Davis, C. J., & Dukes, R. E., 2001, **"Intermediate Accounting"**, (McGraw-Hill/Irwin, New York, United States of America, 5th ed.).
2. Edmonds, T. P., McNair, F. M., Olds, P. R., & Milam, E. E., 2013, **"Fundamental Financial Accounting Concepts"**, (United States of America, New York, NY: McGraw-Hill Irwin, 8th ed.).
3. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D., 2014, **"Intermediate Accounting"**, (United States of America, John Wiley and Sons Incorporated, 15th ed.).
4. Schroeder, R. G., Clark, M. W., & Cathey, J. M., 2004, **"Financial Accounting Theory and Analysis: Text and Cases"**, (John Wiley and Sons, 8th ed.).

❒ Journal:

1. Akhataruddin, M., 2005, **"Corporate Mandatory Disclosure Practices in Bangladesh"**, The International Journal of Accounting, Vol.40, pp.399-422.
2. Aksu, M., & Kosedag, A., 2006, **"Transparency and Disclosure Scores and Their Determinants in The Istanbul Stock Exchange",** Corporate Governance: An International Review, Vol.14, No.4, pp.277-296.
3. Ashbaugh, H., & Pincus, M., 2001, **"Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings"**, Journal of Accounting Research, Vol.39, No.3, pp.417-434.
4. Avgouleas, E., 2009, **"What Future for Disclosure as A Regulatory Technique? Lessons from The Global Financial Crisis and Beyond"**, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1369004.

5. Balachandran, S., & Mohanram, P., 2011, **"Is the Decline in The Value Relevance of Accounting Driven by Increased Conservatism?"**, Review of Accounting Studies, Vol.16, No.2, pp.272-301.
6. Ball, R., Li, X., & Shivakumar, L., 2015**, "Contractibility and Transparency of Financial Statement Information Prepared Under IFRS: Evidence from Debt Contracts Around IFRS Adoption"**, Journal of Accounting Research, Vol.53, No.5, pp.915-963.
7. Barth, M. E., & Schipper, K., 2008, **"Financial Reporting Transparency"**, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol.23, No.2, pp.173-190.
8. Barth, M. E., 2000, **"Valuation-Based Accounting Research: Implications for Financial Reporting and Opportunities for Future Research"**, Accounting and Finance, Vol.40, No.1, pp.7-32.
9. Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R., 2001, **"The Relevance of The Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting: Another View"**, Journal of Accounting and Economics, Vol.31, No.1, pp.77-104.
10. Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H., 2008, **"International Accounting Standards and Accounting Quality"**, Journal of Accounting Research, Vol.46, No.3, pp.467-498.
11. Basu, S., 1997, **"The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings",** Journal of Accounting and Economics, Vol.24, No.1, pp.3-37.
12. Baxter, P. J., 2007, **"Audit Committees and Financial Reporting Quality"**, PHD, University of Southern Queensland.
13. Beest, F. V., Braam, G. J. M., & Boelens, S., 2009, **"Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics"**, Working Paper,

Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen.

14. Bhat, G., Hope, Ole-K., & Kang, T., 2006, **"Does Corporate Governance Transparency Affect the Accuracy of Analyst Forecasts?"**, Accounting and Finance, Vol.46, pp.715–732.
15. Biddle, G. C., & Hilary, G., 2006, **"Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment",** The Accounting Review, Vol.81, No.5, pp.963-982.
16. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S., 2009, **"How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?"**, Journal of Accounting and Economics, Vol.48, No.2, pp.112-131.
17. Brown, L. D., & Pinello, A. S., 2007, **"To What Extent Does the Financial Reporting Process Curb Earnings Surprise Games?"**, Journal of Accounting Research, Vol.45, No.5, pp.947-981.
18. Brown, S., & Hillegeist, S. A., 2007, **"How Disclosure Quality Affects the Level of Information Asymmetry"**, Review of Accounting Studies, Vol.12, No.2-3, pp.443-477.
19. Bushman, R. M., & Smith, A. J., 2003, **"Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance"**, Economic Policy Review, Vol.9, No.1, pp.65-87.
20. Bushman, R., Chen, Q., Engel, E., & Smith, A., 2004, **"Financial Accounting Information, Organizational Complexity and Corporate Governance Systems"**, Journal of Accounting and Economics, Vol.37, No.2, pp.167-201.
21. Chen, Y. C., 2013, **"Improving Transparency in The Financial Sector: E-Government XBRL Implementation in The United States",** Public Performance & Management Review, Vol.37, No.2, pp.241-262.

22. Cheung, Y. L., Jiang, P., & Tan, W., 2010, **"A Transparency Disclosure Index Measuring Disclosures: Chinese Listed Companies"**, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.29, No.3, pp.259-280.

23. Choi, T. H., & Pae, J., 2011, **"Business Ethics and Financial Reporting Quality: Evidence from Korea"**, Journal of Business Ethics, Vol.103, No.3, pp.403-427.

24. Cohen, D. A., 2003, **"Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences"**, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=422581.

25. Dargenidou, C., McLeay, S., & Raonic, I., 2011, **"Accruals, Disclosure and The Pricing of Future Earnings in The European Market"**, Journal of Business Finance & Accounting, Vol.38, No.5-6, pp.473-504.

26. Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R., 2008, **"Mandatory IFRS Reporting Around the World: Early Evidence on The Economic Consequences"**, Journal of Accounting Research, Vol.46, No.5, pp.1085-1142.

27. Dechow, P. M., & Dichev, I. D., 2002, **"The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors",** The Accounting Review, Vol.77, No.1, pp.35-59.

28. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C., 2010, **"Understanding Earnings Quality: A Review of The Proxies, Their Determinants and Their Consequences"**, Journal of Accounting and Economics, Vol.50, No.2, pp.344-401.

29. Dechow, P., M., Sloan, R., G., & Sweeney, A., P., 1995, **"Detecting Earnings Management"**, The Accounting Review, Vol.70, No.2, pp.193-225.

30. Felo, A. J., Krishnamurthy, S., & Solieri, S. A., 2003, **"Audit Committee Characteristics and The Perceived Quality of Financial Reporting: An**

impirical Analysis", Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.401240.

31. Francis, J., & Schipper, K., 1999, **"Have Financial Statements Lost Their Relevance?"**, Journal of Accounting Research, Vol.37, No.2, pp.319-352.
32. Francis, J., Nanda, D., & Olsson, P., 2008, **"Voluntary Disclosure, Earnings Quality, And Cost of Capital"**, Journal of Accounting Research, Vol.46, No.1 pp.53-99.
33. Gigler, F. B., & Hemmer, T., 2004, **"On the Value of Transparency in Agencies with Renegotiation",** Journal of Accounting Research, Vol.42, No.5, pp.871-893.
34. Givoly, D., & Hayn, C., 2000, **"The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?",** Journal of Accounting and Economics, Vol.29, No.3, pp.287-320.
35. Gomariz, M. F., & Ballesta, J. P., 2014, **"Financial Reporting Quality, Debt Maturity and Investment Efficiency"**, Journal of Banking and Finance, Vol.40, pp.494-506.
36. Habib, A., 2008, **"Corporate Transparency, Financial Development and The Allocation of Capital: Empirical Evidence"**, Abacus, Vol.44, No.1, pp.1-21.
37. Healy, P. M., & Wahlen, J. M., 1999, **"A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting"**, Accounting Horizons, Vol.13, No.4, pp.365-383.
38. Hermanns, S., 2006, **"Financial information and earnings quality: A literature review"**, Working Paper, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=897722.
39. Holm, C., & Schøler, F., 2010, **"Reduction of Asymmetric Information Through Corporate Governance Mechanisms: The Importance of**

Ownership Dispersion and Exposure Toward the International Capital Market", Corporate Governance: An International Review, Vol.18, No.1, pp.32-47.

40. Holthausen, R. W., & Watts, R. L., 2001, **"The Relevance of The Value-Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting"**, Journal of Accounting and Economics, Vol.31, No.1, pp.3-75.
41. Hopkins, J. J., Maydew, E. L., & Venkatachalam, M., 2014, **"Corporate General Counsel and Financial Reporting Quality"**, Management Science, Vol.61, No.1, pp.129-145.
42. Hunton, J. E., Libby, R., & Mazza, C., L., 2006, **"Financial Reporting Transparency and Earnings Management"**, The Accounting Review, Vol.81, No.1, pp.135-157.
43. Islam, M. A., Ali, R., & Ahmad, Z., 2011, **"Is modified Jones model effective in detecting earnings management? Evidence from a developing economy",** International Journal of Economics and Finance, Vol.3, NO.2, pp.116-125.
44. Jonas, G. J., & Blanchet, J., 2000, **"Assessing Quality of Financial Reporting"**, Accounting Horizons, Vol.14, No.3, pp.353-363.
45. Jones, J., J., 1991, **"Earnings Management During Import Relief Investigations"**, Journal of Accounting Research, Vol.29, No.2, pp.193-228.
46. Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Whalen, D. J., 2007, **"Does Good Corporate Governance Reduce Information Asymmetry Around Quarterly Earnings Announcements?"**, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.26, No.4, pp.497-522.
47. Katmun, N., 2012, **"Disclosure Quality Determinants and Consequences"**, (PHD, Durham University).

48.Koo, D. S., Ramalingegowda, S., & Yu, Y., 2017, **"The Effect of Financial Reporting Quality on Corporate Dividend Policy"**, Review of Accounting Studies, Vol.22, No.2, pp.753–790.

49.Krishnamoorthy, G., Wright, A., & Cohen, J., 2002, **"Audit Committee Effectiveness and Financial Reporting Quality: Implications for Auditor Independence"**, Australian Accounting Review, Vol.12, No.8, pp.3-13.

50.Krishnan, J., 2005, **"Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis"**, The Accounting Review, Vol.80, No.2, pp.649-675.

51.Jermakowicz, E. K., & Gornik-Tomaszewski, S., 2006, **"Implementing IFRS From the Perspective of EU Publicly Traded Companies"**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.15, No.2, pp.170-196.

52.LaFond, R., & Watts, R. L., 2008, **"The Information Role of Conservatism"**, The Accounting Review, Vol.83, No.2, pp.447-478.

53.LaFond, R., & You, H., 2010, **"The Federal Deposit Insurance Corporation Improvement Act, Bank Internal Controls and Financial Reporting Quality",** Journal of Accounting and Economics, Vol.49, No.1-2, pp.75-83.

54.Lander, G. H., & Auger, K. A., 2008, **"The Need for Transparency in Financial Reporting: Implications of Off-Balance-Sheet Financing and Inferences for The Future",** Journal of Accounting & Organizational Change, Vol.4, No.1, pp.27-46.

55.Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F., 2016, **"Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency"**, Journal of Accounting and Economics, Vol.61, No.1, pp.221-238.

56.Lev, B., & Zarowin, P., 1999, **"The Boundaries of Financial Reporting and How to Extend Them"**, Journal of Accounting Research, Vol.37, No.2, pp.353-385.

57.Mbobo, M. E., & Ekpo, N. B., 2016, **"Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting"**, International Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.4, pp.184-192.

58.Mensah, M., O., Nguyen, H., V., & Prattipati, S., N., 2006, **"Transparency in Financial Statements: A Conceptual Framework from a User Perspective"**, Journal of American Academy of Business, Vol.9, No.1, pp.47-51.

59.Nichols, D. C., & Wahlen, J. M., 2004, **"How Do Earnings Numbers Relate to Stock Returns? A Review of Classic Accounting Research with Updated Evidence"**, Accounting Horizons, Vol.18, No.4, pp.263-286.

60.Ohlson, J. A., 1995, **"Earnings, Book Values, and Dividends in Equity Valuation"**, Contemporary Accounting Research, Vol.11, No.2, pp.661-687.

61.Patel, S. A., & Dallas, G. S., 2002, **"Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results-United States"**, Standard & Poor's Setting the Standard - Transparency and Disclosure.

62.Patel, S. A., Balic, A., & Bwakira, L., 2002, **"Measuring Transparency and Disclosure at Firm Level in Emerging Markets"**, Emerging Markets Review, Vol.3, No.4, pp.325–337.

63.Peretz, P., & Schroedel, J. R., 2009, **"Financial Regulation in The United States: Lessons from History"**, Public Administration Review, Vol.69, No.4, pp.603-612.

64.Prather-Kinsey, J., & Shelton, S. W., 2005, **"IAS Versus US GAAP: Assessing the Quality of Financial Reporting in South Africa, The**

United Kingdom, And the United States", Advances in International Accounting, Vol.18, pp.153-168.

65. Prawitt, D. F., Smith, J. L., & Wood, D. A., 2009, **"Internal Audit Quality and Earnings Management"**, The Accounting Review, Vol.84, No.4, pp.1255-1280.
66. Richardson, S., 2003, **"Earnings Quality and Short Sellers"**, Accounting Horizons, Vol.17, pp.49-61.
67. Rouf, A., & Harun, A., 2011, "Ownership Structure and Voluntary Disclosure in Annual Reports of Bangladesh", Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, Vol.5, No.1, pp.129-139.
68. Samaha, K., & Dahawy, K., 2010, **"Factors Influencing Corporate Disclosure Transparency in The Active Share Trading Firms: An Explanatory Study"**, In Research in Accounting in Emerging Economies, Emerald Group Publishing Limited, pp.87-118.
69. Schipper, K., 1989, **"Commentary on Earnings Management"**, Accounting Horizons, Vol.3, No.4, pp.91-102.
70. Sivaramakrishnan, S., & Yu, S. C., 2008, **"On the Association Between Corporate Governance and Earnings Quality"**, Working Paper, AAA 2008 Financial Accounting and Reporting Section (FARS), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1014243.
71. Tang, Q., Chen, H., & Lin, Z., 2008, **"Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation"**, Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract, 1290910.
72. Tasios, S., & Bekiaris, M., 2012, **"Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece"**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.2, No.1, pp.57-74.
73. Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N., 2013, **"Association Between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from**

Turkish Listed Companies", Intangible Capital, Vol.9, No.4, pp.1080-1112.

74. Valletta, R. M., 2005, **"Clear as Glass: Transparent Financial Reporting",** Healthcare Financial Management: Journal of The Healthcare Financial Management Association, Vol.59, No.8, pp.58-64.
75. Verdi, R. S., 2006, **"Financial Reporting Quality and Investment Efficiency"**, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=930922.
76. Weygandt, J., Kimmel, P., & Kieso, D., 2015,**"Accounting Principles"**, (United States of America, 12th ed.).
77. Williams, P. A., 2005, **"The Effect of Pension Income on The Quality of Corporate Earnings: IBM, A Case Study"**, Issues in Accounting Education, Vol.20, No.2, pp.167-181.
78. Zhao, Y., & Chen, K., 2009, "Earnings Quality Effect of State Antitakeover Statutes", Journal of Accounting and Public Policy,Vol.28, No.2, pp.92-117.
79. ACIPA, Special Committee, 1994, Improving Business Reporting-A Customer Focus: Meeting the Information Needs of Investors and Creditors, New York, American Institute of Certified Public Accountants
80. OECD, 2004

The Impact of Level of Transparency Disclosure in Financial Reporting Quality:"An Empirical Study in Damascus Securities Exchange"

Abstract:

The aim of this study is to identify the effect of disclosure transparency level on financial reporting quality for companies listed in Damascus Stock Exchange and how it is affected by the model used for measuring the financial reporting quality, this study was conducted on financial sector in DSE, that contains 8 banks and 4 insurance companies, it measured the level of disclosure transparency using Standard & Poor's model, meanwhile three models was used to measure financial reporting quality indirectly which are: earning persistence, value relevance of financial reporting, persistence of accrual and a consolidated model based on the these three models, then it studied the effect of disclosure transparency level on financial reporting quality based on each model using liner regression.

This research showed that the disclosure transparency level for companies listed in Damascus stock exchange reached 62.52% in 2015 and 62.69% in 2016, and showed the effect of disclosure transparency level on financial reporting quality through earning quality persistence model, value relevance of financial reporting model and persistence of accrual model with a positive relationship, IE, the Disclosure transparency level increased financial reporting quality of the companies listed in Damascus stock exchange and there is no relationship between disclosure transparency level, financial reporting quality with the model used in measuring financial reporting quality.

Key words:

Disclosure Transparency Level, Information Asymmetry, Financial Reports, Financial Reporting Quality, Earning Persistence, Value Relevance, Persistence of Accrual.

Damascus University

Faculty of Economics

Accounting Department

The Impact of Level of Transparency Disclosure in Financial Reporting Quality

"An Empirical Study in Damascus Securities Exchange"

A Thesis Submitted to Obtain a Master Degree in Accounting

By:
Salma Hassan Ghossen

Supervised By:
Professor Hussain Dahdouh

2018